الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الشركة الجزائرية القطرية للصلب AQS– ولاية جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
بوشعير ندى

إشراف الأستاذ:
قريشي العيد

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ صوفان العيد	رئيسا	جامعة جيجل
الأستاذ قريشي العيد	مشرفا ومقررا	جامعة جيجل
الأستاذ حناش الياس	ممتحنا	جامعة جيجل

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة الشركة الجزائرية القطرية للصلب AQS– ولاية جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

بوشعير ندى

إشراف الأستاذ

قريشي العيد

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ صوفان العيد	رئيسا	جامعة جيجل
الأستاذ قريشي العيد	مشرفا ومقررا	جامعة جيجل
الأستاذ حناش الياس	ممتحنا	جامعة جيجل

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا.

أتقدم بشكري للأستاذ "**محي الدين سمير**" على توجيهاته ومساعدته ودعمه

إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى أساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

فعرفانا قديرا وشكرا جزيلا.

الإهداء

أهدي تخرجي وفرحتي لكل روح شاركتني بدعائها

إلى "أمي وأبي" أطال الله عمرهما

إلى "إخوتي" و"أخواتي" وجميع أفراد عائلتي

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى الأصدقاء والأحباب

إلى كل أساتذتي وزملائي الطلبة

أهدي هذا العمل المتواضع

ندى

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	
تمهيد	7
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	8
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	8
المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي	11
المطلب الثالث: مراحل (درجات) التكامل الاقتصادي	12
المبحث الثاني: آلية التكامل الاقتصادي وأهم مرتكزاته النظرية	17
المطلب الأول: المرتكزات النظرية للتكامل الاقتصادي	17
المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي	22
المطلب الثالث: تكاليف التكامل الاقتصادي	24
المطلب الرابع: الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي	27
المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي	31
المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي	30
المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي	33
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	39
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	39
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	44

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	46
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	49
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	49
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	52
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	57
المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، محفزاته ومعوقاته	61
المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	61
المطلب الثاني: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر	63
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر	64
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: دور التكامل الاقتصادي الجزائري القطري في تفعيل الاستثمار في القطاع الصناعي	
تمهيد	69
المبحث الأول: أثر إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر	70
المطلب الأول: علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر	70
المطلب الثاني: نماذج من اقتصاديات الدول المتقدمة	72
المطلب الثالث: نماذج من اقتصاديات الدول النامية	73
المبحث الثاني: الشركة الجزائرية للحديد والصلب مستقبل واعدد وناجح	81
المطلب الأول: نشأة الشركة الجزائرية القطرية للصلب	81
المطلب الثاني: المنتجات الصناعية للشركة الجزائرية القطرية للصلب	82
المطلب الثالث: واقع وآفاق الشراكة الجزائرية القطرية للصلب	83
المبحث الثالث: مستقبل وآفاق التكتلات الاقتصادية الجزائرية	85
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الصينية، أبعاد التعاون واستشراف المستقبل	85
المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق	89
المطلب الثالث: الشراكة الأورو-جزائرية واقع وآفاق	92
خلاصة الفصل	98
خاتمة	100
قائمة المراجع	104

ملخص	112
ملاحق	114

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان	الصفحة
01	درجات التكامل الاقتصادي	16
02	آليات تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر	71
03	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الإتحاد خلال الفترة 1995-2013	74
04	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لأمريكا المالية خلال الفترة 1990-2013	77
05	الصادرات والواردات من السلع للجزائر مع الصين من 2012-2017	86

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان	الصفحة
01	الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي	30
02	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	43
03	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	55
04	تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو comesa ما بين 1980-2005	80

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان	الصفحة
01	أنواع المنتجات الصناعية لمركب بلارة	114

مقدمة

يشهد عالم اليوم تحولات وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، حيث جعلت الأمور الاقتصادية تتطور وتتسارع وتأخذ شكل التغيرات الجذرية، من تطور وتحرير التجارة العالمية، وتعاظم حجم وأنشطة الشركات عابرة القومية، وارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي، وبروز تكتلات اقتصادية إقليمية، كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في نسب تبادل السلع والخدمات، وسرعة تحريك رؤوس الأموال. كما جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي.

فقد تميز النصف الثاني من القرن العشرين، بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، آيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية، نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم (متقدمة أو نامية) تتجه إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته، والتي كانت في مجملها هادفة إلى تفعيل النمو الاقتصادي والنهوض باقتصاد الدول المتكتلة لما لهذه التكتلات من مزايا كالتمتع بوفرات الحجم الكبير واتساع حجم السوق وما يتبعه من توسيع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية وبذلك فإنها توفر مجال أكبر وفرص أكثر للتشغيل وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية، أي خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية باعتبار أن قيام التكتل يولد مناخ ملائم للاستفادة من التطور التكنولوجي والمساهمة في بناء قاعدة اقتصادية صلبة.

وأصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة، ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية نجد الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك).

هذا يعني أن التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة احتلت مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية. ولقد كان من أبرز النقاط التي يرتكز عليها قيام تكتل اقتصادي هو تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ووجود ارتباط قوي بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية ودرجة النمو الاقتصادي للدول، فضلا عن أن الاستثمارات الأجنبية مصدر من مصادر تمويل المشروعات التنموية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق الرقي والنمو الاقتصادي.

إشكالية البحث:

إن قيام تكتل اقتصادي بين دول معينة من مظاهر الاقتصاد المعاصر لانتشاره الواسع في شتى بقاع العالم، فالدولة المنفردة لا يمكن أن تحقق ما يمكن تحقيقه عند انضمامها لتكتل اقتصادي وفي هذا السياق يتبادر إلى أدهاننا التساؤل التالي:

باعتباره مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية ولكون الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الأساسي للتنمية:

ما هو دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الشركة الجزائرية القطرية للصلب ؟

وللإلمام بمختلف الجوانب المتعددة لهذا التساؤل اعتمدت الأسئلة الفرعية التالية والتي نوجزها كما يلي:

- ما المقصود بالتكامل الاقتصادي، وما هي المزايا التي يتيحها للدول الأعضاء؟
- ما هي الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي واهم التجارب الرائدة به؟
- ما هي المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- وكدراسة لشركة الجزائرية القطرية للصلب، هل حقق هذا التكتل نجاحات تذكر؟

فرضيات البحث:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المفاهيم الاقتصادية تعقيدا وغموضا كما يعتبر صلة الوصل بين العالم الخارجي والداخلي، غنى عن انه محرك مهم للتنمية الاقتصادية.
- يؤدي إنشاء التكامل الاقتصادي إلى تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء.
- الانضمام إلى تكتل اقتصادي يحمل في طياته مقومات النجاح، يؤدي إلى النهوض باقتصاد الدول المكونة له وازدهار الاقتصاد و تفعيل العلاقات الخارجية ومن ثم تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية:

- أهمية موضوع التكامل الاقتصادي في ظل التحولات التي يشهدها العالم المعاصر.
- الدور الذي يلعبه التكامل الاقتصادي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية .

أسباب ذاتية:

- الميول الشخصي لهذا الموضوع.
- كون موضوع التكتلات الاقتصادية يدخل في اهتمامات الكثير من الدارسين للاقتصاد الدولي، خاصة انه من أهم الطرق لعلاج اغلب المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول المنفردة والحل الأمثل لتحقيق تنميتها المنشودة.

أهمية البحث:

يحتل كل من موضوعي التكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر مكانة متزايدة في التحليل الاقتصادي، نظرا لتأثيراتهما غلى المستويين المحلي والدولي، حيث يدخلان في اهتمامات الكثير من الدارسين للاقتصاد الدولي، فمكانة هذين الأخيرين في تزايد مستمر خاصة على مستوى التجارة الدولية والناتج العالمي. كما لهما انعكاسات متعددة على مختلف الدول المشاركة في الاقتصاد العالمي باختلاف درجة تقدمها، لكن درجة التأثير والتأثر واستفادة كل دولة تختلف من دولة إلى أخرى.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- عرض الإطار الفكري والنظري للتكامل الاقتصادي من خلال إبراز ماهيته وأشكاله ودوافعه ومقوماته وكذا مرتكزاته النظرية والآثار الناجمة عنه .
- تسليط الضوء على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واهم النظريات المفسرة له وكذا محدداته وما ينتج عنه من محفزات ومعوقات .
- الربط بين المتغيرين الاقتصاديين " التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر" ودراسة أهم التجارب الرائدة في التكامل الاقتصادي ومحاولة إبراز دور وعلاقة التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهجية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث واختيار صحة فرضياته، اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي.

– اعتمدنا بوصف تقديم كل الجوانب المتعلقة بالتكامل الاقتصادي من مفهوم وأشكال ودوافع مرورا إلى مقومات هذا الأخير والعوامل المعيقة له.

– وكذا وصف استعراض كل جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطرق إلى ماهيته وأشكاله وخصائصه مرورا إلى دوافعه وأهدافه والنظريات المفسرة له ومحدداته.

– كما اعتمدنا على التحليل بصفة غالبة خاصة في دراسة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لدول التكتل (النماذج)، وكذا جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها من صادرات الإنتاج لشركة الجزائرية القطرية للصلب والأداء الاقتصادي لها.

إطار الدراسة:

من اجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطار بين زماني ومكاني:

الإطار المكاني: تم دراسة موضوع التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركة الجزائرية القطرية للصلب بولاية جيجل.
الإطار الزماني: تم تحديد فترة الدراسة خلال الفترة (2013–2022).

الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات السابقة في تخصص الاقتصاد الدولي بدراسة المتغيرين " التكامل الاقتصادي "، " الاستثمار الأجنبي المباشر "، وفي سياق بحثنا صادفنا دراسات في هذا المجال يمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006–2007:

تناولت الدراسة عرض مفصل للإطار النظري للتكامل الاقتصادي مع عرض لبعض تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية كالآسيان والكوميسا، ومنطقة التجارة الحرة العربية وغيرها، وكذا محاولة ربط التكتلات الاقتصادية بأهم التغيرات الراهنة.

زين الدين حماشي، انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا _الآسيان_ "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس– سطيف–،2011–2012:

تطرقت هذه الدراسة الجانب النظري لكل من التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وأهم المرتكزات النظرية، كما تم تسليط الضوء حول دراسة اثر إنشاء التكتلات الاقتصادية على تدفق الاستثمارات بدراسة حالة الآسيان نموذجا.

صعوبة الدراسة:

خلال قيامنا بإعداد البحث صادفتنا مجموعة من الصعوبات بالجانب التطبيقي وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية ونقصها حول الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

هيكل البحث:

يتضمن هيكل الدراسة على ثلاثة فصول جاءت في إطار التقسيم المقترح الذي يتوخى الوصول إلى أهداف البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية:

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث تتمثل في ماهية التكامل واهم المرتكزات النظرية وكذا معوقاته ومقوماته

أما الفصل الثاني: فخصصناه للاستثمار الأجنبي المباشر قسمناه إلى ثلاث مباحث تتمثل في ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، النظريات المفسرة واهم المحددات وكذا آثار الاستثمار الأجنبي المباشر محفزاته ومعوقاته.

وأخيرا الفصل الثالث: أعد لدراسة واختبار مدى دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر بدراسة حالة الشركة الجزائرية القطرية للصلب.

الفصل الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: آلية التكامل الاقتصادي وأهم مرتكزاته النظرية

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي

خلاصة الفصل

تمهيد:

أصبح الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، يشهد اتجاها متزايدا ومسارعا نحو تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، وقد اتخذت هذه التكتلات أشكالا مختلفة ابتداء بمناطق التجارة الحرة، وانتهاء بالتكامل الاقتصادي التام، ذلك لما يوفر الاندماج من مزايا لتوسيع الأسواق وما يتيحه من فرص في تنسيق وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة بكل معاييرها.

فموضوع التكامل الاقتصادي يحتل مركزا مهما في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية، ذلك انه عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمعات من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرف على جوانب مهمة للتكامل الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي**
- **المبحث الثاني: آلية التكامل الاقتصادي وأهم مرتكزاته النظرية**
- **المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي**

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكامل الاقتصادي خاصة في صورتها الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التطورات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم في هذه الفترة والتي فرضت الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي، هذا الأخير الذي أضحى من ملامح النظام الاقتصادي الحديث ونتيجة لما أفرزته العولمة الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

لم يشهد القرن العشرين انتشارا لمفهوم التكامل الاقتصادي، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت عديد الدول إليه سواء في أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو إفريقيا، باعتباره وسيلة لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية والسياسية، حتى أصبحت التكتلات الاقتصادية في عصرنا الحالي السمة البارزة في العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أن هناك اختلاف كبير في وجهات النظر بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم وتفسير هذه الظاهرة.[1]

فمنهم من يعرف التكامل أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين، وان اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل.[2]

وعليه يبقى التكامل في مفهومه الحديث عملية سياسية، اقتصادية، اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة، من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية، لصالح تعزيز تنميتها (إقليميا ومحليا) وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية.[3]

تعود أصل كلمة التكامل (intégration) إلى اللاتينية والتي استعملت لأول مرة عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي، والذي أورد بمعنى تجمع الأشياء كي تؤلف كلا واحد.

---

[1] غربي ناصر صلاح الدين، **دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخارجي من خلال تحليل تماثل الصدمات**، أطروحة الدكتوراه في العلوم تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 26.

[2] مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي(دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي، كلية العوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، 2013-2014، ص4.

[3] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصادي العربي**، ط1، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2002، ص 43.

وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتكون منها كل واحد[1].

فقد ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي (intégration économique) لأول مرة في حقل الاقتصاد في أدبيات الفكر الاقتصادي الرأسمالي سنة 1950، على يد الاقتصادي جاكوب فينر(j viner) الذي كان له الفضل في وضع أسس نظرية الاتحاد الجمركي، التي تبحث في آثار إقامة تكامل اقتصادي في شكل اتحاد جمركي على رفاهية الدول المعنية به، وتطور على يد العديد من الاقتصاديين أمثال scitovsky،meade،lipsey، إلا أن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد الاقتصادي بيلا بلاسا (bella balassa) سنة 1961، في كتابه المعروف" نظرية التكامل الاقتصادي "

وبالرجوع إلى أدبيات الفكر الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج الاقتصادي والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون الاقتصادي وآخرون استعملوا مصطلح التكتل الاقتصادي، وعموما يرجع هذا الاختلاف إلى التباين بين وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين حول صيغ الرابطة **التكاملية** التي يتم الاتفاق عليها بين الدول المعنية بالتكامل، ومن جانب آخر تبرز اختلافات بين التعريفات المقدمة الاتفاق عليها بين الدول المعنية بالتكامل، ومن جانب آخر تبرز اختلافات بين التعريفات المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي[2].

وسيتم عرض ابرز تلك التعاريف التي أوردها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي فيما يلي:

يعرف "بيلا بلاسا" p.balasa التكامل الاقتصادي بأنه "عملية وحالة"، فبوصفه عملية فهو يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على انه حالة فهو يشير إلى انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[3].

انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن "بيلا بلاسا" يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

---

[1] مقروس كمال، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] عبد الحليم حمزة، **دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي لتنمية المستدامة، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص ص 11 12.

[3] مجدوب بحوصي، عمار عريس، **دور التكامل الاقتصادي في توفير عوامل الجدب البينية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر(تجربة الاتحاد الأوروبي)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، المجلد 3، العدد 2، 2017، ص 256.

أما الاقتصادي "هوفمان" يقول بان قيام تكامل اقتصادي لابد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية.[1]

يعرف "تنبر جن" التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي وايجابي فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الايجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال.[2]

في حين يرى الاقتصادي "ماخلوب" أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل.[3]

أما "جوخار ميردال" فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياستهم، فالتكامل الاقتصادي هو تلك العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تزال بموجبها جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتحقق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل على المستوى الإقليمي.

الوحدات الاقتصادية لدول مختلفة تجمعها علاقات تبادلية قائمة على التنسيق الطوعي والإداري، بهدف تحقيق المنفعة المشتركة، تجسده إقامة مؤسسات تكاملية فوق قومية supranational تكون قراراتها واجبة التنفيذ.[4]

---

[1] مقروس كمال، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية(دراسة تجارب مختلفة)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع التخطيط –، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص4.

[3] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة(دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000–2010)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013، ص5.

[4] جمال الدين العاقر، عبد الوهاب شمام، **دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 1، مجلد ب، عدد 41، الجزائر 2014، ص 325.

المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر من بينها سبعة تعتبر أساسية[1]:

1. الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر"viner. j" بأنه اثر خلق التجارة trade creation effect ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.
2. الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
3. يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فان حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.
4. تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره هده المشروعات من استغلال اكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.
5. تحقيق الوافرات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.
6. يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين دوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.
7. يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

[1] أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007،ص 36.

كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياساتها التجارية.

المطلب الثالث: مراحل (درجات) التكامل الاقتصادي

فرق العديد من الباحثين بين درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي فنجد مثلا: "بيلا بلاسا" وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب كما يلي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام. في حين يرى البعض الأخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي، وفيما يلي يمكن عرض المراحل المختلفة لعملية التكامل الاقتصادي على النحو التالي[1]:

1. الاتفاقيات التجارية التفضيلية:

هي المرحلة الأولى للتكتل الاقتصادي، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل. فهي تقوم على مزج بعض المزايا التفضيلية المتعلقة بالسلع الواردة من بعض الشركاء التجاريين. هذا يقتضي غالبا وجود رسوم جمركية منخفضة ما بين الأطراف المتعاقدة أو حصص خاصة للتصدير والاستيراد أو مزايا أخرى عند دخول البضائع[2].

وأفضل مثال على هذا الشكل الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس عام 1932 على يد المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة[3].

2. منطقة التجارة الحرة:

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية اتجاه بقية دول

---

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 10

[2] زين الدين حماشي، **انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة رابطة دول الجنوب شرق أسيا – الأسيان–)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس– سطيف–،2011–2012، ص 20.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط 1، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 410.

العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة[1].

قد تجد الدول الغير الأعضاء انه من المربح تصدير منتجا للدولة العضو التي تحتفظ بمستويات منخفضة من الرسوم الجمركية الخارجية وعندئذ تقوم من خلالها بإعادة تصديرها إلى بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة التي تحتفظ برسوم خارجية مرتفعة نسبيا. وبدون الاتفاق على "قواعد المنشأ" بين الأعضاء في منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بالدول منتجة السلعة، فانه لا يمكن الحيلولة دون حدوث ذلك[2].

ومن أشهر أمثلة مناطق التجارة الحرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية efta والتي تكونت في عام 1960 من المملكة المتحدة_النمسا_الدنمرك_النرويج_البرتغال_السويد_سويسرا. ثم انضمت فنلندا لهذه المنطقة الحرة عام 1961. (هذا وقد انضمت هذه الدول في عام 1994 إلى الاتحاد الاوروبي).

ومثال آخر لمناطق التجارة الحرة هو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية nafta والتي تكونت عام 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك[3].

3. الاتحاد الجمركي:

يكمن وجه الشبه بين الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء. ولكن أهم ما يميز الاتحاد الجمركي أن يعمل على إيجاد نوع من التنسيق بين الدول الأعضاء من حيث السياسة التجارية المتبعة تجاه الدول غير الأعضاء فيقوم الاتحاد بفرض معدلات موحدة للتعريفة في مواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد.

---

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية**، كلية العوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص ص 36 37.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 410.

ومن أشهر الأمثلة للاتحاد الجمركي هو الاتحاد الأوروبي eu والذي تكون في عام 1957 من ألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا.

وكذلك تكون اتحاد جمركي في 1834 بين عدد كبير من الولايات الألمانية تمهيد التوحيد ألمانيا في عام 1870[1].

4. السوق المشتركة:

في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي، وبالإضافة إلى إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية والإدارية، كما في منطقة التجارة الحرة_ وتوحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي كما في الاتحاد الجمركي، فانه يتم إلغاء القيود أمام تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، أي انه في ظل السوق المشتركة لا يتم فقط دمج أسواق السلع للدول الأعضاء، بل يتم أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج وتصبح دول السوق المشتركة سوقا واحدة تنتقل داخلها السلع الوطنية المنشأ بحرية تامة، كما يتمتع كل من العمال وأصحاب رؤوس الأموال بحرية الانتقال داخل السوق المشتركة، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة وسوق أمريكا الوسطى المشتركة[2].

5. الوحدة الاقتصادية:

وهذه الدرجة من درجات التكامل تعتبر أكثر تطورا من السوق المشتركة، حيث أنها تتمتع بنفس خصائص السوق المشتركة من تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، وتزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية والصناعية أو ما يتعلق منها بسعر الصرف، وكل هذا يضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأطراف في اتفاقية الوحدة[3].

وأحد الأمثلة الواضحة للاتحاد الاقتصادي هو ما كان يسمى باتحاد البنيولكس benelux لدول بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج والذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية ويمثل الآن جزءا من الاتحاد الأوروبي. ويعتبر الاتحاد الأوروبي (eu) بوضعيته الراهنة أفضل نموذج للاتحاد الاقتصادي والنقدي حيث لم يذهب فقط إلى تنسيق السياسات النقدية والمالية بل تعدى هذا التقرير عملة موحدة لمعظم دول الاتحاد هي اليورو.

---

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 194 195.

[2] مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001–2002، ص ص 27 28.

[3] سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص 227.

كما تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية بنظامها الفيدرالي وسويسرا بنظامهما الكون فيدرالي أيضا نماذج حية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الكامل، حيث وصلت درجة التكامل لأقصى مدى ليس فقط في السياسات الاقتصادية ولكن أيضا في المجال السياسي والعسكري والثقافي والاجتماعي[1].

6. الاتحاد النقدي:

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر. فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شانها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد. ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوروبي والذي قام بين 11 دولة أوروبية[2].

7. الاتحاد الاقتصادي التام:

وتعتبر أعلى المراحل، إذ انه إضافة إلى التحرير الكامل لحركات السلع وعوامل الإنتاج بين أقطار الأطراف تتضمن هذه المرحلة كذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضرائبية والاجتماعية بين الدول المندمجة، كما تتضمن كذلك إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء[3].

---

[1] عاطف وليم أندراوس، **الاتحاد الجمركي بين واقع النظام التجاري الدولي ونزعات التكامل الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص 73.

[2] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، ط 1، دار الحامد لنشر والتوزيع ، عمان – الأردن–، 2011، ص 63.

ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي أكثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): درجات التكامل الاقتصادي

الخصائص / الأشكال	تخفيض عوائق التبادل	إزالة عوائق التبادل البيني	رسوم جمركية خارجية موحدة	تحرير حركة عناصر الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد اقتصادي ومالي ونقدي
اتفاقية التجارة التفضيلية	×					
منطقة التجارة الحرة	×	×				
الاتحاد الجمركي	×	×	×			
السوق المشتركة	×	×	×	×		
الاتحاد الاقتصادي	×	×	×	×	×	
الاتحاد الاقتصادي والنقدي (الاندماج الاقتصادي التام)	×	×	×	×	×	×

المصدر: شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص ص 39 40.

من خلال الجدول يتضح أن درجات أو مراحل التكامل تتم بصفة متدرجة من الأقل درجة وهي اتفاقية التجارة التفضيلية إلى أعلى درجة وهي الاندماج الاقتصادي التام وخلال الانتقال بين الدرجات يتم تعزيز وتعميق التكامل في كل مرة بدءا بتخفيض عوائق التبادل في الأول، وصولا إلى توحيد اقتصادي ومالي ونقدي في آخر مرحلة.

وهذا لا يعني إقرار مراحل للتكامل أنه يمكن الاتفاق على تفاصيل كل منها منذ البداية فاتفاقيات التكامل هي "**اتفاقيات إطارية**"(frame work agreements) تركز على تفاصيل المراحل الأولى، وتؤشر للمراحل التالية، حتى إذا أنجزت مرحلة صيغت اتفاقية تفصل التي تليها وفقا لما تم إنجازه وفي ضوء التطورات النظرية والعملية للفكر التكاملي.

المبحث الثاني: آلية التكامل الاقتصادي وأهم مرتكزاته النظرية

تهتم نظرية التكامل الاقتصادي بدراسة، وتحليل الآثار الاقتصادية الإستاتيكية والديناميكية لمختلف أشكال ومستويات التكامل الاقتصادي على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء. وعلى هذا الأساس يمكن التأكيد على أنها جزء من نظرية التجارة الخارجية. وتعتمد على قروضها، في تحليل لنماذج التحليلية لنظرية التكامل الاقتصادي خاصة الاتحاد الجمركي الذي يعتبر العمود الفقري لنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

المطلب الأول: المرتكزات النظرية للتكامل الاقتصادي

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري، ويمكن أن نفرق بين أربع مدارس أساسية وهي: المدرسة الفيدرالية التي يتزعمها " إيتزيوني" ونظرية الاتصال أو المدرسة التعددية التي يتزعمها الألماني" كارل دويتش"، المدرسة الوظيفية التي أسسها البريطاني "دافيد ميتراني" وأخيرا الوظيفية الجديدة التي يتزعمها كل من البريطانيين " إرنست هاس" و " ل.ليندبرغ"[1].

أولا: المدرسة الفدرالية (الاتحادية)

تعتبر من أقدم المناهج وأكثر انتشارا حتى الحرب العالمية الثانية، ويقصد بالنظام الاتحادي ذلك النظام الذي بموجبه يتم توزيع السلطة السياسية بين مؤسسات الاتحادية والإقليمية وفق ما يحدده الدستور[2].

يعتبر " أميتاي اتزيوني "، أحد رواد المدرسة الفدرالية، ويعتبر أن الوحدة السياسية هي الطريقة التي يتم بواسطتها التكامل .

وقد قام " اتزيوني " بدراسة محاولات لتشكيل وحدات سياسية فوق الدولة القومية وهي :

1. السوق الأوربية المشتركة(1958-1963) ويضم : فرنسا و إيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ ؛

2. الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961)،ويضم : مصر وسوريا ؛

---

[1] بوشول السعيد، **واقع التكامل الاقتصادي للدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تجارة دولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، 2008-2009، ص 12.

[2] حنيش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 16.

3. اتحاد جزر الهند الغربية (1958–1962) ،هذا الاتحاد مكونا من 10 دول.

ويعتقد بأنه حتى يمكن تحقيق التوحيد السياسي لابد من تتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها ، وذلك لبناء نموذج تكاملي، وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستند إلى أربعة مراحل:

- حالة ما قبل التوحيد ؛
- عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها ؛
- عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها ؛
- نضوج عملية التوحيد ووصولها إلى نهاية المرسومة لها.

ويرى " انزيوني " أنه لكي يحدث التكامل لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة وهنا يتناول المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل الوحدة .

أما المرحلة الثانية فهي تبرز فيها قوى التوحيد والتي تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية (قسرية: الجيش أو الشرطة، نفعية: الجوانب الاقتصادية والإمكانيات الفنية والإدارية، الهوية الاجتماعية: الطقوس الشعارات والقيم التي تسود المجتمع ومن الممكن استغلالها للتوحيد).

ويبدأ ظهور المرحلة الثالثة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات كما ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى .

ويطلق " انزيوني " على المرحلة الرابعة اسم مرحلة الانتهاء حيث يكون التكامل قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية.

وأكد " انزيوني " على أهمية النخب الخارجية في إنجاح عملة التوحيد إذا كانت لها نفس التوجهات مع النخب الداخلية، فقد فشل نموذج اتحاد جزر الهند الغربية لعدم استخدام بريطانيا نفوذها لتطوير بناء فيدرالي، في حين كان دور وتأثير النخب الخارجية للسوق الأوربية المشتركة فعالا من خلال مشروع مارشال ومساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة الحلف الأطلسي، في حين فشلت تجربة الجمهورية العربية المتحدة لعدم امتلاكها نخب فعالة[1].

ثانيا: المدرسة الاتصالية

تعتبر النظرية الاتصالية من أهم النظريات التكامل، وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر كارل دويتش من أبرز رواد هذه المدرسة وقد أوضح دويتش أن

[1] بوشول السعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 12 16.

غاية التكامل هي تكوين "مجتمع" أمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي به احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلميا وإحلال التعاون محل الصراع[1].

وقد ركز دويتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن "هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى" وعرف الأمن بأنه قيام السلم وتدعيمه كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقية والعادات والأيديولوجية والثقافة واحترام الذات وغيرها من القيم التي تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فان الناس يلقون أمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم .

ولقد وضع كارل دويتش مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسة الأربعة عشر حالة تكاملية في العالم. وخلص دويتش إلى القول بأن التكامل ينهض بأربع مهام رئيسية وهي:

- حفظ السلام؛
- التوصل إلى إمكانات كبيرة متعددة الأغراض؛
- انجاز بعض المهام المحددة؛
- تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية.

والجدير بالذكر هنا أن دويتش قد أوضح بعض المؤشرات الإجرائية للتيقن من تحقق هذه المهام فمثلا حفظ السلام يمكن قياسه من خلال غياب أو ندوة الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة وبيانات تعبئة القوات والمنشآت العسكرية وبيانات الميزانية واستطلاعات الرأي.

ويتم قياس التوصل إلى إمكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الكلي بالنسبة لكل فرد ومجال معاملاته التجارية وتنوعها.

ويتضح ما إذا كان المجتمع يحقق مهمة معينة عن طريق وجود وظائف ومؤسسات مشتركة. أما قياس تحقيق الذات ودور الشخصية فيتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة وخلق رموز جديدة.

أما شروط قيام مجتمع متكامل فهي حسب دويتش:

1- أهمية الوحدات إحداها للأخرى.
2- اتفاق القيم وتشابه بعض أنواع الثواب الموجودة فعلا.

[1] نسيمة طويل، **التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية**، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 113.

3- التجاوب المتبادل ويقصد بوجود قدرات وموارد هامة تتعلق بالاتصال والإدراك وتوجيه الذات.
4- وجود درجة معينة من التطابق أو الولاء المشترك

أما وسائل إقامة المجتمع التكاملي فتتجمع في أربع عمليات وهي[1]:

1- توليد القيم: بمعنى اكتساب السلع والخدمات والعلاقات بين السكان المعنيين.
2- تخصيص القيم: بمعنى توزيعها بين أفراد المجتمع التكاملي.
3- القمع: ويعني القسر سواء العسكري أو غيره.
4- التطابق: ويعني تشجيع العمليات، ورفع مشاعر الولاء المتبادل وروح الجماعة، أما أنواع المجتمعات التكاملية عند دويتش فتتلخص في نوعين رئيسيين وهما مجتمع الأمن المندمج ومجتمع الأمن المتعدد.

ويتم التمييز بين النوعين السابقين على أساس الهدف من التكامل فإذا كان الهدف الرئيس للتكامل ليس مجرد المحافظة على السلام مبين الوحدات السياسية المتكاملة وإنما اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة المعينة أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار أو خليط من ذلك كله فإن من الفضل تكوين ما يسمى بمجتمع سياسي مندمج ذي حكومة مشتركة وإذا كان الهدف الرئيس هو السلام فيكفي تكوين مجتمع أمن متعدد وفي الواقع سيكون تحقيقه أسهل.

ثالثا: المدرسة الوظيفية

برزت هذه المدرسة بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال كتابات دافيد ميتراني DAVID MITRANY، نقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية ، لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع. تعتبر الوظيفية كمنفذ للاندماج، إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، هذه الوظائف التي يتم التنازل عنها لصالح سلطة فوق قومية، تمثل النواة التي تشكل التكتل فيما بعد، ومثال ذلك اتحاد التاج بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها، وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي.

تركز هذه النظرية على الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسب الحدود السياسية بين الدول، وإدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة. يعارض هذا التيار

[1] نسيمة طويل، مرجع سبق ذكره، ص 114.

اتجاه المدرسة الاتحادية التي طرحت النموذجين الفدرالي والكونفدرالي، حيث طرح بديلا عن البناء الفوقي (السلطة فوق القومية)، بحيث يجب أن يكون قاعديا (تحتيا)، يرتكز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية و الاقتصادية ويكون ذلك عن طريق إنشاء وتكوين منظمات وأجهزة تشرف على التعاون الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى معالجة الاختلال الموجود فيها بطريقة جماعية.

وخلاصة هذا الاتجاه: أن الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن التعاون يكو ن منطلقه ميادين السياسة الدنيا أي القضايا الاقتصادية والفنية، التي يجب أن تبقى منفصلة عن مجالات السياسة العليا كالشؤون السياسية و قضايا الأمن القومي وغيرها.

كما تتبنى هذه النظرية مبدأ التشعب، حيث يؤدي التعاون في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى توسع التعاون في مجالات أخرى: أي أن عملية التكامل تنطلق في مجالات ضيقة ثم تتوسع لتبلغ مرحلة متقدمة من عملية التكامل[1].

كما تقوم الوظيفية في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية.

رابعا: المدرسة الوظيفية الجديدة

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من **ارنست هاس(Ernst Hass) وأميتاي ايتزيوني (Amitai Etzioni)**، و **كارل دويتش (Karl Deutsch)** الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية:

1. توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى .
2. وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.
3. وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية، أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا.

[1] زين الدين حماشي، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

ومن خلال دراسة **إرنست هاس** لهيئة الصلب والفحم الأوربية، حيث يسلم هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها تعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل وفي دراسة لـ **هاس** بالتعاون مع **فليب شوميتر**، أشار الباحثان إلى ثلاثة متغيرات يبدو أنها تدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه بالتكامل السياسي انطلاقا من قاعدة التكامل الاقتصادي وهذه المتغيرات هي:

- المتغيرات القاعدية.
- المتغيرات لخطة التكامل الاقتصادي.
- المتغيرات الحركية.

ولاحظت الدراسة أن تحول الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما هو الحال في أوربا الغربية.

وأهم الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة هي :

- صعوبة أو استحالة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسة ؛
- أن الدول بشكل عام لن تبدي رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات ؛
- هناك بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للانتشار ؛
- أن إرادة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية[1].

المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي

إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليها من مزايا ودافع قبل تحقق مثل التكامل، وهذه المزايا والمنافع يمكن أن تكون في جانبها الاقتصادي والسياسي كما يلي:

1. الدوافع الاقتصادية

- اتساع حجم السوق، والذي يمثل إحدى الدوافع الرئيسية في التكامل الاقتصادي، لان ضيق حجم السوق تشكل عقبة أمام الدول التي ترغب أن تنظم إلى هذا التكامل[2].

كما أن اتساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه، الأمر الذي يترتب عليه زيادة رفاهية المستهلكين، ويقصد بحجم السوق هنا

[1] بوشول السعيد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13 14.

[2] علي عماد محمد أزهر، **دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الإستراتيجية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الأردن، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 37.

ليس فقط المساحة الجغرافية أو عدد السكان، وإنما مجموع القوة الشرائية في الدول الأعضاء والتي يمكن قياسها بالطلب الكلي أو الإنتاج الوطني الإجمالي، ويمكن قياسه بالنسبة لصناعة معينة بمجموع الطلب على منتجاتها في جميع الدول الأعضاء[1].

- رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وان العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية، وهذه التكتلات تخلف فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقوي اقتصادها داخليا وخارجيا.
- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدة[2].
- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتحسين معدلات التبادل الدولي لصالح دول المنطقة المتكاملة، ويمكن قياس معدل التبادل الدولي بقسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار المستوردات ويسمى أيضا بمعدل التبادل السلعي.
- زيادة معدل التوظيف الناجم عن إلغاء القيود على حركة الأشخاص بين الدول الأعضاء، مما يعمل على تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة وعدد السكان، بالإضافة إلى تمكين تشغيل السكان في أعمال تتناسب بدرجة اكبر مع كفاءتهم وتنويع مهارات المستخدمين وزيادة تخصصهم و بالتالي إنتاجيتهم[3].
- تحسين مستوى الرفاهية، لان التكتل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع بأسعار اقل من الأسعار السائدة قبل التكتل نتيجة عدة أسباب، أولا نتيجة إزالة التعريفة الجمركية بين الدول، وثانيا تحسين كفاءة الإنتاج، وثالثا تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع السوق.
- توفير فرص أفضل لاستخدام احدث منجزات العلم والتكنولوجيا، وتطبيق الطرق الحديثة في الإنتاج مما يساهم في رفع الكفاءة الاقتصادية وتعجيل التنمية عموما.
- يساهم التكتل الاقتصادي في الحد من مشكلة سوء استغلال الموارد الاقتصادية، لان التخصص في الإنتاج وزيادة الطلب الناتج عن توسيع السوق سيؤدي إلى استغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة، والى زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المستغلة بطريقة أكثر كفاءة[4].

---

[1] ل. بن يوب، **محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم التجارية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2015-2016، ص 8.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية الإسلامية**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص 24 25.

[3] ل. بن يوب، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[4] حاتم المح، **ضرورات التكتل الاقتصادي للدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2017، ص 19.

2. الدوافع السياسية والاجتماعية

قد تكون الدوافع السياسية السبب الرئيسي للدخول في ترتيبات التكامل ويمكن ذكر أهمها:

- **التكتل من اجل درع المخاطر الخارجية:** يسمح التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول، بتشكيل قوة دفاعية موحدة اتجاه العالم وممكن أن تكون قوة عسكرية، أين تعجز الدول بمفردها عن حماية أمنها بنفسها من التهديدات الخارجية، سواء لقلة إمكانياتها الدفاعية الذاتية أو لصغر مساحتها الجغرافية، في حين يصعب اختراق أي تكتل دولي وصل إلى درجة الاندماج السياسي والاقتصادي.
- **مواجهة المخاطر الأمنية:** وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية مهما كانت طبيعتها و مسمياتها، إضافة لاتفاقيات محاربة الشبكات الدولية للتهريب والمخدرات، والتنسيق الأمني الجماعي.
- **الدوافع القومية:** وهو السعي للتكتل من اجل المحافظة على الكيانات القومية، للأمم المتقاربة على أساس اللغة والدين والعرق أو كل ما سبق، ويعتبر هذا الدافع من أقوى أسباب التوجه نحو التكتلات الإقليمية.[1]

المطلب الثالث: تكاليف التكامل الاقتصادي

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب وتكاليف على هذه الدول، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها[2]:

- **مشكلة السيادة الوطنية:** تتبع هذه المشكلة أساسا نتيجة حساسية مسالة السيادة وحرص الأطراف المعنية على صيانتها وعدم التنازل عنها كليا أو جزئيا باعتبارها ركنا أساسيا من أركان قيام الدولة الحديثة، وتزداد حساسية السيادة خاصة عند الدول النامية نتيجة خضوعها لفترات زمنية طويلة من السيطرة الاستعمارية المباشرة التي أفقدتها شخصيتها المستقبلة، وقد تطلبت مهمة استعادتها وبناء استقلالها السياسي جهودا وتضحيات كبيرة.
- **مشكلة التفاوت الإقليمي:** تعود هذه المشكلة إلى عدم تناسب مستويات الإنتاجية قطاعيا أو جغرافيا على مستوى الأطراف الأعضاء (إقليميا ومحليا) مما يؤدي إلى بروز الاختناقات التي تقترن بالتبعية في حالاتها القصوى، كما أن التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء له أثره الكبير على

[1] حنيش الحاج، **التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 29.

[2] أسيا الوافي، ، مرجع سبق ذكره، ص 54.

العملية التكاملية، حيث أن الاختلافات في المؤشرات الاقتصادية تنعكس سلبا على درجة التكامل الاقتصادي بينها.

- **مشكلة العدالة في توزيع أعباء وعوائد التكامل الاقتصادي:** تعتبر هذه المشكلة من المشاكل الرئيسية لكونها تشكل إحدى المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها عملية التكامل الاقتصادي، إضافة إلى ذلك أن الدول الأعضاء لا تتجه إلى الدخول في هذا التكامل ما لم تتوقع توزيع منافعه بطريقة متكافئة وعادلة، ولذلك تتطلب مواجهة هذه المشكلة الاستمرار في إجراء المزيد من البحوث والمشاورات للوصول إلى صيغة موازنة مقبولة للتوزيع بين الدول المعنية[1].
- **مشكل التعريفة الموحدة:** من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي. إلا انه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية. والبعض الآخر، ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية.

ومن أمثلة ذلك، ما حدث في بريطانيا، عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدتها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.

- **مشكلة الحماية الجمركية:** اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف اقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية.

ومن أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية (المالية والنقدية)، وهذا كما سابقا.

[1] عبد الحليم الحمزة، **دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص ص 27 28.

فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر، كما أن تثبيت سعر العملة قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل. كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها. وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا ولكسبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948.

كما أن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافات في التجارة والإنتاج والاستثمار، وما ينجم عنه ذلك من خفض الكفاءات الإنتاجية، لاستخدام الموارد وزيادة النفقات الإنتاجية.

- **مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر:** المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل. وهنا تثور المشكلة، إذ على أي أساس سيتم هذا التقسيم؟.

يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك، ما طبق فعلا في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو 1965.

يرى فريق آخر انه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان.

كذلك نفس الشيء الذي يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، ويعود هذا المشكل لاختلاف الدول الأعضاء وتباينها في مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي[1].

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 24 25.

المطلب الرابع: الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي

تنقسم هذه الآثار إلى آثار ساكنة تكون في المدى القصير، وتترتب عن القيود التي كانت مفروضة على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، وأخرى ديناميكية لتحقيق أهداف في المدى الطويل، والتي قد تؤدي إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو في التكامل[1].

أولا: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي

قامت النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الآثار المترتبة عن إقامة اتحاد جمركي خاصة جانب تخصيص الموارد في الدول الأعضاء بالاتحاد، يعود الفضل إلى" فينير" viner 1850 الذي وضح انه لا ينتج بالضرورة عن الاتحاد الجمركي زيادة في رفاه الدول الأعضاء وإنما يعتمد الرفاه على اثر خلق التجارة واثر تحويلها فالأول يزيد من رفاه الدول والثاني ينقصه[2].

1. **خلق (إنشاء) التجارة:** تعبر القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي عن الحالة التي يؤدي فيها تكوين الاتحاد إلى انتقال الإنتاج من مصادر إنتاجية عالية التكلفة إلى مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة، وتشدنا هذه القوة الإنشائية إلى الاقتراب من موضع حرية التجارة، وفي هذه الحالة يؤدي تكوين الاتحاد الجمركي إلى التوسع في إنتاج بعض المنتجات التي كانت تقوم الدول بإنتاجها من قبل لكنها تقوم الآن باستيرادها من باقي الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية كأثر من آثار إزالة القيود الجمركية، وبالتالي يمكن القول أن هذه العملية مفيدة، لأنها تحدث آثارا ايجابية على الإنتاج، وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء.
2. **تحويل التجارة:** تعبر القوة التحويلية للاتحاد الجمركي عن الحالة التي يؤدي فيما تكوين الاتحاد إلى الحالة العكسية، أي إلى التحول في الإنتاج من مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة (مرتفعة الكفاءة) إلى مصادر إنتاجية أكبر تكلفة (أقل كفاءة)، وتبعدنا هذه الحالة عن وضع حرية التجارة، ففي هذه الحالة يؤدي تكوين الاتحاد الجمركي إلى إنتاج بعض السلع داخل نطاق دول الاتحاد الجمركي كان يتم استيرادها من قبل من دول أصبحت الآن خارج نطاق المنطقة التكاملية وذلك بسبب التعريفة الجمركية المفروضة على دول العالم الخارجي (دول غير الأعضاء في الاتحاد)، وبالتالي تعتبر هذه العملية ضارة لأنها تحدث آثارا سلبية على الإنتاج، وبالتالي تؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية[3].

---

[1] مجدوب بحوصي، عمار عريس، مرجع سبق ذكره، ص 257.

[2] جمال الدين العاقر، عبد الوهاب شيمام، مرجع سبق ذكره، ص 326.

[3] .طالم صالح، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الإتحاد الأوروبي**، المعيار، المركز الجامعي، العدد 16، تيسمسيلت، ديسمبر 2016، ص 318.

3. **الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي:** نقصد بالأثر الاستهلاكي، أنه كلما زاد نصيب التجارة الداخلية (السلع المحلية مضافا إليها السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الإتحاد) في الاستهلاك، كلما كانت نتائج الاستهلاك ايجابية، أي أن المستهلك يقبل على بضائع الدول الأعضاء في الإتحاد مستبعدا بضائع دول خارج الإتحاد، وبعبارة أخرى فالأثر الاستهلاكي ما هو إلا محصلة الأثرين الإنشائي والتحويلي، فعندما تكون المحصلة موجبة (الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي) فهذا يعني تحقيق مستوى نمو جيد للاستخدام الأمثل للموارد، مما يزيد في الرفاه الاقتصادي الذي بدوره يزيد في الاستهلاك، أما إذا حدث العكس وكان الأثر التحولي أكبر من الأثر الإنشائي، فهذا يؤدي إلى مستوى نمو منخفض ورفاه اقتصادي ضعيف، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك.

4. أثر التكامل على عناصر الإنتاج: كما ذكرنا فيما سبق، فإن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى إعطاء الحرية لتنتقل عوامل الإنتاج، من رأس مال ويد عاملة بين دول التكامل.

بالنسبة لرأس المال فإنه ينتقل ما بين دول منطقة التكامل، إما على شكل أموال تودع لدى البنوك أو على شكل استثمارات، بحيث يجب في هذا الإطار تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الأعضاء حتى لا يحدث أثر انحراف الاستثمار، الذي ينشأ نتيجة اختلاف محفزات الاستثمار، وهذا ما يجعله يتجه إلى الدول التي تمنحه ميزات نسبية أكثر، وقد يكون سببه أيضا نقص المعلومات في بعض الدول أحيانا.

بالنسبة لعنصر العمل وانتقاله تحكمه محددات ربما يكون في مقدمتها الأجر، فعندما يكون الفرق في الأجور كبير بين دول منطقة التكامل، فمن شأن هذا الاختلاف أن يؤدي إلى انتقال اليد العاملة إلى البلد ذو الأجر العالي، وهروبها من البلد الذي تمنح فيه أجور أقل، أيضا من بين أثار التكامل السلبية على عنصر العمل، اختلاف قوانين العمل والضمان الاجتماعي التي تقيد من حرية انتقاله، ولذا كان من الضروري توحيد جميع السياسات الاقتصادية لتفادي هذه الآثار السلبية للتكامل[1].

ثانيا: الآثار الديناميكية(الحركية) للتكامل الاقتصادي

تعمل اتفاقيات التكامل الاقتصادي على إبراز أثار حركية عديدة يتجاوز تأثيرها مستوى الرفاه الاقتصادي لتصل إلى التأثير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي، أهمها:

[1] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2012-2013، ص ص 43 44.

1. **اثر المنافسة:** تتلخص أهم الآثار الديناميكية في تلك المترتبة على اتساع نطاق المنافسة داخل اقتصاديات الدول الأعضاء في الدرجة التكاملية القائمة.

تزيد حرية دخول الدول الأعضاء في الاتحاد إلى أسواق جميع الأعضاء من حدة المنافسة بين المنتجين ورفع الكفاءة الإنتاجية وبالتالي الكفاءة الاقتصادية للصناعات المحمية(قبل تكوين الاتحاد) بعد إقامة اتفاقية تكامل اقتصادي.

حسب "بيلابلاسا" غياب الأوضاع الاحتكارية والشبه احتكارية يساعد على زيادة الاستعمال الفعال للموارد ويحفز إيجاد تحسينات في طرق الإنتاج. في الوقت نفسه قد ترفع الزيادة في متوسط حجم الشركة من مبلغ نفقات البحث ويحتمل أن تظهر وفرات البحث الكبيرة في الشركة وفي مستوى الاقتصاد الوطني كذلك.

نفس ما حدث على مستوى الاتحاد الأوروبي من إعادة هيكلة الصناعات والمؤسسات وكدا تشكيل اندماجات وقيام تحالفات بين العديد من المؤسسات الأوروبية.

2. **اثر وفورات الإنتاج:** سيتيح التكامل الاقتصادي استغلال الوفورات الداخلية للشركات التي لم تظهر من قبل بسبب حجم السوق المحدود، ولا يمكن الحصول على مثل هذه المكاسب إذا كانت الاقتصاديات الوطنية المتكاملة من الاتساع بدرجة كافية لاستغلال جميع موارد الوفورات الداخلية السابقة للتكامل[1].
3. **زيادة التوظيف:** إذ أن إلغاء القيود على انتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة من شانه أن يؤدي إلى انتقال الفائض للعمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في اليد العاملة.
4. **تشجيع الاستثمارات:** يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تحفيز الاستثمار في الدول الأعضاء، فاتساع السوق وما سيتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار، كما انه يعمل على جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الاستثمار داخل نطاق الدول المتكاملة لما توفره من مناخ استثماري ملائم[2].

وقبل أن نقوم بتطرق لكلاهما بالشرح والتفصيل سوف نقوم بالتقديم الشكل رقم(01): من أجل التوضيح الدقيق لهذه الآثار

[1] جمال الدين العاقر، عبد الوهاب شيمام، مرجع سبق ذكره، ص 327.

[2] مجدوب بحوصي، عمار عريس، مرجع سبق ذكره، ص 257.

الشكل رقم (01): الآثار الناجمة عن التكامل الاقتصادي

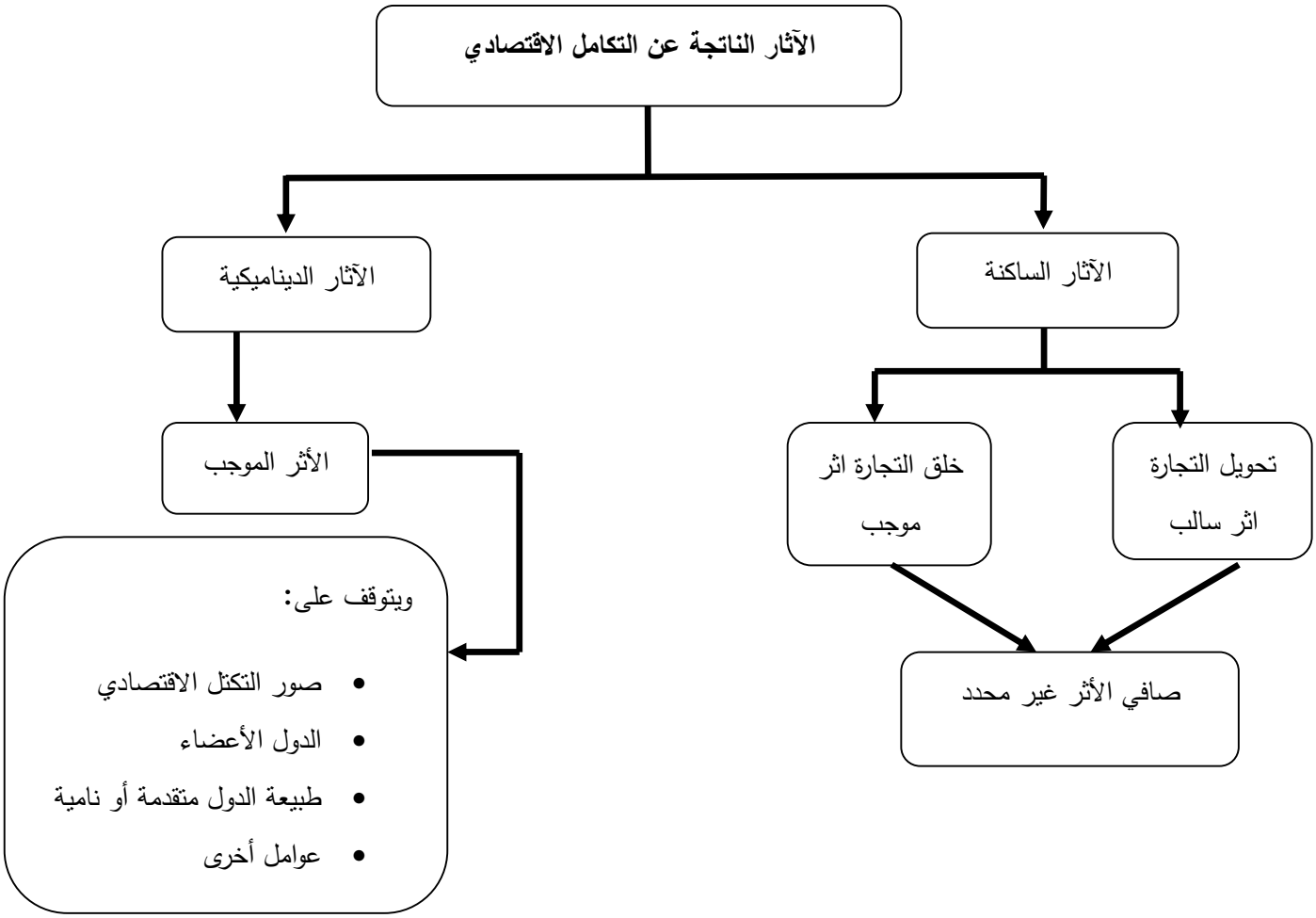

المصدر: غربي ناصر صلاح الدين، **دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 40.

المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي

إن نجاح عملية التكامل الاقتصادي مرهونة إلى حد بعيد بتوافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تضمن استمرارية العملية التكاملية، إلا أنها تقتضي تحمل العديد من المصاعب والمعوقات التي تقف في وجه مسيرته.

المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي

لكي تتمكن التكتلات الاقتصادية من النجاح في تحقيق أهدافها لابد أن تتوافر بعض المقومات والشروط الأساسية، حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة:

- **توفر موارد الثروة الطبيعية:** إن توفر موارد الثروة الطبيعية من العوامل الرئيسية بين الدول المتكاملة، لأنه من غير المعقول أن يقوم تكامل اقتصادي بين مجموعة تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية، حيث يقوم التكامل على أساس تصريف السلع الناشئة من استغلال تلك الموارد والتي توجد بين هذه الدول، فتكامل دولتين وأكثر تفتقران إلى موارد الثروة الطبيعية لن تعود بفائدة على تلك الدول وهذا لعدم المساواة في المزايا والالتزامات، بل سيكون مجرد فتح أسواق هذه الدول لمنتجات دول أخرى كما أن توفر هذه الثروات لا يعتبر عاملا من عوامل نجاح التكامل إذا لم يستغل أو يكون قابل للاستغلال حتى يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق التكامل.
- **توفير الأيدي العاملة:** يعتبر توفير اليد العاملة المتخصصة والمدربة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي حيث أن عملية التكامل تعمل على انتقال اليد العاملة بمعنى حرية انتقال الأشخاص بين كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة، وبذلك يتم تحقيق أكفا استخدام ممكن لليد العاملة، ويتم نقل الفائض من العمالة للدول التي تكتظ إلى الدول التي تعاني من عجز في هذا المورد الهام، ولن يتحقق هذا الانتقال لليد العاملة إلا إذا كانت مدربة تدريبا جيدا.

وتوفر اليد العاملة الفنية في الدول المتكاملة عادة ما يؤدي إلى تنمية الموارد الإقليمية في الدول الأعضاء بصورة مشتركة كما يتيح لها استخدام موارد ما بطريقة فعالة، أيضا تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في دول التكامل وزيادة التعاون الاقتصادي بينها[1].

[1] مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنضمة العالمية للتجارة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 31.

- **التقارب الجغرافي للدول المتكاملة:** ويمكن اعتبار هدا التقارب شرط أساسي لنجاح عملية التكامل لان هدف هده العملية تنمية المبادلات الاقتصادية لتتسم بالسرعة وبأقل التكاليف، ذلك لأن التبادل التجاري يحدث داخل شبكة محدودة جغرافيا مما يسهل انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة المتكاملة، ويلاحظ أن هذا الشرط قلت أهميته في الآونة الأخيرة، نظرا للتطور توفرها التكنولوجي في وسائل الاتصال والمواصلات.
- **توافر البنية الأساسية الملائمة:** وتوافر هده البنية الأساسية يعتبر من بين الشروط الواجب لإقامة تكامل اقتصادي...فالموقع الجغرافي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم و الوفرات الخارجية وكذلك التقدم الاقتصادي، ما لم تتوفر شبكات نقل ومواصلات واتصالات ملائمة.

أما عدم توفر الاتصالات الملائمة، فقد يؤدي إلى إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، ويصبح من الصعب التوسع في حركة التبادل التجاري بين مناطق الدول الأعضاء، كما يتعذر تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة[1].

- **وجود العجز والفائض:** لابد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هدا ليس بالأمر الهين لان الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.
- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:** يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل(الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفيتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء.
- **تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية:** الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي القادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة[2].

[1] رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية قلعة إستنزاف موارد الدول النامية**، د ط، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د س، ص ص 20 21.

[2] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص ص 8 9.

- **تخصيص المشروعات النتاجية على أساس إقليمي:** ذلك أن هذا التخصيص سوف يجعل اقتصاديات هذه الدول المتكتلة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية البينية.
- **انسجام السياسات الاقتصادية:** من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية وسياسات الاستثمار، وهذا ما يؤدي إلى انسجام السياسات الاقتصادية بين الدول المتكتلة.
- **التخصص وتقسيم العمل:** إن التكتل الاقتصادي حتى يوفر للدول المتكتلة عائدا نتيجة تكتلها يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكتل، ينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية، التي يتمتع بها كل بلد من البلدان المتكتلة، وبما يضمن استفادة الجميع من عملية التكتل.
- **توفر المناخ السياسي الملائم:** إن توفر الإرادة السياسية الهادفة إلى نجاح التكتل لدى زعماء الدول أعضاء التكتل، تعتبر العامل الأهم في تجاوز كل العقبات التي تعترض مسيرة التكتل الاقتصادي. كما أن تقارب وجهات النظر السياسية ووجود أهداف مشتركة بين زعماء الدول الأعضاء يخلف حالة من الثقة والاستقرار تساعد على الدفع بمسيرة التكتل من خلال توسيعه وتطويره باستمرار[1].

كما أن نجاح التكتل الاقتصادي بأشكاله المتعددة يتطلب وجود إرادة سياسية واعية وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح هيئة عليا تمثل دول التكتل.

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي

وتقسم معوقات التكامل الاقتصادي إلى[2]:

أولا: المعوقات الاقتصادية والتقنية

وتتلخص في النقاط التالية:

1. **التبعية الاقتصادية وتخلف الهياكل الإنتاجية:** يشكل تخلف الهياكل الاقتصادية للدول النامية وتبعيتها للدول الصناعية المتقدمة عقبة كأداء تحد من قدرتها على التكامل والاندماج وذلك على الرغم من أن تخلفها في هذا المضمار بعد دافعا قويا للتكامل، فالهياكل الاقتصادية لهذه الدول متنافسة ومتماثلة

[1] حاتم المع، **ضرورات التكتل الاقتصادي للدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2017، ص 21.

[2] حسين فرج الحويج، **التكامل الاقتصادي الإقليمي والصناعة البيتروكيماوية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن– عمان–، ص ص 21 .22

كما أن منتجاتها الأساسية تصب في أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم التجارة البينية بين هذه الدول مما يدل على أن المدخل التجاري غير مجد في هذه الحالات.

2. **الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي:** وتلعب هذه الاختلافات دورا بارزا في عرقلة جهود التكامل حيث تتخوف الدول الأقل نموا من أن تستقطب الدول الأكثر تقدما منافع التكامل، وأن تستحوذ على ثماره الإنمائية وأن تسيطر هذه الدول على التكامل، وتبرز في هذا المجال أيضا حاجة الدول الفقيرة إلى الإيرادات المتأتية عن الرسوم الجمركية فضلا عن حاجتها إلى الإبقاء على هذه الرسوم لتشكيل سياستها الاقتصادية.
1. **الاختلاف في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة:** قد يرتبط هذا الاختلاف باختلاف النظم الاقتصادية– الاجتماعية السائدة وقد يبرز في إطار الفلسفة الواحدة، ومثاله تباين السياسات المالية والنقدية والتجارية، وهذا العامل يعرقل التكامل ولا يحول دونه.
2. **قصور البنية التحتية:** وتشمل هذه البنية المواصلات والاتصالات والمعلومات التي تلعب دورا بارزا في إتمام الجهود التكاملية وذلك لدورها في التوسع التجاري، ومن شأن غياب هذه البنية أن يعرقل التكامل.

ثانيا: المعوقات السياسية والإيديولوجية

وتتلخص في التالي:

1. **الاختلاف في النظم الاقتصادية– الاجتماعية السائدة:** وتؤدي هذه الاختلافات بشكل أساسي إلى اختلاق الآليات المتبعة في عملية تخصيص الموارد حيث تعتمد الأنظمة الاشتراكية على التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على هذه العملية بينما تعتمد الأنظمة الرأسمالية على السوق.
2. **الاختلاف في أنظمة الحكم:** حيث تتنوع هذه الأنظمة من واحد يقوم على الديمقراطية الليبرالية التي تعتمد على التعددية السياسية إلى أخر يرفض هذا الشكل، ويلعب هذا العائق دورا بارزا في تثبيط مساعي التكامل بين الدول النامية.
3. **الاختلافات في الأوضاع السياسية:** وذلك من حيث الاستقرار السياسي والسلام الأهلي وتوفر الإرادة السياسية للمضي قدما صوب التكامل.
4. **المشكلات المحلية لكل دولة وقصور الوعي بالتكامل:** حيث تعاني بعض الدول مشكلات تحد من قدرتها على إتمام المساعي التكاملية كالانقسامات الداخلية والضغوط الخارجية أو احتلال أجزاء من أرضيها أو قصور وعيها بأهمية التكامل.

ثالثا: المعوقات الاجتماعية والثقافية

وتنقسم إلى مجموعتين:

1. التباين في مستوى التطور الثقافي والاجتماعي من حيث المؤشرات الأساسية لهذا التطور كدرجة التحضر والمستوى التعليمي والوعي الاجتماعي وغيرها.
2. معوقات ترتبط بالخصائص الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات كالصراعات الطائفية والقبلية والعنصرية وغيرها.

رابعا: المعوقات المؤسسية والتنظيمية

وترتبط هذه المعوقات بالإطار المؤسسي والتنظيمي للتكامل الذي يتعلق بالمؤسسات الضرورية لإقامة ومتابعة مسيرة التكامل وهي شرط ضروري وغير كاف لقيام التكامل إذ لابد من توفر الإمكانيات التي تمكن هذه المؤسسات من أداء دورها المناط بها على أكمل وجه.

خلاصة الفصل

احتل موضوع التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز واستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها، تضمن لها نوعا من الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكامل وغيرها.

فبعدما كان التكامل الاقتصادي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع أو بصيغته التقليدية، أصبح في ظل تزايد ظاهرة العولمة في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، كما أسهم في إحياء تكتلات تجارية واقتصادية قديمة، وظهور ترتيبات تكاملية جديدة تستجيب لتطلعات الدول الأعضاء فيها، ذلك لما حققته تجارب التكامل الاقتصادي الحديثة على ارض الواقع قدرا من النجاح، جدد الأمل لدى الدول النامية في أن الوقت لم يفت بعد للحاق بقطار الدول المتقدمة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، محفزاته ومعوقاته

خلاصة الفصل

تمهيد

أدت المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية خلال منتصف القرن الماضي إلى تنامي ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة، وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض، وازدياد حدة المنافسة على الفرص الاستثمارية والأسواق، مما تجسد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه دول العالم المختلفة، بحيث أصبح يمثل الحجم الأكبر في الاقتصاد العالمي.

لذلك فقد شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القضايا التي استأثرت على اهتمام العديد من المدارس الاقتصادية مند نشوءه فقد حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بالشكل الذي يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، والاختلافات بين هذه النظريات لخير دليل على الصعوبة التي واجهت المفكرين الاقتصاديين لتحديد مفهومه هذا نظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة (الشركة) الأم والدولة المضيفة.، باعتبار لما له من أهمية وآثار وانعكاسات تفاعلت عناصرها وتبلورت ملامحها منذ الحرب العالمية الثانية في شكل علاقات متميزة وأحكام متباينة، تجلت في سياسات وسلوكيات هذه الدول اتجاه هذا النوع من الاستثمار، خاصة وأن تدفقه بين دول العالم تحكمه العديد من العوامل والمحددات، منها ما يتعلق بالمستثمر الأجنبي والدولة المصدرة للاستثمار من جهة، ومنها ما يتعلق بالدولة المضيفة له من جهة ثانية.

وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة.

محاولة الإحاطة ببعض جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر هو موضوع هذا الفصل، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، محفزاته ومقوماته.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استخدام رأس المال في أنشطة خارج الحدود السياسية للدولة، ويمكن تحديد المقصود من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرض تعريف الاستثمار بصفة عامة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه "خلق وتكوين رأس المال capital formation ويعد الخطوة الثانية بعد الادخار في عملية تراكم رأس المال، وحتى يمكن القول بوجود عملية استثمار لابد وأن يكون قد سبقتها عملية ادخار أي أن الاستثمار هو استخدام لرأس المال المدخر، ويلاحظ انه ليس كل ما يدخر يتم استثماره فالادخار هو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك، أو تضحية بالاستهلاك الحاضر بغرض زيادة الناتج في المستقبل."

كما تم تعريفه أيضا بأنه "استثمار حقيقي في الصناعات والسلع الرأسمالية والعقارات وكل الموجودات الإدارية والرأسمالية تكون مستخدمة والمستثمر يحتفظ بالسيطرة على إدارة واستخدام رأس المال المستثمر، وهو يأخذ عادة شكل تنشئ شركة تابعة لها أو تقوم بالسيطرة على شركة أخرى قائمة فعلا بواسطة شراء غالبية أسهمها"[1].

ويعرف على انه "النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة."

كذلك يعرف على انه "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها"[2].

ويعرفه الاقتصادي p samuelson على انه: ثاني أهم عنصر في الإنفاق الخاص ويعتبر انه بالنسبة للاقتصاد الكلي كلمة تعني الزيادة في مخزون رأس المال المادي(الآلات، المباني،...)، أما

---

[1] قادري محمد، **السياسة المالية وانعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر1980-2013)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 83.

[2] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص: مالية دولية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 4.

بالنسبة للأشخاص العاديين، الاستثمار هو شراء قطعة ارض، سهم أو سندات...الخ، ولا يمكن اعتبار مشروع استثماري إلا عندما يكون هناك إنشاء حقيقي لرأس المال[1].

وعليه يعرف الاستثمار بصفة عامة على انه تلك العملية التي يقوم بها أحد أطراف النشاط الاقتصادي" الأفراد ـ المشروعات ـ الدولة" والتي تتمثل في خلق رأسمال أو زيادته، وذلك بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في وقت لاحق[2].

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر قيام شخص أو منظمة من بلد معين، باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وبهدف تحقيق عائد.

كما يتمثل في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات، أو كلها في مشروع معين في دولة خارج دولة الإقامة، مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم.

فالاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة[3]. ولقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر حسب مختلف المؤسسات الدولية ونذكر منها:

صندوق النقد الدولي fmi: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه نوع من الاستثمار الدولي يعكس هدف الحصول على كيان مقيم في اقتصاد بلد ما(المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر(مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة[4]، ومنه فهو يضم مجموعتين من العمليات:

- العمليات المنجزة انطلاقا من إستراتيجية النمو الداخلية لشركة دولية النشاط، المتوطنة في البلد الأصلي مع مختلف مؤسساتها في الخارج (الفروع، المكاتب، التمثيلية)، مثل زيادة الطاقة الإنتاجية

[1] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2014–2015، ص 4.

[2] قادري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[3] جبران بلحول وبلقيس بداوي، **مؤشرات الحوكمة وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المغرب العربي في الفترة1996–2017**، مذكرة لاستكمال ماجستير الأكاديمي، الثور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية–تخصص: اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018–2019، ص ص 8 9.

[4] حلام زواوية، **جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام–دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1980–2014**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017–2018، ص 3.

لفروع منتجة في الخارج، مجمل الإمدادات المالية الصادرة من بلد الشركة الأم إلى فروعها، زيادة رأسمالها.

- العمليات المنجزة من خلال استراتيجية النمو الخارجية، بشرط امتلاك المؤسسة الأجنبية لحصة لا تقل عن 10% أي أن تقوم شركة دولية النشاط بالدخول في رأس شركة في البلد الأجنبي بنسبة تتجاوز 10% والتي تسمح للشركة الأجنبية بالمراقبة والمساهمة في تسيير الشركة المستهدفة[1].

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD: تعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا حسب تعريفها المرجعي إذا كان يجري في إطار القيام بنشاط اقتصادي لمستثمر مقيم بالبلد، وهذا من أجل تأسيس روابط للحصول على منفعة دائمة مع مؤسسة مقيمة، وخاصة منها الاستثمارات التي تسمح بممارسة التأثير على تسيير المؤسسة بواسطة التحكم في ما نسبته 10% فأكثر من أسهم هذه المؤسسة وكثيرا ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار المزج بين العوامل التي تشمل: إمكانية التمثيل في مجلس الإدارة؛المشاركة في عملية صنع السياسات؛ التبادل بين صانعي القرار؛ توفير المعلومات؛ توفير إمكانية الاقتراض بمعدلات منخفضة[2].

منظمة الأمم المتحدة للتنمية unctad: يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها[3].

منظمة التجارة الدولية wto: تعرفه على انه ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي المصلحة على وجود علاقة طويلة الآجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، واستفادة المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في الإدارة[4].

---

[1] زين الدين الحماشي، **انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة رابطة دول الجنوب شرق أسيا–الآسيان–)**، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[2] حلام زواوية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[3] بن البار امحمد، **تحليل وقياس الأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1990–2016**، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 18، العدد 3، الجزائر، 2019، ص 101.

[4] قادري محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 85.

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق الرأسمال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الآجل يتولى المستثمر إدارته جزئيا أو كليا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في الربح[1].

إذن فالاستثمار الأجنبي المباشر هو:" ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الآجل بين المستثمر المباشر للمؤسسة وتمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[2].

كما تعرف مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بأنها مؤسسات مساهمة أو غير مساهمة يمتلك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد ما 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة المؤسسة غير المساهمة) وهي على ثلاثة أنواع[3]: **المؤسسات التابعة** والتي يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها و**مؤسسات مشاركة** تتمثل في شركات مساهمة يمتلك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأس مالها و**الفروع** وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل 100% أو يملكها ملكية مشتركة[4].

ويمكن تلخيص مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

[1] سعدي عبد الصمد، **أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج ، بويرة، 2019-2020، ص 69.

[2] عبد الرحمان روابح ومحمد علي الجودي، **قياس مدى ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال الشراكة في الجزائر بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2018**، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 2، الجلفة، 2021، ص 691.

[3] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 70.

[4] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الشكل رقم(02): يبين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

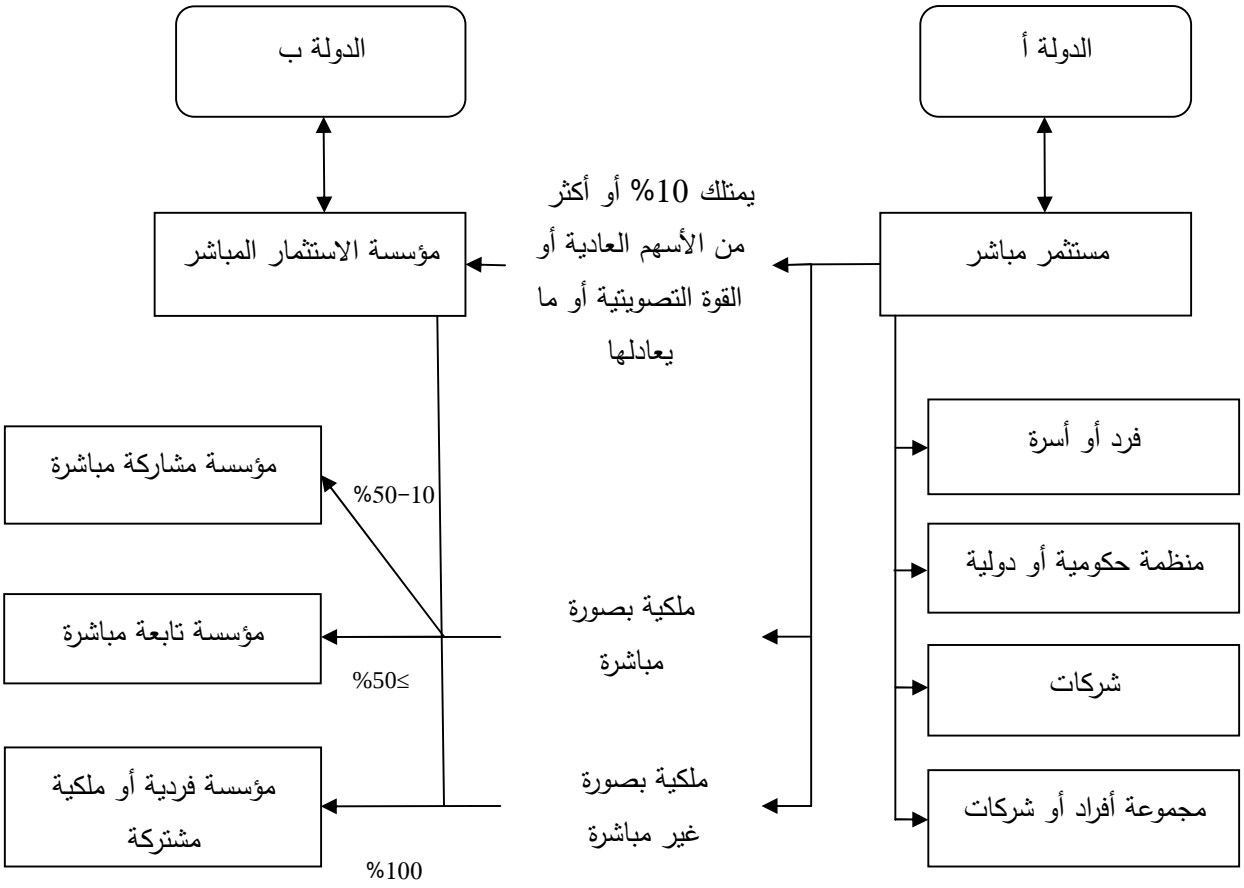

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط 1، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 71.

ثالثا: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر

لمعرفة أهم الفرو قات الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر يتم أولا تحديد تعريف كلا المفهومين ثم الانتقال إلى استنباط أهم الفرو قات الجوهرية بينهما، فالاستثمار الأجنبي المباشر قد تم تعريفه من قبل أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد وهيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم بشرط أن لا يكون للأجانب الحق على نسبة من الأسهم

تخولهم حق إدارة المشروع، وبالاعتماد على هذين التعريفين يمكن إبراز الفرق بينهما من خلال النقاط التالية[1]:

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين ابتداء من نسبة تقدر بـ 10%، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو شركات أو هيئات على نسبة من الأوراق المالية شرط ألا تصل نسبتها إلى 10%.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمنح المستثمرين المساهمين في الشركة إمكانية السيطرة أو التحكم في إدارة الشركة بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو يمنح المستثمرين فقط إمكانية الحصول على أرباح أو عوائد ناجمة عن نشاط الشركة دون أن يكون لهم الحق في إدارتها.
- من السمات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر تميزه بالاستقرار كونه يمثل تدفقات مالية طويلة الأجل، بعكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يعتمد على تدفقات مالية قصيرة الأجل تتميز بعدم الاستقرار، ويدخل فيها عنصر المضاربة لدرجة أنها تتحول لما يسمى بالأموال الساخنة التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي لأية دولة.
- الاستثمار الأجنبي غير المباشر يحقق نقلا دوليا فعليا لرأس المال وبكميات كبيرة في حين ثبت أن النقل الذي يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر لرأس المال ليس بهذه الضخامة، إذ أن الشركات المستثمرة غالبا ما تلجأ لسد حاجاتها المالية الاستثمارية في الدول المضيفة إلى الأسواق المالية لتلك الدول.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية مما أدى إلى تحقيق التنمية الشاملة وأصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب استثمارات أجنبية ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- المساهمة في خلق فرص العمل ورفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة؛
- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول عبر الشركات متعددة الجنسيات وتشمل هذه الأصول: رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية كما أنها تعتبر قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛

[1] قادري محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

- إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط على توفير التمويل اللازم لشراء مصانع وآلات جديدة فحسب بل تسمح بنقل التكنولوجيا والتنظيم والإدارة المتطورة من جانب أكثر تقدما إلى جانب المتلقي[1]؛
- تبني الدول النامية سياسات جديدة ترمي إلى خلق مناخ استثماري ملائم، قانونيا، اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا، باعتبار هذه العوامل على درجة كبيرة من التداخل، يسمح تآلفا الجيد بجلب الاستثمار الأجنبي، وتتم عملية توفير هذا المناخ الاستثماري من خلال إصدار قوانين تخص معدلات الصرف، مزايا الموقع، تكلفة العمالة، حوافز الاستثمار، حرية تحويل للأرباح، الإعفاء من الضرائب... التي تسمح بجدب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل وجود منافسة دولية، وهذا بعد أن أصبح الاعتماد سائدا بأن التدفقات المالية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، هي المحرك الضروري للتعجيل بسير النمو الاقتصادي[2]؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، وخاصة النامية منها، عن طريق تدريب للموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على زيادة إيرادات ضرائب البلد المضيف، كما يتيح نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج؛
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر، النقص الحاد في الادخار الوطني، الذي تعاني منه الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية، في حين يساهم في تنمية قطاع التصدير، كمساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص؛
- إن رؤوس الأموال الأجنبية في الحقيقة ضرورية، ليس فقط من اجل تكميل المدخرات المحلية غير الكافية لتمويل عملية التنمية، وإنما هي ضرورية كذلك من اجل المساهمة في تسديد الديون الخارجية للدولة المضيفة، والمحافظة على توازن ميزان مدفوعاتها. حيث من جهة المدخرات المحلية، فإن رؤوس الأموال الأجنبية تكملها، وبالتالي تساهم في التخفيف من التضحيات التي يمكن أن تفرض على الشعب في حالة الاعتماد على هذه المدخرات من اجل استيراد الآلات والمعدات المطلوبة لمشروعات التنمية، أما من جهة المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، فيتم ذلك من خلال زيادة صادرات الدولة المضيفة، وتمويلها بالنسبة المتفق عليها من أرباحها بالعملة الأجنبية، مما يغذي مدفوعاتها؛

---

[1] نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة علوم بحوث عمليات، جامعة سانت كليمينتس، د ب،2012، ص 27.

[2] زغدار أحمد ، **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 3، 2004، ص 160.

- إن رؤوس الأموال الأجنبية مهمة في عملية التخفيف من حدة التضخم التي تصاحب عادة عملية التنمية في الدولة المضيفة، نتيجة زيادة القوة الشرائية للأفراد الناشئة عن التشغيل، حيث أن رأس المال الأجنبي يساعد على استيراد سلع من الخارج، أو الحصول على سلع جديدة انطلاقا من عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر المقامة في الدولة المضيفة، والتي تطرحها في أسواقها المحلية، وبالتالي زيادة العرض في السوق المحلي، مما يقلل من حجم التضخم وامتصاصه[1].

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أو للبيع أو التصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ويعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال التالية:

1. الاستثمار المشترك:

وهو استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر في دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويعد هذا الشكل أكثر شيوعا للتدفق الأجنبي، لأسباب سياسية واجتماعية، ويحصل الاستثمار في حالة انخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، وذلك بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال[2]. تحاول الدول وخاصة النامية منها التنافس بينها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لأهميتها، إلا أن هذه الدول تحاول أن تجد نوعا من التوازن بين جذب الأموال الأجنبية وما يصاحبها من خبرات من جهة، والحفاظ على سيطرة العناصر الوطنية على اقتصادها من جهة أخرى، وذلك لا يتم إلا بضرورة إشراك القطاع الوطني العام أو الخاص في رأس مال المشروع الأجنبي ويطلق على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك أو الاستثمار الثنائي.

ويعرف أيضا على انه "استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وتحدد نسبة المشاركة في رأس مال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة". وتنص قوانين كثيرة من الدول والتي من بينها الجزائر على أن لا تتجاوز هذه النسبة 49% من رأس مال المشروع، تفاديا للهيمنة الأجنبية.

مما سبق تتضح لنا بعض مميزات الاستثمار الأجنبي المشترك منها:

---

[1] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر والتحديات التنمية في ظل تطورات العلمية الراهنة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص ص 69 70.

[2] دينة أحمد عمر، **أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، العدد 29، 2007، ص 117.

ـ حق المستثمر الوطني في الاشتراك في الإدارة والاطلاع على كافة القرارات في الشركة من خلال ملكية رأس المال وبالتالي خدمة مصالحها.

ـ قلة المخاطر التي قد يتعرض لها للشريك الأجنبي في البلد المضيف (مصادرة، تأمين ومنع تحويل الأرباح)، بالإضافة إلى المزايا والتسهيلات التي يستفيد منها في الدولة المضيفة[1].

2. استثمار ممتلك بالكامل للشركات الأجنبية:

وهو من الأنواع الأكثر تفضيلا للشركات، إذ يضمن سيطرة الشركة بالكامل على الإنتاج والتسويق ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول الأخرى[2]، وهو ما يفضله المستثمرون الأجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسية، غير أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي كثيرا ما تتردد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها.

إن هذه الاستثمارات تحقق الحرية الكاملة للشركات متعددة الجنسيات في إدارة هذا النشاط والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها، وذلك يعني أرباح أكثر وتكاليف اقل كما أن المهمة تكون سهلة جدا في تنفيذ سياسات التوسع التي ترغب بها الشركة الفرعية التابعة للشركة الأم[3].

3. الاستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة، وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية، وتجرى عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة[4].

---

[1] العرشي عبد الصمد، **دور السياسة الجبائية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017، ص ص 49 50.

[2] دينة احمد عمر، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[3] سعدية هلال، **حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2015، ص 31.

[4] محمد بن مريم وآخرون، **دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 2، 2020، ص 28.

4. مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع...الخ. والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.

وهناك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من جهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أو من جهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات، فمن منظار الدولة المصدرة، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الأفقي، العمودي والمختلط. يهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا. أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي). في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما.

أما من منظار الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية[1].

[1] بن داودية وهيبة، **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2004**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف-، 2004-2005، ص 17.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الدولي بشكل خاص، كما يعتبر من بين المواضيع التي نالت العديد من الدراسات النظرية والميدانية من طرف المدارس الاقتصادية والمختصين، وقد واجه هؤلاء العديد من الصعوبات من أجل تحديد أبعاده المختلفة، نظرا لتشعب موضوعاته من جهة وتعقد جوانبه من جهة ثانية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي حاولت كل واحدة منها تحليل وتفسير دوافعه، لذلك سوف نتناول في هذا المبحث أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في النظريات التقليدية والنظريات الحديثة.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت المحاولات النظرية التقليدية لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت هذه المحاولات إلى وضع طروحات مختلفة هدفها تحديد دوافع قيامه وتدفقه من دولة لأخرى، ويمكن عرض الطرح النظري التقليدي لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

أولا: النظرية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق الحقيقية في تحليل وتطور نظريات التبادل الدولي، حيث تفترض في تحليلها توفر عدة عوامل تتمثل أهمها في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوفر المنافسة الكاملة في الأسواق، بالإضافة إلى عدم وجود أي قيود أو حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال، ويعتبر كل من آدم سميت ودافيد ريكاردو، وجون ستيوارت وغيرهم أهم روادها[1].

من بين أصحاب هذا المبدأ ريكاردو الذي ينطلق تفسيره من: "أن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال ضعيفة، وهكذا وبفعل استمرارية هذه الحركة إلى أن تصل إلى حد حيث تصبح الإنتاجية الحدية من رأس المال متساوية في البلدان عندها تتوقف الحركة مما يسمح بظهور التفاوت الجديد في العوائد"[2].

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من

---

[1] جابر سطحي، **دور الاستثمار المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017-2018، ص 2.

[2] السي عفيف البشير، **عوامل جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2015-2016، ص 49.

طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات ومن بينها ما يلي:

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدول المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

الانتقادات الموجهة لنظرية الكلاسيكية

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية[1].

ثانيا: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، زيادة على نقص عرض السلع فيها، والتي تم صياغتها في سنة1960 من طرف الاقتصادي الكندي Stephan hymer، محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عيوب عدم كمال الأسواق، وهي أن الشركات التي تريد الاستثمار في الخارج يجب أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة تميزها على الأقل عن الشركات المحلية المنافسة، وهذه الميزة قد تكون تكنولوجية أو تقنية، تنظيمية، فنية تمكنها من التصدي لمختلف العوائق التي قد تواجهها في الدول المضيفة وتمكنها من تحقيق ربح عالي، ومن منطلق علم الشركات الأجنبية بعدم قدرة الشركات المحلية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو ماليا أو إنتاجيا

[1] مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار المباشر في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس سيدس بلعباس، 2019-2020، ص ص 62 63.

أو إداريا يجعل منه أحد المحفزات التي تجعلها تقرر ممارسة أنشطة اقتصادية خارج حدود الدولة الأم والتوجه نحو الدول النامية المستقطبة للاستثمار الأجنبي[1].

ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي[2] :

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.
- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق

– افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار بجميع دول العالم ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية.

– لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق[3].

[1] مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] صياذ شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2012–2013، ص 17.

[3] العرشي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية

ظهر النموذج الاحتكاري على يد هايمر أشار إلى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي. كذلك يرى هايمر أن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع الشركات المحلية من الحصول على الميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي (1982، 1974، 1971) حيث أوضح "caves" 1996 وقد تم تطوير هذا المنهج على يد كافس: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة توفر أربع خصائص وهي[1]:

- ميزة تكلفة رأس المال؛
- ميزة تقدم البحث العلمي؛
- ميزة تنويع المنتجات؛
- وفورات الحجم.

الانتقادات الموجهة لنظرية الميزة الاحتكارية

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة **انتقادات** من أهمها[2]:

ـ لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية لوحده قيام الشركات بالاستثمار بالخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية، إضافة إلى السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ـ لم تقدم هذه النظرية تفسيرا لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

[1] نورية عبد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 75 76.

[2] نفس المرجع، ص ص 75 76.

أولا: نظرية توزيع المخاطر

ركز كوهين 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى (بينيت،1996). أكد كوهين على أن أسلوبه يحتوي على قدرة شرح قوية لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر.

فعلى سبيل المثال، فإن هذه النظرية قادرة على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في الخارج، وذلك نظرا لأن الشركات الكبرى تواجه خطرا أكبر. كما أنها تشرح حالة حدوث الاستثمار المباشر من كلا الدولتين كما لو قامت إنجلترا بالاستثمار في أمريكا وقيام أمريكا بالاستثمار في إنجلترا.

فوفقا لنظرية توزيع المخاطر، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها. فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى. فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة "بعدم وضع البض في ثلة واحدة". فربما تقوم الشركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم.

ولقد أجرى لكليج 1989 استبيان على الرؤساء التنفيذيين لـ 193 شركة في 15 دولة من دول أوربا الغربية. أكد هؤلاء التنفيذيين على أن التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أساسي لاستمرار نمو شركاتهم[1].

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

أسسها الاقتصادي الأمريكي فرنون سنة 1966، وقدم من خلالها تفسيرا للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للمنتجات التي تتميز بتكنولوجيا متقدمة ومرونة طلب عالية، حيث أن الدول المنتجة للسلعة تصبح فيما بعد مستوردة لها وذلك بسبب أن التكنولوجيا تنتقل بين الدول. وحسب هذه النظرية فإن المنتج الدولي يمر بأربعة مراحل أساسية:

1. **مرحلة بداية الإنتاج**، غالبا يظهر المنتج الجديد في الدول المتقدمة اقتصاديا وتكون التكاليف مرتفعة، ويتم تخصيص نفقات البحث والتطوير وموارد بشرية مؤهلة لإنتاجه.

[1] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار المباشر في عصر العولمة**، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر، 2007، ص ص 47 48.

2. **مرحلة النمو**، في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع بسبب زيادة الطلب عليه، ويظهر منافسون جدد خارج الدولة الأم، وتسعى بذلك إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية.
3. **مرحلة النضج**، وفي هذه المرحلة يتغير ذوق المستهلكين أو تصبح التكنولوجيا متقادمة، وبالتالي تنخفض المبيعات، مما يدفع الشركة بالاستثمار خارج الدولة الأم وتصبح تكاليف الإنتاج عنصرا مهما وتنخفض أهمية البحث والتطوير. وتتسرب المعلومات عن المنتج ويصبح قابل للتقليد وبتكلفة منخفضة مما يفقد الشركة المنتجة ميزتها التنافسية.
4. **مرحلة نمطية المنتوج وتدهوره**، يصبح المنتج في هذه المرحلة نمطيا سواء في الدولة الأم أو الدول الأجنبية، ويصبح مقلدا بشكل كبير، وتقوم الشركة بتحويل إنتاجها نحو الدول الأقل نموا حيث تكلفة العمل منخفضة. وتقوم هذه الدول بدورها تقوم بتصدير المنتج نحو دول المنشأ.

ساهمت النظرية بشكل كبير في تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية نحو دول غرب أوربا ثم في الدول النامية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أو الاستثمار الأجنبي الذي يهدف إلى خدمة سوق الدولة وليس بغرض التصدير. وسلطت الضوء على عوامل كثيرة مثل المزايا التنافسية، التقارب الجغرافي بين البلد الأم والبلد المضيف، التقارب الثقافي بينهما والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية.

غير أن ما يعاب على هذه النظرية انه ليس كل السلع تمر بتلك المراحل التي ذكرتها النظرية، فمثلا نجد أن سلعا أخرى مثل السلع الفاخرة يصعب تقليدها ولا تتعدى دورة حياتها المرحلتين الأوليتين. كما تهمل النظرية الإستراتيجية التي تتبعها الشركة، ولم تقدم تفسيرا عن قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر عوض منح التراخيص مثلا. ولا يمكن تطبيقها على بعض أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر كالاستثمار في الصناعات الاستخراجية أو في الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات، كما انه وفق هذه النظرية، فإن الشركات تلجأ إلى الاستثمار في الخارج من اجل التصدير، غير انه يوجد استثمارات أجنبية بغرض إشباع السوق المحلي، وهو ما أهلته النظرية[1].

وعليه يوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج:

[1] وسيلة بوراص، **مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشرة**، أطروحة لنيل الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف1، 2020، ص ص 147 148.

الشكل (03): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها

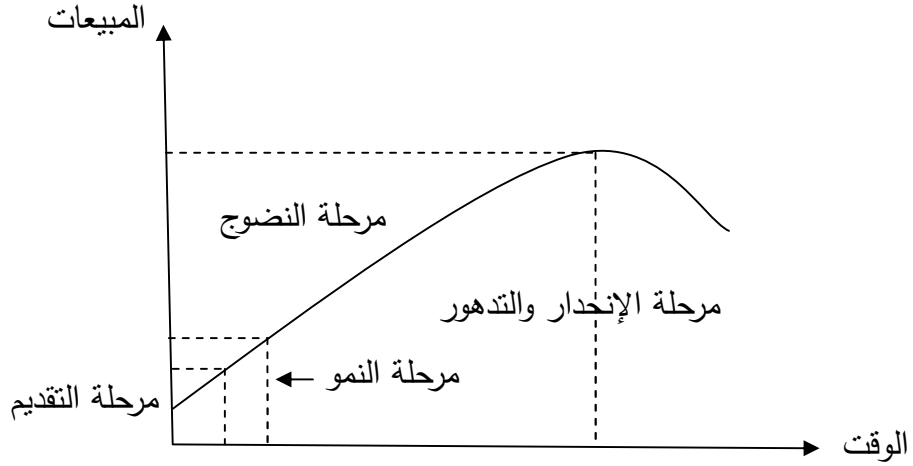

الصدر: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار الحامد، عمان، 2007، ص 168.

الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:

تتمثل هذه الانتقادات فيما يلي:

ـ صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات وهذا نتيجة إما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى_غير الدول صاحبة المنتج_أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة الرولز رويس.

ـ بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية دور المنتج لم تفسر قيام شركات متعددة الجنسيات باختيار الاستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الاحتكاري التي تقوم به شركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وهذا باستغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث التكاليف، الإنتاج الأسعار أو استغلال الامتيازات الممنوحة، أو لتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الاستيراد...الخ[1].

ـ لا يمكن تطبيق هذه النظرية على بعض أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا تلك التي تقع في مجال الصناعات الإستخراجية وبعض أنواع الخدمات. فالتنقيب عن البترول واستخراجه والاستثمار في بعض الخدمات كالسياحة_الفنادق_ والاتصالات...الخ كلها مجالات متاحة للاستثمار الأجنبي المباشر دون الحاجة إلى كون المنتج أو الخدمة في مرحلتها الثانية أو الثالثة. أي أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجالات غير مرتبط بمراحل حياة المنتج وإنما بظروف أخرى قد تكون اقتصادية أو سياسية، داخلية أو خارجية أو غيرها[2].

[1] سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباش**ر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 35.

[2] زين الدين حماشي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

ثالثا: النظرية الانتقائية لجون دنينج

يعد جون دنينج j.duning الاقتصادي الانجليزي أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج.

وقد أطلق على هذه النظرية النظرية الانتقائية، electic theory ثم أطلق عليها مصطلح le paradigme oli ووفقا لهذه النظرية، فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات وهي[1]:

- توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها؛
- توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة، التي تجعل من المفيد للشركة الاستثمار في دولة أخرى؛
- توفر ميزات التدويل الداخلي، وذلك لتخفيض التكاليف بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالتراخيص والوكلاء التجاريون والموزعون...وعليه، فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، يمكن إيجازها في النقاط التالية[2]:

ـ حسب هذه النظرية، كلما زاد النمو الاقتصادي تناقصت المزايا الاحتكارية للمستثمرين الأجانب الأمر الذي ينقص من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، وهو أمر يتناقض مع الحركة المتزايدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المتقدمة مما يضعف من حجية النظرية وصحة تفسيراتها؛

ـ إن الظروف غير المواتية كالصراعات السياسية وعدم استقرار نظام الحكم المصحوب بعدم الاستقرار الأمني والحروب وغيرها من الأحداث، تحول دون وقوع تدفقات مناسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي لا تفسره هذه النظرية وفق فرضيات مراحل النمو التي حددتها؛

ـ من بين الجوانب التي أغفلتها هذه النظرية، الدوافع الاحتكارية للشركات العملاقة ورغبتها في السيطرة والتحكم في السوق العالمي وكذا التهرب من الأعباء المتعلقة بحماية البيئة المطبقة في الدول المتقدمة عكس الدول المتخلفة والنامية التي لا تهتم كثيرا بالبيئة وحماية الطبيعة.

[1] نورية عبد محمد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 77 78.

[2] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 68.

رابعا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

أسسها الياباني "تسورومي" سنة 1982، حاول من خالها تحليل مميزات كل من المؤسسة والسوق، وأوضح أن فاعلية الشركات اليابانية مقارنة بالشركات الأمريكية يعود لأسباب تتعلق بالإدارة. وقد توصل إلى أن الشركات التنافسية اليابانية تتمتع بخصائص تسييرية، تنظيمية وتكنولوجية تختلف عن نظيراتها في أوربا والو.م.أ وتقوم على التنظيم الفعال بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المراكز التجارية اليابانية، وأن المدراء لا ينفردون باتخاذ القرار وإنما تشترك فيه الإدارات الوسطى والعليا. ويساعد ذلك على امتلاك شبكة من المعلومات حول الطلبات في الخارج مما يسهل عملية الاستثمار فيه.

ويرى "كوجيما" أن الاستثمارات الأمريكية في أغلبها تهدف إلى إحلال التجارة بينما الاستثمارات اليابانية تقوم بنقل المهارات والتكنولوجيات، وينجر عنها في الغالب خلق قاعدة تجارية في البلد المضيف. غير أن هذه النظرية سلطت الضوء أكثر على العوائد التي تجنيها المؤسسة عند قيامها بالاستثمار في الخارج، وأهملت الآثار السلبية التي قد تعود على المؤسسة والبلد المضيف[1].

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتأثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمناخ الاستثمار في الدول المضيفة، الذي يمثل مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية، المكونة للمحيط الذي تتم فيه عملية الاستثمار.

حسب النظرية الاقتصادية، تتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعوامل ومحددات مرتبطة أساسا بطبيعة المؤسسة التي تسعى إلى تعظيم الأرباح كهدف رئيس، وبالبيئة التي تجعل هذا الأخير يفضل بلد دون غيره.

أولا: المحددات الاقتصادية:

تسعى المؤسسات كهدف رئيس من وجودها إلى تعظيم الربح، يمكن اعتبار المحددات الاقتصادية أكثر المتغيرات المحددة لنجاح المشروع الاستثمارية الأجنبي أو فشله، يمكن التمييز بين عدة اعتبارات أهمها ما يلي[2]:

1. **حجم السوق ومعدل نموه:** إن حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه، وكذلك القدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل، تشكل كلها المعايير الرئيسية التي

[1] وسيلة بوراس، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

[2] زين الدين حماشي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر. لان الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق، وكذلك فإن سيطرة المستثمر الأجنبي على الأسواق الجديدة تمكنه من زيادة قوته التنافسية، كما أن درجة نمو السوق وإمكانية الوصول من خلالها للأسواق الإقليمية الأخرى تشكل عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر. فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق الإقليمية الديناميكية، فحتى الدول الصغيرة مثلا المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة. "فمثلا ميزة المكسيك هي إمكانية التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لاتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، ما يجعل المجال كبيرا أمام الدول التي تفرض عليها الولايات المتحدة شروطا في تجارتها مثل أن تدخل إلى السوق الأمريكية عن طريق المكسيك وهذا ما تفعله اليابان. وذلك أيضا ما يحدث في هنغاريا وإيرلندا اللتين كانتا تتميزان بحصولهما على شروط تفضيلية في الأسواق الأوروبية، ما جعلهما محط أنظار الكثير من الشركات.

ويقاس حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدله وحصة الفرد منه التي تعكس القوة الشرائية التي تؤثر في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات متعددة الجنسية، وتؤكد الدراسات التجريبية وجود علاقة ايجابية بين المستويات الأعلى للمبيعات للشركات المستثمرة في البلد المضيف وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الدراسة التي أجرتها الانكتاد سنة 1998 حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

2. **توافر البنية الأساسية:** يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز. حيث أشارت نتائج الدراسة التي قام بها كل من Zhang و Chang و Chen حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين أن البنية التحتية كان لها تأثير إيجابي في اختيار موقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد.

[1] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره ، ص ص 75 76.

3. **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:** إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري وغيرها[1].
4. **معدل التضخم:** من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي كما أن لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري ذلك لان المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز10%، فإذا بلغ 30% أو 40**%** أو يتجاوز 100**%** سنويا يدخل منطقة الخطر سواء بالنسبة للاستثمارات الأجنبية او المحلية بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الأنشطة طويلة الأجل، وقد أوضح Schneider and fery(1985) في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالي ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة لذلك فهو يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة، وقد بين Numen kamp (1997) في دراسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية أن الدول التي تمكنت من منع تجاوز التضخم معدلات تزيد عن 20**%** مند عام 1984 هي: الشيلي، كولومبيا وكوستاريكا، وقد حققت نجاحا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
5. **سعر الصرف:** كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية ان المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح Cushemane (1985) أن المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة فضلا على التقلبات الكبيرة في سعر الصرف تصعب تحقيق الجدوى، كما يمكنها أن تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة تستخدم برامج التثبيت الاقتصادي سعر الصرف كأداة تخلق حافزا قويا لدى المؤسسات المحلية للاقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة ولدى المستثمرين الأجانب، كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة إستراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

[1] مفتاح صليحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 34 35.

[2] بن مريم محمد و بن نافلة قدور، **أثر المتغيرات الحقيقة والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ، العدد 17، 2017، ص ص 5 6.

ثانيا: المحددات السياسية

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

ثالثا: المحددات الإدارية

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية[1].

رابعا: المحددات القانونية والتشريعية

التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه وبالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة وبه الضمانات الكافية من عدم مصادرة وعدم تأميم وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال. وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

[1] صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 15.

[2] محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد 2، جوان 2015، ص 123.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر، محفزاته ومعوقاته

تسليط الضوء على بعض الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك سنحاول التطرق إلى أهم المحفزات والتي ساهمت في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمعوقات التي تقف في وجهه.

المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل الدول المتقدمة والنامية على السواء على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهدف من وراء ذلك الحصول على منافع عديدة، غير أنه قد لوحظ انه يتبعه كذلك العديد من السلبيات خاصة في الأجل الطويل، وهي تمثل تكلفة تتحملها الدول المضيفة خاصة في حالة الدول النامية. لهذا، فقد تباينت الآراء حول الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين مؤيدين ومعارضين له.

أولا: الآثار الايجابية الاستثمار الأجنبي المباشر

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة عن طريق تشغيل اليد العاملة وإقامة مشاريع جديدة، كما يؤدي إلى زيادة ديناميكية الأنشطة التي تربطها علاقات أمامية وخلفية مع المشروع، وقد يؤدي إلى تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات جديدة لتقديم الخدمات. علاوة عن مساهمته في تكوين العمال و المسيرين من خلال توظيفهم أو من خلال أثر المحاكاة بين المشروع الأجنبي والمؤسسات المحلية في البلد المضيف، ويساهم في نقل التكنولوجيا والمعارف إلى المؤسسات المحلية[1]؛
- إن تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛
- إشباع حاجات السوق بالمنتجات وزيادة فتح الأسواق المحلية والأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات؛

[1] وسيلة بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 152.

- الرفع في كفاءة الشركات المحلية وهذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التموين في زيادة الطاقة الإنتاجية، أو علاقة أمامية والتي تتمثل في وظيفة التسويق؛
- ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشآتها؛
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني من الأثر الايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل[1].

ثانيا: الآثار السلبية الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من العيوب نذكر منها:

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج لعدم توفرها أو أنها اقل جودة مما يترتب زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري، ويزداد الأثر سواء في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات؛
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية، وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدولة؛
- يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات، الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا؛
- قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة؛
- قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا على مستوى الرفاهية في الدول المضيفة وذلك إذا كان مصحوبا بوجود تشوهات في السياسة التجارية في الدولة؛

[1] سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ص 26 27.

- تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور، إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدولة المضيفة[1]؛
- قد يكون تركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا ما لا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات الصناعات الكيميائية، الصلب.

المطلب الثاني: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول المضيفة إلى جدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم حزمة من الحوافز تتمثل أهمها فيما يلي[2]:

1. **الحوافز المالية:** تشمل الحوافز المالية التخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة، وبالتالي فإن هدفها الأساسي هو تخفيف العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي. وتتمثل أهم الحوافز المالية التي تقدمها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:
- الإعفاءات الضريبية المؤقتة وائتمانات ضريبة الاستثمار؛
- الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية؛
- الإعفاء من رسوم الواردات على السلع الرأسمالية أو منح ضريبة تفضيلية لعائدات الصادرات؛
- الحوافز الخاصة التي تمنح لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

2. **الحوافز التمويلية:** وهي عبارة عن تسهيلات ائتمانية وقروض مقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والهدف منها هو توفير الأموال لهذه الشركات. وتتمثل أهم أشكال الحوافز التمويلية التي تقدمها الدولة المضيفة للشركات الأجنبية فيما يلي:
- الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال أو الإنتاج أوالتسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري؛
- ائتمان حكومي بأسعار فائدة مدعومة؛
- مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية المحفوفة بالمخاطر التجارية العالية؛
- تأمينات حكومية بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر كمخاطر تقلبات سعر الصرف، أو المخاطر غير التجارية كالمصادرة والفوضى السياسية.

[1] زين الدين حماشي، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

[2] جابر سطحي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 20 21.

3. **الحوافز المقدمة في شكل ضمانات:** هناك مجموعة من الحوافز المرتبطة بالضمانات يمكن للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر أن تقدمها، وتتمثل أهم هذه الحوافز في:

أ- **الضمانات المادية:** وتشمل ما يلي:

- ضمانات حرية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها إلى الخارج؛
- ضمان التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمار والناتجة عن الإخلال بالالتزامات المتفق عليها.

ب- **الضمانات القانونية:** تتمثل في ضمانات التعويض عن التأميم ونزع الملكية وباقي الإجراءات المماثلة له، ويجب توضيحها وتحديدها في قوانين الاستثمار الأجنبي من حيث:

- شروط اللجوء إلى التأميم أو نزع الملكية أو الحجز أو التدابير المماثلة؛
- طبيعة التعويض الذي يكون عاجل وعادل وفعلي خلال مدة محددة.

ت- **الضمانات القضائية:** تنص هذه الضمانات على توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات والهيئات التي يمنح لها الحق في فض النزاعات.

4. **حوافز أخرى:** بالإضافة إلى الحوافز السابقة الذكر، هناك مجموعة أخرى من الحوافز التي تمنحها الدولة المضيفة في شكل تسهيلات وامتيازات للمستثمر الأجنبي، والتي عادة ما يكون هدفها الرئيسي هو تعظيم ربحية المستثمر الأجنبي، وبالتالي جذبه للاستثمار في الدولة المضيفة.

ومن أهم هذه الحوافز ما يلي:

- توفير بنية تحتية منخفضة التكاليف من خلال تقديم الأرض والمباني وإمدادات الاتصالات والكهرباء وغيرها بأسعار أقل من أسعارها التجارية أو بمبالغ رمزية؛
- تقديم خدمات منخفضة التكاليف كالمساعدة في تحديد التمويل وانجاز دراسات ما قبل الاستثمار، كتقديم معلومات عن الأسواق، النصح والاستشارة فيما يتعلق بعمليات الإنتاج وطرق التسويق، المساعدة وإعادة التدريب...الخ؛
- تقديم أفضليات في السوق كمنح عقود حكومية تفضيلية، ومنح حقوق الاحتكار (إغلاق السوق أمام من يريدون دخوله)، والحماية من المنافسة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات؛
- معاملة تفضيلية في مجال النقد الأجنبي كاعتماد أسعار صرف خاصة، إزالة مخاطر تبادل القروض الأجنبية، منح امتيازات تتمثل في إعتمادات نقد أجنبي لإيرادات الصادرات، منح امتيازات خاصة لتحويل رأس المال والعوائد.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من التحفيزات والامتيازات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه هناك عراقيل وعوائق تؤدي إلى عدم تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول والمتمثلة فيما يلي[1]:

1. **المعوقات القانونية والإدارية:**

- تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها وتضاربها أحيانا، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون ويفتح مجال الاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير المستثمرين؛
- عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار بعض القيود القانونية، التي تحد من إنشاء مشاريع استثمارية، كاشتراط وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة من المشروع (قاعدة 51/49 مثلا)، أو اشتراط توظيف النسبة الأكبر من الأيدي العاملة في المشروع من مواطني الدولة؛
- قيام الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبيا على المستثمرين، كقيامها بإجراء تأميمي (كحق الشفعة مثلا)، أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة على أموالهم (رأس المال جبان) وتتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة؛
- تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد؛
- تتسبب البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر وتأخير إنجاز مشروعه؛
- الفساد الإداري وافتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة؛
- غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار، وانعدام التنسيق والتفاهم فيما بينهم، مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات.

2. **المعوقات الاقتصادية والمالية:**

- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومات تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في بعض الدول العربية مما يزعزع ثقة المستثمر في الاستثمار في أي نشاط اقتصادي أو غير اقتصادي؛

[1] بورطال سرهودة، **آليات تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة دور اتفاقية التبادل الحرفي شمال أمريكا النافتا-**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-، 2020-2021، ص ص 54 55.

- عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة على الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة في بعض الدول العربية؛
- احتكار القطاع العام في كثير من الدول العربية للكثير من الأنظمة؛
- تدهور قيمة العملة المحلية الوطنية وتعدد أسعار الصرف وما لها من آثار سلبية على المستثمر إذا يؤدي انخفاض سعر الصرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار ويؤدي في النهاية إلى نقصان تدريجي لأرباح المستثمرين عند تحويلها للخارج؛

3. المعوقات السياسية والاجتماعية:

- عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية في داخل بعض الدول مما لها الأثر في تشجيع وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- الشعور بعدم الارتياح من قبل المواطنين في بعض الدول العربية المستثمر الوافد؛
- صعوبة التعامل مع الأوضاع الاجتماعية في بعض الدول العربية وخاصة من عادات وتقاليد وعدم رغبة بعض الدول في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي.

خلاصة الفصل

لقد أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز المعالم الاقتصادية في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة، إذ يعتبر ظاهرة اقتصادية معقدة، استعصى على المفكرين فهمها فهما دقيقا، حيث اختلفت تسميات هذه الظاهرة وكذا محدداتها وماهيتها باختلاف المفكرين الاقتصاديين، إلا أنهم اتفقوا على أنه انتقال رؤوس الأموال عبد الحدود الدولية لفترة قد تطول أو تقصر حسب الهدف منه، تدخل إلى الدول المضيفة عبر عدة أشكال من أشهرها الاستثمارات المملوكة بالكامل و الاستثمارات المشتركة، والتي لكل منها محاسنه ومساوئه، ولكل دولة دوافعها باختيار نوع معين، أو لاقتناعها بأنه يطور التنمية بها أو لأن أضراره باقتصادها أقل من أضرار النوع الآخر.

واختلفت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية جدواه أو النفع الذي يعود به على الدول المضيفة ، وكذا من ناحية دوافعه أو الأسباب الداعية بالشركات المتعددة الجنسيات إلى البحث عن الأسواق الخارجية للاستثمار فيها، ويأتي هذا الاختلاف من اختلاف الزوايا التي من خلالها عمدت المدارس الاقتصادية و المفكرين في تفسير جدواه و دوافعه.

ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحكمه في الواقع عدة محددات يجب أن تتوفر لكي يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر الغية المرجوة منه سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو الدولة الأم. كاتساع حجم السوق وتوفر بنية تحتية ملائمة واستقرار السياسات الكلية وسعر الصرف والاستقرار السياسي ...الخ.

وأخيرا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، وهو مؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق الحرة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

الفصل الثالث: دور التكامل الاقتصادي الجزائري القطري في تفعيل الاستثمار في القطاع الصناعي

تمهيد

المبحث الأول: أثر إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الشركة الجزائرية للحديد والصلب مستقبل واعدد وناجح

لمبحث الثالث: مستقبل وآفاق التكتلات الاقتصادية الجزائرية

خلاصة الفصل

تمهيد

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم دوراً مؤثراً ومهماً في الاقتصاد العالمي من خلال الشركات متعددة الجنسيات الآخذة بالانتشار كأحد مظاهر العولمة وانفتاح الأسواق، وهي مسألة أدركتها الشراكة الجزائرية القطرية للصلب، وبدأت بالاستعداد للاستفادة من جوانبه الإيجابية والعمل ما أمكن لاحتواء سلبياته.

ونظراً لكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل أحد العناصر الرئيسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في معظم الدول وخصوصاً في الدول النامية، فقد اهتم مركب بلارة بتهيئة البيئة المناسبة لاستقطابه وهذا جوهر ما سنتناوله في هذا الفصل ، ساعين بذلك إلى إبراز دور التكامل الاقتصادي الجزائري القطري في تفعيل وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: أثر إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الشركة الجزائرية للحديد والصلب مستقبل واعدد وناجح

المبحث الثالث: مستقبل وآفاق التكتلات الاقتصادية الجزائرية

المبحث الأول: أثر إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر

يتفاوت تأثير التكامل الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل أو خارج المنطقة باختلاف التكتل. ذلك أن التكتلات الإقليمية من الدول المتقدمة تستأثر على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حين حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر أقل بكثير

ويمكن عرض نماذج من التكامل افقتصادي الإقليمي وتقديم استنتاجات حول أثره على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر

تشهد كل مناطق العالم جهودا كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي تشارك فيها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. فلقد شهد الاقتصاد العالمي منذ عقد التسعينات اتساع وتعميق في التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وزيادة في عدد التكتلات الجديدة.

ترتكز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدد من البلدان بهدف الاندماج الاقتصادي بينهما، ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في إطار اتفاق بينها على تبادل الامتيازات والأفضلية التجارية حسب نوع الفضاء الاقتصادي المزمع إحداثه، وتختلف التجمعات الاقتصادية حسب أهمية الأفضلية والامتيازات الممنوحة وكذلك مدى عمق الاندماج المزمع تحقيقه بين اقتصاديات الدولة المعنية.

حيث يؤدي التعاون الإقليمي إلى خلق الاستثمار، وتحويل اتجاهه أحيانا من خلال إعادة الهيكلة داخل مجموعات متكاملة وتقضي جهود التكامل الإقليمي عموما إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح قطاعات أمام الاستثمار وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب، ويتحقق ذلك نتيجة للأثر غير المباشر المترتب على تحرير التجارة وتكامل الأسواق، والجهود الرامية إلى تنسيق الأطر السياسية العامة في البلدان المشاركة بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار (الحماية والتحرير)، والتعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي.

ويؤثر التكامل الاقتصادي الإقليمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب الآليات المختلفة المتبعة من طرف بلدان التكتل ويختلف هذا التأثير بحسب المناطق من داخلها وخارجها[1] وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(02): آليات تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر

الآليات	الآثار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة	الآثار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من خارج المنطقة
الأحكام المتعلقة بتحرير الاستثمار و/ أو حمايته في الاتفاقات الإقليمية	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين الإقليميين بذاتهم، بمن فيهم المستثمرون الموجودون من بلدان ثالثة من خارج المنطقة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين من بلدان ثالثة غير مستقرين حاليا داخل المنطقة
الأحكام المتعلقة بتكامل التجارة والأسواق في الاتفاقات الإقليمية	إتاحة إمكانية إعادة تنظيم الإنتاج على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الاستثمار وتصفية الاستثمار	جذب مستثمرين جدد من بلدان ثالثة من خلال توسيع الأسواق، بما في ذلك ضمن سلاسل القيمة العالمية
تنسيق السياسات في إطار تنفيذ الاتفاقات الإقليمية	تشجيع الاستثمار بالحد من تكاليف المعاملات ومن المخاطر الملموسة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات الوافدة إذا شملت عملية التنسيق أنظمة الاستثمار السارية على المستثمرين من بلدان ثالثة
توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية الإقليمية (مثل الهياكل الأساسية أو البحث والتطوير) نتيجة للاتفاقات الإقليمية أو كعنصر أساسي فيها	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار

المصدر: الأونكتاد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، جنيف، 2013، ص5.

[1] بيري نورة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية– دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب 1976–2014**–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي من مهيدي، أم البواقي، 2015–2016، ص 73 .

يضمن التكامل الإقليمي درجة يقين أكثر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل مما يؤدي إلى تقليل المخاطر لدى المستثمرين والمنتجين. ومن جراء بحث الشركات المتعددة الجنسيات عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل وكذلك تلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يجعلها تفضل الاستثمار داخل نطاق التكامل، حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة واتساع حجم السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الاستثمارات والمناخ الملائم. كما يمكن أن يتزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج المنطقة نتيجة تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار على المستوى الإقليمي.

يتفاوت تأثير التكامل الإقليمي في الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل أو خارج المنطقة باختلاف التكتل. ذلك أن التكتلات الإقليمية من الدول المتقدمة تستأثر على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في حين حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر أقل بكثير[1]. وعليه ينتج عن أثر إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار تتمثل فيما يلي[2]:

- تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال ما بين الدول الأعضاء ، وتبني رسم جمركي خارجي موحد في حالة الاتحاد الجمركي.
- تقليص أو إلغاء الرسوم غير الجمركية (نظام الحصص، التحديد الإداري للصادرات،...) على المبادلات ما بين الدول الأعضاء.
- التنسيق في مجال أسعار الصرف، بهدف تقليص هوامش تذبذب أسعار صرف عملات الدول الأعضاء، أو تثبيتها ، وكمرحلة أكثر تقدما تبني عملية موحدة .
- التخصيص الناجع للموارد الاقتصادية، بفعل زيادة المنافسة في إطار التكتل.

المطلب الثاني: نماذج في اقتصاديات الدول المتقدمة

لعل أهم تجارب التكامل الفاعلة على الساحة الدولية نجد كل من الاتحاد الأوروبي الذي يشهد له بالنجاح الساحق بوصوله إلى الوحدة الكاملة، وهو يمثل في الوقت الراهن أكبر وأول تكتل اقتصادي عالمي يكمل المراحل الخمسة للتكامل الاقتصادي باعتباره نموذج ناجح إلى حد بعيد، وكذا تكتل النافتا الذي لا يقل أهمية عن سابقه لما له من وزن على الصعيد الاقتصادي الدولي.

[1] بيري نورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 74 75.

[2] زين الدين حماشي، **انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة رابطة دول الجنوب شرق أسيا–الآسيان–)**، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

أولا: الاتحاد الأوروبي

منذ أكثر من ستة عقود قررت ستة بلدان في أوروبا الغربية وهي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، لكسمبورغ، وهولندا أن تخطو خطوة في مسار التعاون الاقتصادي وكانت رؤية مؤسسي الاتحاد الأوروبي التي عبر عنها إعلان شومان في عام 1959 هي الربط الوثيق بين اقتصاديات بلدانهم، ولقد كان الاتحاد الأوروبي تاريخيا من الخطوات الكبيرة والصغيرة نحو أواصر التكامل التي تعتبر الأوثق على الإطلاق، ولقد مر الاتحاد الأوروبي عبر مراحل مختلفة من التوسع أيضا، ففي عام 1973 انضمت الدانمرك، وايرلندا، والمملكة المتحدة للاتحاد، واستفادت البلدان المنضمة استفادة هائلة من التجارة الحرة والسياسات المشتركة.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أعظم النماذج لكيفية السعي خطوة خطوة لتحقيق رؤية طويلة الأجل –نموذج لكيفية الإحجام عن استهداف الكثير في آن واحد–، وقد أدت خطة شومان، التي كانت محددة وضيقة النطاق في البداية وهو تجميع إنتاج الفحم والصلب تمهيدا للسبيل أمام مزيد من التكامل، ثم السلام الدائم في نهاية المطاف، إلى نشأة منظومة ضخمة. وأصبحت أوروبا اليوم منطقة وثيقة التكامل تتسم بمستوياتها المعيشية التي تعتبر من أعلى المستويات في العالم. ويضم الاتحاد الأوروبي 28عضوا. وبلغ حجم تجارة تكتل الاتحاد الأوروبي 5285 مليار دولار عام 2002 وبنسبة زيادة تبلغ 319% عن حجم تجارة الاتحاد الأوروبي عام 1993 وتمثل تجارة كل من ألمانيا، فرنسا وانجلترا 50% من حجم تجارة تكتل الاتحاد الأوروبي كما تمثل تجارة ألمانيا وحدها نسبة 34% كما تبلغ صادراته العالمية حوالي 39% من الصادرات السلعية العالمية، ونحو 44% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية عام 2000.

وساهم التكامل في تحقيق تقارب قوي بين الدخول إذ ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد في بلدان أوروبا الصاعدة بنحو 50% بين عامي 1995 و2013 مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة في أوروبا، بالرغم من وقوع الأزمة[1].

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكتل الاتحاد الأوروبي

تأكد على المدى الطويل أن أي تطورات على المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والسياسات التجارية يمكن أن يكون لها أثرها الفعال على حجم وتمركز الاستثمار الأجنبي المباشر. فمع إنشاء الاتحاد الأوروبي عام 1993 ارتفع حجم الاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي وكانت لسياسة الدمج والإحلال داخل دول الاتحاد الأوروبي الأثر الفاعل لحدوث هذا الارتفاع الذي نتج عنه تغير في وجهة الاستثمارات نحو قطاع الاتصالات والمواصلات، بعد أن سيطر في المدة السابقة قطاع الصناعة التحويلية على أغلب هذه الاستثمارات ويعود السبب في هذا التغيير الهيكلي لمواجهة الاستثمارات إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال في القطاع الخدمي، إن هذا التغير والارتفاع في حجم الاستثمار قد شجع

[1] بيري نورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 76 79

المؤسسات الاقتصادية الإقليمية والسياسات التجارية الموحدة لدول الاتحاد أن يكون لها الأثر الفاعل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تشجيع حجم الأنشطة الاستثمارية داخل دول الاتحاد من خلال عمليات الدمج والإحلال بين هذه الشركات لمنع دخول منافسين خارج الاتحاد الأوروبي.

ومن جهة أخرى، فقد زاد اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلدان المتقدمة في هذا التكتل إلى البلدان الأقل تقدما فيه مثل إسبانيا والبرتغال من ناحية، وإلى بلدان وسط وشرق أوروبا من ناحية أخرى، إذ أن هذه البلدان تعتبر أكثر مناسبة وتهيؤ للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببلدان أخرى خارج هذا التكتل، من حيث اتساع السوق وارتفاع وتيرة الطلب الفعال مع وجود سياسة تجارية مشجعة لهذه الاستثمار. حيث ارتفع متوسط حجم التدفقات من الاستثمار في اسبانيا من 10,7 مليار دولار خلال الفترة 1990–1995 إلى 21,8 مليار دولار عام 2001، أي بزيادة قدرها 103,7%، وفي البرتغال ارتفعت من 1,8 مليار دولار إلى 6,1 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 209% خلال نفس السنوات[1].

ولقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الاتحاد الأوروبي على النحو الذي يظهره الجدول رقم (03)

جدول رقم (03): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013_1995

الوحدة: مليار دولار

البيان	1995 – 1999*	2000	2001 – 2006	2007**	2008	2009	2010	2011	2012	2013***
الاتحـــاد الأوروبي	238	702	384	864	551	363	383	490	216	246
العالم	604	1415	881	2001	1818	1221	1422	1700	1330	1451
نصيب%	39.4	49.6	43.6	43.1	30.3	29.7	26,9	28.8	16.2	16.9

المصدر: بيري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص 78.

[1] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار المباشر في عصر العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 82.

* انضمام أعضاء الجدد للإتحاد الأوروبي وهي السويد، النمسا وفينلندا عام 1995، تعقبهم 10 دول وهي ايستونيا، بولندا، التشيك، سلوفكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتيفيا، ليتوانيا، مالطا، المجر عام 2004.

** انضمام كل من بلغاريا ورومانيا لعضوية الاتحاد الأوروبي.

*** انضمام كرواتيا لعضوية الاتحاد الأوروبي.

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (03)، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الاتحاد الأوروبي قد ارتفعت من متوسط قدره 238 مليار دولار خلال الفترة 1995_1999، وهو ما يمثل 39,4% من إجمالي التدفقات العالمية إلى تدفقات قدرها 702 مليار دولار خلال سنة 2000 وهو ما يمثل 49,6% من إجمالي التدفقات العالمية. التدفقات الوافدة القياسية المقدرة بـ 702 مليار دولار جاءت بفضل مزيد من التقدم في التكامل الإقليمي، بينما ظلت الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية الغربية الأخرى شركاءه الرئيسيين خارج المنطقة. ولقد انخفضت هذه التدفقات خلال الفترة 2001_2006 في المتوسط إلى 384 مليار دولار، أي بنسبة 43,6% مقارنة بسنة 2000، ليصل إلى ذروة قدرها 864 مليار دولار، وهو ما يمثل 43% من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2007. بعد تلك السنة، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي شهد انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وكذا انخفاض في حصته من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من 43,1% قبل الأزمة إلى نسبة 16,9%عام 2013.

وقد سجل الاتحاد الأوروبي ارتفاع قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، من خارج المنطقة حيث بلغ متوسط قيمتها 164,5 مليار دولار خلال الفترة 2003_2005، وهو ما يمثل 50% من مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل المنطقة وخارجها إلى 181,3 مليار دولار خلال الفترة 2009_2011 دولار، وهو ما يمثل 58% من هذا المجموع. وقدرت الزيادة ما بين الفترتين بـ 10,2%.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA

بدأت فكرة النافتا ـ وهي تعنى اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية بالظهور في عهد الرئيس جورج بوش الأب الذي تميز بالركود الاقتصادي، وأخذت الولايات المتحدة تبحث عن حل للخروج من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة الانتعاش، فوجدت الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية باعتبارها الدينمو الذي يحرك عملية النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار وانخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى، لذا فكرت الولايات المتحدة في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك، لكن لم يكتب لمشروع النافتا أن يمر في الكونغرس في عهد الرئيس جورج بوش الأب وذلك لمعارضة الديمقراطيين لهذه الاتفاقية، لكنه تم إحياء مشروع النافتا في عهد الرئيس بيل كلينتون، وقد تمت في النهاية الموافقة على هذه الاتفاقية بعد مداولات طويلة في الكونغرس، وفي عام 1993 وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) والتي بدا سريان مفعولها عام 1994. مما أدى إلى التجارة الحرة للسلع والخدمات على كامل منطقة دول أمريكا الشمالية، و تتحدد أهداف النافتا في إزالة عوائق التجارة وإشاعة المنافسة الحرة وزيادة فرص الاستثمار،

توفير حماية مناسبة للملكية الفردية وإتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية، هذا بجانب حل المنازعات وتعزيز التعاون الثلاثي والإقليمي والمتعدد الأطراف، كما تسعى لتقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل داخل الأقاليم[1].

وعليه فإن الاتفاقية تضم دولتين (الولايات المتحدة وكندا) من الدول المتقدمة، بينما المكسيك من الدول النامية، وهذا يؤكد رغبة أمريكا في توسيع نطاق حرية الحركة أمام صادراتها واستمرارها جنوبا واعتبار المكسيك من مجموعة الدول النامية، محطة تجريبية أولية من أجل إنشاء تجمع اقتصادي عملاق يضم دول القارتين الأمريكيتين مستقبلا[2].

رغم أن هذا التكتل لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة، فانه يمثل اكبر منطقة تجارة حرة في العالم على وجه التقريب، حيث يصل حجم اقتصاده نحو 7 تريليون دولار عند النشأة، كما أن هناك عدد من المنتجين والمستهلكين يناهز 360 مليون نسمة أما الناتج المحلي الإجمالي فهو حوالي 670 مليار دولار وحجم التجارة الخارجية يصل إلى 1017 مليار دولار عام1991 [3].

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA

لاحظ الكثيرون أن إنشاء اتحاد كهذا لم يؤدي فقط إلى فتح السوق المكسيكية الواسعة، ولكنه أدى أيضا إلى نمو كل من التجارة والاستثمار إلى باقي دول أمريكا اللاتينية، فاتفاق النافتا أدى إلى خلق بيئة أكثر تحررا للاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر من اتجاه. فلقد تضمن هذا الاتفاق تقوية لبعض الأدوات الحمائية، كما أنه يضمن المعاملة بالمثل لكل المستثمرين المنتمين للدول الأعضاء[4].

فقد عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المكسيك بعد انضمامها لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سنة 1994، ارتفاعا معتبرا حيث انتقلت من معدل نمو بـ 4,6 مليار دولار أمريكي سنويا ما بين 1989–1993 إلى معدل 14,2 مليار دولار سنويا خلال سنة 2000، لتحتل المرتبة الثالثة بعد الصين والبرازيل كأهم الدول الناشئة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

في المقابل ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمارات الأمريكية والكندية إلى إجمالي الاستثمارات المتجهة الى المكسيك من 50 %سنة 1994 إلى 79 % سنة 2000.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، مرجع سبق ذكره ، ص 436.

[2] بيري نورة، مرجع سبق ذكره ، ص 79.

[3] رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية، دار الفكر الجامعي**، الإسكندرية، ص 34.

[4] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

تتركز الاستثمارات المتجهة إلى المكسيك في القطاع الصناعي خاصة فرع السيارات والأجهزة الالكترونية، حيث مثلت 60 %من إجمالي الاستثمارات في الفترة الممتدة من 1994 إلى 2000[1].

وعليه فقد شهدت منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية ارتفاع حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها منذ نشأتها، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (04)[2].

جدول رقم (04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لأمريكا الشمالية خلال الفترة 2013_1990

الوحدة: مليار دولار

البيان	1990-1993	1994-2000	2001-2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	44	186	226	183	249	286	221	288
العالم	188	670	1138	1221	1422	1700	1330	1451
النصيب%	23.5	27.7	19	15	17	16	16	19

المصدر: بيري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص80.

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المعروضة في الجدول رقم(04) ارتفاعا من 44 مليار دولار في المتوسط، وهو ما يمثل 23,75% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 1990_1993، إلى 186 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة 1994_2000، وهو ما يمثل 27,7% من الإجمالي العالمي. أي بأكثر من أربع أضعافها بعد إنشاء هذا التكتل. لتصل في المتوسط إلى 226 مليار دولار خلال الفترة 2001_2008، وهو ما يمثل نسبة 19% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. ثم انخفضت هذه التدفقات سنة 2009، واستأنفت ارتفاعها بعد ذلك لتبلغ سنة 2013 بـ 288 مليار دولار، بعد تراجعها إلى 183 مليار دولار عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية.

[1] زين الدين الحماشي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] بيري نورة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

المطلب الثالث: نماذج في اقتصاديات الدول النامية

تعتبر تجربة شرق وجنوب إفريقيا من تجارب التكامل في الدول النامية عموما والقارة الإفريقية خصوصا.

السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMESA

تعتبر من التكتلات التي أوصت بإنشائها منظمة الوحدة الإفريقية في قمة "ابوجا" عام 1991، تضم الكوميسا إحدى وعشرون دولة افريقية، تقع في جنوب وشرق القارة الإفريقية، وهذه الدول هي: (بوروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، اريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، رواندا، سيشل، الصومال، السودان، تونس، أوغندا، زامبيا، وزمبابوي)[1]، يزيد عدد سكانها عن 583 مليون نسمة، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي 805 مليار دولار، وهي تجارة عالمية للصادرات والواردات في السلع تبلغ قيمتها 324 مليار دولار أمريكي، كما تشكل الكوميسا سوقا رئيسيا للتجارة الداخلية والخارجية[2]، ويمكن تعريف "الكوميسا" من الناحية الاقتصادية على أنها تكتل اقتصادي إفريقي، يعمل على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة بين مجموعة الدول المكونة له، عبر مراحل معينة من التكامل الاقتصادي هي: منطقة التجارة الحرة عام 2000، ثم منطقة الاتحاد الجمركي بنهاية عام 2004، ثم السوق المشتركة في عام 2028 وفي أكتوبر عام 2000 اكتملت المرحلة الأولى، الممثلة في إتمام منطقة التجارة الحرة من التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب إفريقيا.

والغالب على التجارب الإفريقية للتكامل أنها عديدة ومتداخلة، فالدولة الواحدة تكون عضوا في عدة اتفاقيات أو اتحادات، كما أن تلك التجارب العديد منها لم يحقق الأهداف التي انشأ من أجلها، ويرجع ذلك إلى ضعف غالبية الدول الإفريقية اقتصاديا، وكثرة النزاعات فيما بينها[3].

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكتل شرق وجنوب إفريقيا COMESA

من بين الدراسات التي اهتمت بأثر إنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الدراسة التي قام بها Jeans François Horau، فقد عرفت الثلاثة عقود الأخيرة ارتفاعا معتبرا لوتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث انتقلت من 200 مليون دولار سنة 1980 إلى 10 مليار دولار سنة 2005، يمكن تجزئة هذه الفترة إلى ثلاث مراحل أساسية:

[1] السوق المشترقة للشرق والجنوب الأفريقي(القوميسا)، تقرير سنوي 2020، ص 6.

[2] www .comisa.int.

[3] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012–2013، ص 67.

- قبل 1983: عرفت هذه الفترة تدفق ضعيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث لم تتعد معدل 76 مليون دولار سنويا.
- ما بين 1983 –1994: عرفت هذه الفترة الإعداد والشروع في بناء مشروع التكامل في المنطقة، فرغم التحسن النسبي للمؤشرات الاقتصادية إلا أن وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية بقيت ضعيفة بحيث لم تتعد معدل 1,9 مليار دولار سنويا.
- ما بعد 1995: تميزت هذه الفترة بتقدم المشروع التكاملي، من خلال المصادقة على إنشاء منطقة التجارة الحرة سنة 2000، كما تزامنت مع القيام بعدة مبادرات من قبل الدول الأعضاء لتشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية منها: إبرام عدة اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف مما يسمح بفتح منافذ تجارية جديدة، مضاعفة المبادرات الثنائية من قبل الدول الأعضاء ودول الاتحاد الأوربي لتشجيع انسياب استثمارات هذه الأخيرة نحو المنطقة، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الإفريقية لضمان التجارة (ATTA) سنة2001 –بالتعاون مع البنك الدولي – كجهاز لحماية المتعاملين الأجانب من المخاطر السياسية والمالية.

عرفت هذه الفترة ارتفاعا معتبرا لوتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت 4.4 معدل مليار دولار سنويا خلال هذه الفترة .

خلصت الدراسة إلى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول الأعضاء ارتفعت بمعدلات كبيرة بعد تشكيل التكتل سنة 1994، لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بقية الدول النامية، كما أن هناك تفاوت كبير في توزيع هذه الاستثمارات ما بين الدول الأعضاء.

الشكل الموالي يبين تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو تكتل (COMESA)[1] .

[1] زين الدين الحماشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 86 87.

الشكل رقم(04): تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو تكتل (COMESA) ما بين 1980-2005.

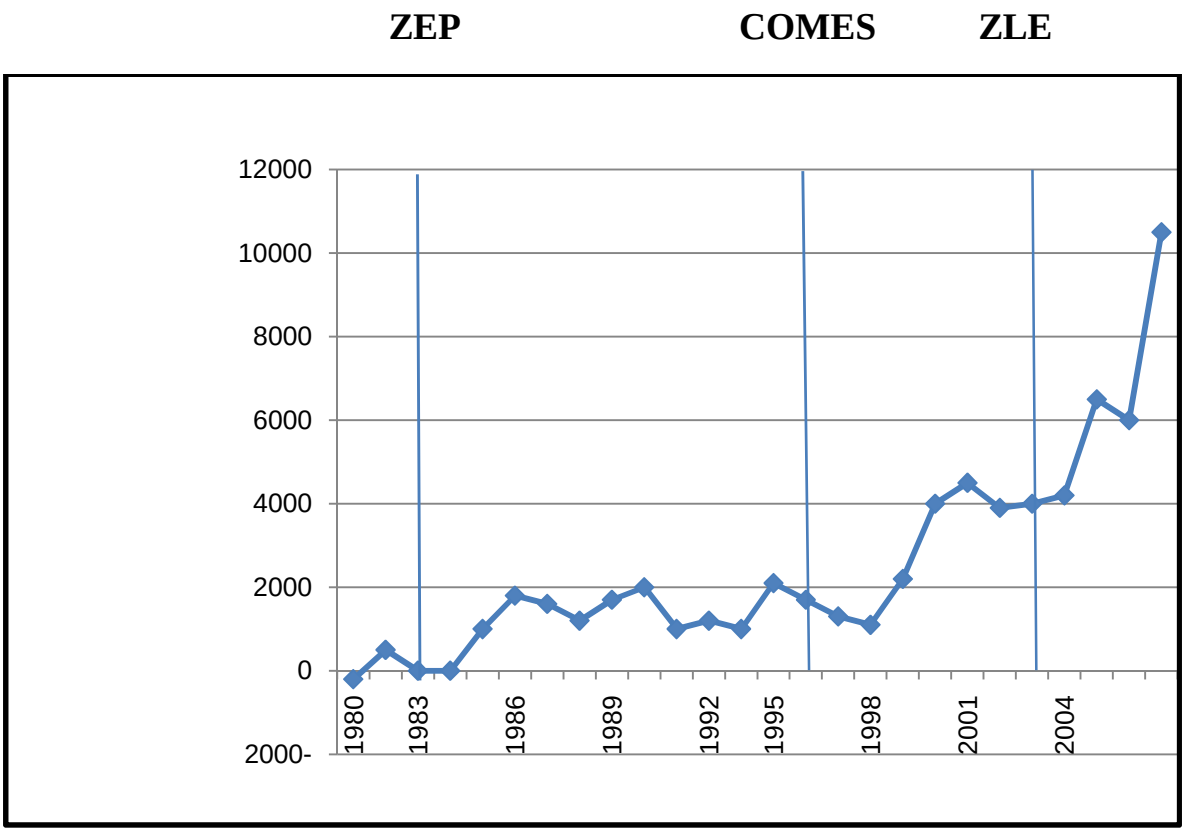

ZEP: اتفاقية التجارة التفضيلية (سنة 1982) COMESA: إنشاء السوق المشتركة (سنة 1994) ZLE : إنشاء منطقة التجارة الحرة (سنة 2000)

المصدر: زين الدين حماشي، انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص88.

يتضح من خلال الشكل أن وتيرة الاستثمارات الأجنبية عرفت ارتفاعا محسوسا بعد تشكيل السوق المشتركة سنة 1994، وبوتيرة أكبر بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة سنة 2000.

المبحث الثاني: الشركة الجزائرية للحديد والصلب AQS مستقبل واعدد وناجح

يعتبر إنشاء المناطق الحرة هدف لتوفير هياكل أساسية فعالة، ولكن أداء المناطق الحرة يعتمد إلى حد كبير على سياسات أخرى، ولاسيما السياسات الموضوعة لتنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية اللازمة لإجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير وزيادته.

والشركة الجزائرية القطرية للصلب أحد النماذج الناجحة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والإقتصادية.

المطلب الأول: نشأة الشركة الجزائرية القطرية للصلب

تأسست الشركة الجزائرية القطرية للصلب AQS في ديسمبر 2013، وهي اتفاقية تعاونية تهدف إلى إنشاء منطقة صناعية حرة، تتموقع بدائرة الميلية على الساحل تبعد على مدينة جيجل بـ50 كم شرقا وتتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا استراتيجيا، تتربع على مساحة قدرها 523 منها 512 هكتار مهيأة أعدت خصيصا لإقامة مركب الحديد والصلب[1].

يعتبر مركب بلارة ثمرة شراكة استثمارية بين الجمهورية الجزائرية ودولة قطر برأس مال اجتماعي مسجل قدره 58,610,000,000 دينار جزائري، وهي مملوكة بنسبة 49% لشركة قطر "ستيل"، و46% لمجمع "سيدرا" و5% للصندوق الوطني للاستثمار، ذلك وفق قاعدة الاستثمار 51/49 لحصول طرف محلي على حصة مسيطرة لا تقل عن 51% لمساهمين جزائريين مقابل حصص لا تتعدى 49% لمساهمين أجانب بالإضافة إلى فائض من العملة الصعبة لصالح الجزائر، واعتبارها ذو أهمية إستراتيجية ووطنية لأنها تهدف إلى تلبية احتياجات السوق من حديد الخرسانة ولفائف الأسلاك الحديدية وتصدير الفائض.

بدأت شركة AQS في صنع وإنتاج الصلب من حديد التسليح ولفائف الأسلاك الحديدية نهاية عام 2017، تبلغ الطاقة الإنتاجية بقدر 2 مليون طن سنويا، وبفضل حجم الإنتاج والموثوقية التشغيلية والتقدم الفني، تحتل الشركة الجزائرية القطرية للصلب موقعا هاما في خارطة صناعة وتحويل الحديد المحلية والإقليمية، كما تولي الشركة اهتماما كبيرا لرأس المال البشري وتعمل على إيجاد مناخ عمل مشجع على تفجير روح الابتكار والإبداع لدى العاملين البالغ عددهم أزيد من 2000 في مختلف التخصصات والمؤهلات، وباعتبارها واحدة من أكبر الشركات الصناعية في الجزائر فهي ملزمة

[1] اعتمادا على معلومات الشركة الجزائرية القطرية للصلب.

بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك حماية البيئة أي نموذجا للإنتاج النظيف والتنمية المستدامة[1].

ويمكن تلخيص الآثار المتوقعة في إنشاء المنطقة الحرة بلارة الناجحة في النقاط التالية:

- العمالة: يمكن أن تحدث مناصب عمل مباشرة عن طريق الشركات والمؤسسات المستثمرة داخل المنطقة وغير مباشرة وذلك بفعل الروابط الخلفية مع الاقتصاد الوطني، وتم تقدير مناصب شغل المباشر بـ28000 منصب عمل.
- زيادة العائد من النقد الأجنبي ومصدره الأجور المدفوعة إلى العمال إذ يستفيد الجزائريين من نسبة لا تقل عن 10% من أجورهم بالعملة الأجنبية.
- قيمة الإيجار المباني والأراضي والكهرباء والغاز والاتصالات.
- استيراد المواد الأولية والتجهيزات وكل ما تحتاج المشاريع من الأسواق الوطنية والمحددة مسبقا بـ20% .
- إدماج إنتاج المؤسسات الوطنية بإنتاج مؤسسات لمنطقة.
- المساهمة في تحسين وتطوير التكوين بالمراكز التكوين المهني والمراكز العلمية.
- تنمية المناطق المحاطة بالمنطقة وتحسين مردودية الطاقات المحلية.
- زيادة حصيلة الصادرات خارج نطاق المحروقات.

المطلب الثاني: المنتجات الصناعية للشركة الجزائرية القطرية للصلب

تنتج الشركة الجزائرية القطرية للصلب AQS نوعين من المنتجات وهي المصنعة والنصف مصنعة تتمثل فيما يلي[2]: الحديد المختزل، البلاطات الحديدية، حديد التسليح ولفائف الحديد.

- **الحديد المختزل DRI:** يقدر بطاقة إنتاج 2,5 مليون طن سنويا، يخرج الحديد المختزل من فرن الاختزال إلى منطقة تبريد المنتج، حيث يتم تبريده قبل التخزين في مستودعات كحديد مختزل بارد، أو يدخل في غرفة تفريغ المنتج ليتم تفريغه ساخنا، ويحول في فرن القوس الكهربائي (EAF). يقدر معدل إنتاجه بـ312 طن/ ساعة، أي ما يعادل 2,5 مليون طن سنويا.
- **البلاطات الحديدية BILLET:** تقدر بطاقة إنتاج 2,5 ملين طن سنويا، البلاطات الحديدية (البيلت)، احد أنواع المعادن النصف مصنعة تستخدم لإنتاج حديد التسليح أو لفائف الحديد، يتم إنتاجها عن طريق السبائك أو مباشرة عن طريق الصب المستمر.
يمكن استعمال البلاطات (البيلت) في عمليات الاستخراج، التزييف، الدرفلة وأنتج معادن أخرى.

[1] اعتمادا على معلومات الشركة الجزائرية القطرية للصلب.

[2] اعتمادا على معلومات الشركة الجزائرية القطرية للصلب.

- **حديد التسليح REBAR:** يقدر بطاقة إنتاج 1,5 مليون طن، يتراوح قطره بين 8 ملم و40 ملم، وهو ناتج عن عملية الدرفلة على الساخن، له عدة استخدامات في مجال البناء، قابل للتلحيم.
- **لفائف الحديد WIRE ROD:** تقدر بطاقة إنتاج 500 ألف طن سنويا، يتراوح قطر لفائف الحديد الدائرية الشكل بين 5,5 ملم و14 ملم، يتم الحصول عليها عن طريق الدوران الساخن وفقا للمعايير الجزائرية NA8634 والدولية ما يجعلها تتميز بالجودة العالية.

تتعدد مجالات استخدام لفائف الحديد المنتج في مركب بلارة بين: أسلاك مسحوبة، شبكة أسلاك ملحومة، الأسلاك الشائكة، شرائح ورقية، سلك اللحام...الخ.

- **الجير الحي والدولوميت LIME & DOLOLIME:** تنتج الشركة الجزائرية القطرية أجود أنواع الجير الحي والدولوميت بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 280 ألف طن سنويا، وفق أعلى معايير الجودة ليتم استعمالهما في مختلف المجالات كمعالجة المياه، الأعلاف الحيوانية، الزراعة والأسمدة، صناعة الزجاج، الإنشاءات المعمارية، صناعة الورق والسيراميك، إضافة إلى صناعة الحديد والصلب وعدة أخرى.

يعتبر كل من الجير والدولوميت من المنتجات الثانوية إضافة إلى كل من الغازات الصناعية، غبار FTP ، خبث الصلب، مسحوق الحديد redul وغيرها من المنتجات الأخرى.

المطلب الثالث: واقع وآفاق الشركة الجزائرية القطرية للصلب

يعتبر مركب الحديد والصلب بالمنطقة الصناعية بلارة ولاية جيجل مجتمع رائد بإنتاج معتبر للحديد ومشتقاته بقدرة فاقت 2 مليون طن سنويا، هذا المركب ينتج أيضا 6 مواد ذات أهمية صناعية على غرار حديد التسليح، لفائف الحديد والجير الحي إلى جانب الغازات الصناعية.

آفاق جديدة تفتح لهذا المركب بعدما جهز بخط سكة حديدية يربطه بميناء جن جن التجاري سنة 2021، لتسهيل عملية شحن ما يتم صناعته وإنتاجه بمنطقة بلارة نحو الولايات الداخلية والجنوبية للوطن، والتصدير نحو الخارج، وما يلبي متطلبات هذه المنشآت التي شهدت توسعة في المساحة والنشاط، فقد تطورت وجهاتها الدولية والوطنية نحو تعاملها مع 58 ولاية عبر التراب الوطني الجزائري ونحو كل من (أمريكان العراق، سوريا، ليبيا، إيطاليا، إسبانيا، قطر، الصين، تركيا ولبنان) دوليا.

دخل مركب الحديد والصلب في عملية تصدير أكثر من 17000 طن من البلاطات الحديدة إلى الدول الأوروبية والعربية، وهي الدفعة الأولى من برنامج تصدير 300000 طن من المنتجات الحديدية إلى الأسواق الدولية، من خلال عمليات متتالية طيلة السنة الجارية، وذلك بعد دخول وحدة الاختزال المباشر مرحلة الاستغلال سنة2021 بتقنية أمريكية عالية الجودة، إذ تعد بمثابة القلب النابض للمركب، بطاقة إنتاجية تقدر بـ2,5 مليون طن سنويا من الحديد المختزل بنوعيه البارد والساخن والذي يتميز

بجودته العالية، وتأتي هذه الوحدة لتدعيم باقي وحدات المصنع التي تم استلامها منذ دخول المركب مرحلة الإنتاج الفعلي في أكتوبر 2017، وتسمح هذه التقنية بإنتاج حديد مختزل ذو جودة عالية بنسبة نقاوة تفوق 94 بالمائة.

هذه التقنية الحديثة والعالمية ستساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق فرص للتصدير وبالتالي تجسيد منظور الجزائر الجديدة القائم على تنويع الإيرادات خارج قطاع المحروقات.

فضلا عن ذلك تجدر الإشارة إلى أن المركب وبطاقته الإنتاجية الضخمة التي تقدر بـ2 مليون طن سنويا من منتجات الصلب (حديد التسليح ولفائف الأسلاك الحديدية) في مرحلته الأولى 2 مليون طن سنويا إضافة في مرحلته الثانية تطمح الشراكة الجزائرية القطرية بإجمالي 4 مليون طن/ سنويا، بعدما وقعا مذكرة تفاهم سنة 2022، حول فرص الاستثمار في مجال صناعة الصلب. تهدف لتوسيع المصنع وزيادة طاقته الإنتاجية، وحرص البلدين على الارتقاء بأطر التعاون الثنائي من شأنه أن يفسح المجال أمام المستثمرين القطريين والجزائريين لتوطيد جسور التواصل وتأسيس مشاريع استثمارية ناجحة تخدم مصالح البلدين، وكذا تلبية الاحتياجات الضخمة للسوق الجزائرية وتصدير الفائض.

فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين قطر والجزائر نحو 40,45 مليون دولار أمريكي في العام 2021، وذلك بارتفاع بنحو 12 في المائة مقارنة بالعام 2020، وتعمل في دولة قطر 169 شركة جزائرية من بينها شركتان مملوكتان بالكامل للجانب الجزائري و167 شركة برأس مال مشترك قطري-جزائري.

المبحث الثالث: مستقبل وآفاق التكتلات الاقتصادية الجزائرية

تشهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تطورا في علاقاتها الاقتصادية الثنائية مع مختلف الدول وذلك لما يخدم أهداف التنمية واكتشاف المصالح المشتركة، تكمن مختلف هذه الروابط في: العلاقات الجزائرية الصينية، الشراكة الثنائية الجزائرية التركية، الشراكة الأورو– الجزائرية.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الصينية، أبعاد التعاون واستشراف المستقبل

1. المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الصينية

يمكن النظر إلى الرصيد التاريخي للعلاقات الجزائرية – الصينية على انه رصيد حافل بالتعاون والعلاقات المتميزة بين البلدين، إذ ومنذ تأسس الجمهورية الشعبية الصينية وأيام الثورة الجزائرية، تبنى البلدين نفس التوجه في الساحة الدولية القائم على نفس الإيديولوجية والمتمثلة في النهج الاشتراكي، واقتناعهما بأن السلاح بجانب النشاط السياسي هو الكفيل والطرح الصحيح للتخلص من الهيمنة الاستعمارية – الغربية بشكل عام – وهذا ما زاد من تعميق العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والصين، إذ لا يمكن للجزائر نسيان الدعم الصيني للثورة الجزائرية من تقديم للأموال والعتاد العسكري، بالإضافة إلى الدعم المعنوي الذي تلقته الثورة الجزائرية من طرف الشعب الصيني.

كما تعتبر الصين أول دولة خارج العالم العربي تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، " ليستمر إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، فبعد استرجاع السيادة الجزائرية والحصول على الاستقلال: " أرسلت الصين إلى الجزائر 9000 طن من القمح، و3000 طن معدات البناء و21 طن من الأدوية، إضافة إلى بعثات طبية، حيث وصل عددها سنة 1963م 180 طبيب، وألف طن من التجهيزات المدرسية كما أرسلت الصين للجزائر باخرة نقل، وقدمت لها قرض بقيمة 2 مليون دولار".

بعدها تلاقت دبلوماسية البلدين من أجل الدفاع عن القضايا العادلة في النظام الدولي من داخل الأمم المتحدة، لتصبح الجزائر فيما بعد قطبا متميزا من أقطاب العالم من خلال دبلوماسيتها القوية التي عرفتها، لتتلقى الصين دعما قويا من الدبلوماسية الجزائرية لاسترجاع ما تعتبره أراضيها المحتلة (هونغ كونغ، مكاو، وتايوان) ودعم الجزائر للوحدة الصينية، وإدانة كل عمل يؤثر سلبا على ذلك بما فيها محاولة الغرب إثارة قضية التبت، ثم التأسيس لعلاقات اقتصادية متينة بين الصين والجزائر فيما بعد.

فالطرح الاشتراكي الذي تبناه الطرفان كأسلوب للحكم وكتوجه عام في العلاقات الدولية للبلدين ساهم في تحقيق نوع من التقارب في إطار علاقات جنوب – جنوب في مرحلة تاريخية كانت تشهد صراعا بين الأقطاب الدولية في عالم الشمال، فالعامل السياسي والإيديولوجي دفع صناع القرار من الجانبين لتبني

سياسات وتوجهات متناسقة ساهمت في تحقيق التقارب بين البلدين، والملاحظ أن الخبرات التاريخية بين الجانبين شكلت لاحقا أرضية صلبة لتطوير شراكة اقتصادية فعالة بين الجانبين[1].

2. العلاقات الجزائرية الصينية والانعكاسات الاقتصادية

تعلق الصين على تنمية علاقاتها مع الجزائر، من منظور الصيني، الجزائر هي أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة، ولديها ثامن أكبر دولة من حيث عدد السكان (ما يقارب 39مليون نسمة) وهي أيضا رابع اقتصاد في إفريقيا والعالم العربي. الجزائر هي أيضا عضو في منظمة الأوبك، أكبر منتج للغاز الطبيعي وثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، بينما تطورت علاقاتها مع الصين، ويلاحظ ذلك بعمق من المنظور التجاري، حيث انتقلت التبادلات التجارية بين الطرفين من حوالي0,45 مليار دولار سنة 2003 إلى 8,35 مليار دولار سنة 2015، لتحتل الصين خلال هذه السنة المرتبة، كأول ممون للجزائر بمبلغ صادرات يقدر بحوالي 7,5مليار دولار، بعدما كانت فرنسا تحتل هذه المرتبة لعدة سنوات.

في حين أن القيمة الإجمالية (الصادرات والواردات) الصينية الجزائرية زادت التجارة أربعة عشر مرة بين عامي 2003 و2012 (ارتفاع من 0,6 إلى 8,6ألف مليون دولار)، لا يذكر في أوائل العقد الواحد والعشرين، لذلك هذه التجارة اكتسبت تدريجيا في الأهمية الكمية. في عام 2012، استأثرت الجزائر بنسبة 7,2في المائة من إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية.

يشار إلى أن التقدم السريع للصين يرجع إلى عاملين رئيسين، أولا كان ذلك على المستوى المنخفض أصلا للتجارة وثانيا كان نتيجة ديناميكيات انفتاح الاقتصاد الجزائري، مما أفاد جميع شركاء الجزائر، الميزان التجاري بين البلدين يظهر نموا متزايدا للجزائر، هذه الحقيقة وحدها تشير إلى أن الجزائر بحاجة إلى الصين أكثر مما تحتاجه الصين على الأقل من نقطة تجارية بحتة الرؤية[2].

الجدول رقم(05): يمثل الصادرات والواردات من السلع للجزائر مع الصين من 2012 إلى 2017 (مليار دولار أمريكي)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	2.596	2.181	1.729	557	333	691
الواردات	6.964	6.827	8.243	8.259	8.409	8.317

المصدر: بن نابي عمر، العلاقات الجزائرية الصينية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد، مستغانم، 2019-1020، ص 31.

[1] الحواس كعبوش، **أفاق الشراكة الجزائرية(الصين): نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12(1)، العدد 16، جوان 2021، ص ص 228 229.

[2] بن نابي عمر، **العلاقات الجزائرية الصينية، مذكرة لنيل شهادة الماستر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد، مستغانم، 2019-1020، ص ص 31 32.

يلاحظ في هذا الجدول أن الجزائر تستورد السلع من الصين أكثر مما تصدره لها من السلع. وأن أكبر نسبة صادرات للجزائر مع الصين كانت عام 2012، أما الحجم الأقل فسجل عام 2016. أما الواردات، فهي في تتراوح بين الارتفاع والانخفاض. سنة 2012، سجلت نسبةً بدأت تتصاعد تدريجيا حتى سنة 2016، ثم انخفضت نوعا ما وتراجعت في العام الموالي.

3. واقع الاستثمارات الصينية في الجزائر

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني سنة 2012 في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء حوالي 2,9% من مجموع استثمارات الصين الخارجية و0,18% من تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم، وبخصوص الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر لنفس السنة فقد بلغت ما نسبته 4,8% من إجمالي الاستثمارات الخارجية في الجزائر، و7,2% من مجموع استثمارات الصين في إفريقيا، لتحل بذالك الجزائر المرتبة الرابعة من بين الدول الإفريقية التي استفادت من الاستثمارات الصينية المباشرة، بعد كل من جنوب إفريقيا أولا، وزامبيا الثانية، ونيجيريا ثالثا. تتواجد حوالي 790 شركة صينية بالجزائر تنشط في العديد من المجالات وتركز الاستثمارات الصينية في الجزائر بشكل كبير على الاستثمار في البنى التحتية والهياكل القاعدية (الطرق ومنشآت البناء) أين استثمرت الصين 4,51 مليار دولار لانجاز الطريق السيار شرق–غرب، الذي منحت صفقته للمجمع الياباني كوجال cojaal في قسمه الشرقي 399 كلم، وللشركتين الصينيتين CITIC المسئولة عن تمويل المشروع والمقاول كريك CRCC في القسمين الوسط والغرب على التوالي 169 و 359 كلم وهما شركتي استثمار كبرى تحت الإشراف المباشر للحكومة الصينية.

المشروع الآخر الذي استثمرت فيه الصين هو مشروع ميناء الحمدانية في منطقة شرشال أين تم في 17 جانفي عام 2016، توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة الجزائرية ونظيرتها الصينية لإنجاز الميناء وفق صيغة البناء والتشغيل والنقل BOT وهو ما يمثل تحولا في إستراتيجية الحكومة الجزائرية في سياق – جديد– نقص التمويل، أين تقوم الصفقة على أن تؤمن شركة صينية بناء الميناء، وتعهد إدارة الميناء إلى شركة ثانية والتي تضطلع بمهمة تسيير الميناء خلال فترة العقد.

كما تستثمر الشركات الصينية في قطاع الطاعة والمحروقات ، فباعتبارها أول مستهلك للطاقات الأولية فإنها تسعى لتأمين حاجياتها الطاقوية وتنويع مصادرها، وتبلغ حصة الجزائر من واردات الصين النفطية 0.9% محتلة المرتبة 19 في قائمة الدول الموردة للنفط نحو الصين. أين استأثرت الصين بنسبة 4% من الاستمارات الأجنبية المباشرة التي دخلت الجزائر واستثمرت في قطاع الطاقة والتعدين (التنقيب عن البترول، تصفية وتكرير البترول...) من خلال شركاتها مثل CNPC, SINOPEC. فوجد الصين في قطاع النفط والغاز يعكس رغبة الحكومة الجزائرية في الانفتاح على حليف قديم ومؤمن.

تشير الاحتمالات المستقبلية إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية للصين في العالم، حيث أنه بإفتراض نمو المدخرات الصينية بمعدل 10% سنويا، سيكون لدى الصين في عام 2020 ما قيمته 17700 مليار دولار من مدخرات الشركات والعائلات فلا بد أن يكون لدى الصين حساب رأسمالي مفتوح، وإذا تم توجيه نسبة 5% من هذه المدخرات للاستثمار الخارجي فان هذا سيقارب 885 مليار دولار من الاستثمارات الخارجية، وإذا ما بلغت نسبة التدفقات إلى الخارج 10% فإنه سيساوي 1700 مليار دولار من الاستثمارات الصينية في الخارج، وبالتالي ارتفاع نسبة الاستثمارات الصينية في الجزائر، لذا على الجزائر بذل جهودها في تعزيز التعاون مع الصين والعمل على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الصينية من خلال تعزيز مجالات التعاون القائمة والعمل على إيجاد مداخل جديدة لتعزيز التعاون الثنائي[1].

4. مستقبل العلاقات الجزائرية الصينية بين الاستشراف والواقع .

العلاقات الجزائرية–الصينية أمامها مستقبل واعد، وذلك في إطار خصوصية العلاقات بين البلدين ما بين الماضي والحاضر، ولوجود مصالح مشتركة بين الطرفين، ومن أجل تحقيق تعاون متبادل المنفعة وتنمية مشتركة بين البلدين .

ومن المتوقع أن يرتفع حجم الاستثمارات الثنائية بين الجانبين في السنوات القادمة خاصة في ظل سياسة الدولة الجزائرية الحالية التي بدأت تدير ظهرها للأوروبيين. في المقابل، تقدم الصين للجزائر قروضا بنسب منخفضة، ما يتماشى مع أهداف الجزائريين، أين تضرروا بشكل كبير من تراجع أسعار النفط، وما يعد بارتفاع الاستثمارات أيضا هو أن الاقتصاد الجزائري بيد مؤسسات الدولة ورجال السياسة فيها، وبالتالي فإن درجات التعاون الاقتصادي تحركها المصالح الجيو–استراتيجية .

لابد على البلد المضيف عند استقبال الشركات الصينية على أراضيه أن تتخذ الاحتياطات اللازمة للحرص على ألا تتحول المشاريع الاقتصادية نحو جمع المعلومات الإستخباراتية والمراقبة، كما اظهر مثل ميناء هامبانتونا في سريلانكا .

كذلك يزيد احتمال أن تحقق نتائج إيجابية جراء انخراطها مع الصين في حال تمكنت من التباحث بصوت موحد مع الصينيين، فحاليا تنخرط مع الصين في علاقات ثنائية، أو من خلال منتديات إقليمية متعددة الأطراف، مثل المنتدى الصيني الإفريقي ومنتدى التعاون بين الصين والدول العربية.

غير أن تكاملا إقليميا أكبر، مثل تجديد اتحاد المغرب العربي قد يؤدي إلى تحقيق الكثير في الحرص على تنسيق إقليمي أفضل في مواضيع التجارة والاستثمار والدبلوماسية والتعاون الدفاعي مع جهات فاعلة

[1] لحواس كعبوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 232–234

مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كذلك اتفقت الجزائر والصين ببكين على إعداد حصيلة حول الانجازات المحققة في إطار المخطط الخماسي 2014-2018 وعلى وضع مخطط حماسي جديد2019-2023، جاء هذا الاتفاق خلال المحادثات التي أجراها وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل مع نظيره الصيني "وانغ يي" في إطار الزيارة الرسمية التي يقوم بها إلى الصين حسبما علم لدى وزارة الشؤون الخارجية، كما اتفق الوزيران أيضا على مواصلة التشاور من أجل تجسيد المشاريع الجاري إنجازها.

ومن ذلك هناك إمكانية كبيرة لزيادة المصالح المشتركة بين الطرفين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية خاصة في ظل تطابق وجهات النظر بين الجانبين في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفي ظل سعي الصين للتوسع أكثر فأكثر في السوق الجزائرية الواعدة واتخاذ الجزائر بوابة العبور إلى دول افريقية أخرى، وتطوير التبادل الثقافي، وتقديم المنح الدراسية من الجانبين في مختلف التخصصات. وعلى الجزائر التركيز على الاستفادة من التجربة الصينية في مجال التنمية والتكنولوجيا وذلك بتوسيع التعاون العلمي والتكنولوجي مع الصين[1].

المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق

1. الدوافع التركية وراء الشراكة مع الجزائر

شهدت تركيا تحولات إستراتيجية في سياستها الخارجية منذ سنة 1990 وخاصة مع حرب الخليج الثانية عام 1991 وانتماء تركيا لكل أنواع المشروعات سواء التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الكبير أحيانا والشرق الأوسط الجديد تارة أخرى ومشروع الشراكة الأمريكية العربية أو الشراكة العربية الأوروبية أو حتى الشراكة الاورو متوسطية وهذا ما جعل تركيا توقع على مجموعة من الاتفاقات مع الدول العربية مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع سوريا والأردن والعراق ولبنان واتفاق شراكة مع الجزائر الذي يدخل في إطار سياسة أنقرة الخارجية والتي تمت إعادة صياغتها جدريا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وتقوم على الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي كعمق استراتيجي لتركيا ومنها:

- وجود أسواق الكبيرة محلية وحدودية والمناخ الملائم لإقامة الصناعة التحويلية من اجل التصدير، وذلك لوجود 7 أسواق حدودية (تونس-ليبيا-النيجر-مالي-المغرب-الصحراء الغربية وموريتانيا إضافة إلى الموقع الجيوالاستراتيجي المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية والعربية.

[1] بن نابي عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 38 39.

- توفير البيئة الاقتصادية لجذب هذه الأموال وكانت الجزائر قد انضمت إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي والتوقيع على 48 اتفاقيات ثنائية لترقية والحنلية المتبادلة للاستثمارات.
- الطفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر نتيجة زيادة الأسعار العالمية للمحروقات، مما يساعد الحكومة على استمرار تحسن الحساب الجاري الجزائري، ويساعد الحكومة على تبني خطط اتفاق أكبر، وعجز ميزانية أكبر، ومن ثم نمو القطاع غير الكربوني على نحو أفضل.
- الجزائر بلد غني بالموارد الطبيعية وله موقع استراتيجي، وطبيعة سكانه الفتية مؤهل أن يصبح واحدا من أفضل الاقتصاديات المنفتحة في منطقة شمال إفريقيا، وهذا ما جعل الشركات التركية تنجذب إليه بوصفه من المواقع المثلى التي تبحث عنها الشركات (الموارد، الموقع، السوق) التوفر على ثروات طبيعية هامة ضف إلى ذلك ثروات منجمية أخرى كالفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب.....الخ.
- تحسن الوضع الأمني والسياسي وعودة السلام في البلاد جعل مناخ الاستثمار أكثر ملائمة لانطلاق مجالات استضافة أي استثمار مع صدور مجموعة من القوانين والأوامر المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح امتياز مهمة للمستثمرين الأجانب.

– تأهيل الاقتصاد الجزائري الذي أدى إلى تطوير عمل القطاع الخاص وبسرعة لزيادة كفاءة في المنافسة، وبصورة متزامنة مع تأهيل الموارد البشرية ومنه تم امتصاص أكبر قدر من البطالة وذلك من خلال تنشيط وتوسيع نطاق المؤسسات المتوسطة والصغيرة الملائمة، وفي المجالات كافة. فضلا عن توسيع وتطوير البني الارتكازية وتركيز الاهتمام بمتطلبات الاحتياجات البشرية الأساسية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لها. بتطبيق المخطط الخماسي الطموح والهام للاستثمار بقيمة 286 مليار دولار، وهو المخطط الذي جعل المتعاملين الاقتصاديين الأتراك يولونه اهتماما كبيرا لأخذ حصص في السوق والمساهمة في إنجاز المشاريع الاقتصادية الضخمة التي شرع فيها في إطار هذا البرنامج.

– مكافحة جذرية للفساد بكل أنواعه، والجزائر عضو في اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 2004 على رغم مع بعض التحفّظات، واعتمدت قانوناً للوقاية من الفساد في 2006. وفي العام ذاته، أنشأن اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد. وإصلاح السياسات التنظيمية ومراجعة قوانين الاستثمار والتجارة والعمل والأجور وإدخال التعديلات الملائمة عليها وتطوير قوانين البيئة وحقوق المستهلك وحقوق الملكية وتأمينها. وتحديد قوانين المنافسة ومكافحة الاحتكار، مع تسريع تطوير إنتاج القطاع الخاص ليأخذ دوره ، وبناء قاعدة معلومات واضحة ودقيقة لخلق المزيد من فرص التأكيد للمستثمرين[1].

[1] مدني بن شهرة، **دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وأفاق (المجال الصناعي نموذجا)**، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد 1، جوان 2017ن ص ص 12-14.

2. الجزائر- تركيا: شراكة اقتصادية في تطور مستمر

تشهد الشراكة الاقتصادية الثنائية بين الجزائر وتركيا تطورا متزايدا تجسد من خلال انجاز وإطلاق مشاريع مشتركة في مختلف قطاعات النشاطات وبحجم مبادلات متزايد بلغ من 4 مليارات دولار سنة 2021.

إن الجزائر التي لم تكن تعد في سنة 2000 سوى 7 شركات تركية، أصبحت تحتل اليوم المرتبة السابعة ضمن البلدان التي تقوم تركيا بالاستثمار فيها بشكل أكبر والأولى في إفريقيا، وقد بلغت الاستثمارات المباشرة التركية في الجزائر زهاء 5 مليارات دولار وفرت حوالي 30.000 منصب شغل حسب المعطيات الرسمية التركية، وتم تحقيق هذه الاستثمارات في قطاعات الحديد والصلب والنسيج والمواد الكيماوية والمنتجات الصيدلانية والصناعات الغذائية، كما يتعلق الأمر أيضا بمركب الحديد والصلب "طوسيالي" (TOSYALI) بوهران الذي يستثمر في إنتاج حديد البناء والأسلاك الحديدية والأنابيب اللولبية وقريبا الفولاذ المصفح وكذا المركب المدمج لمهن النسيج التابع لمجمع "TAYAL" بغليزان، وفي المجموع بلغ عدد المؤسسات التركية المتواجدة في الجزائر 1.400 مؤسسة تشمل مختلف القطاعات من بينها البناء والأشغال العمومية والصناعة والفلاحة والتوزيع وتكنولوجيات الاتصال والنقل البحري والجوي علما أن القيمة الإجمالية للمشاريع التي يشرف عليها مقاولون أتراك في الجزائر تقدر بحوالي 20 مليار دولار.

في سنة 2021 بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 4,2 مليار دولار حسب إحصائيات وزارة التجارة وترقية الصادرات، بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو تركيا 2,5 مليار دولار فيما قدرت الواردات ب1,7 مليار دولار، كما تتكون الصادرات من المنتوجات الطاقوية بنسبة 90 بالمائة مثل الغاز الطبيعي المميع والبترول الخام والغاز الطبيعي، وبخصوص الصادرات التركية نحو الجزائر، فتتمثل في مركبات النقل وقطع الغيار ومنتوجات الحديد والفولاذ والقطع الخاصة بالآلات والمنتوجات النسيجية والملابس غير المنسوجة وأجهزة التلفزيون والاتصال والمعادن غير الحديدية والحبوب ومشتقاتها ومواد التغليف.

أما في مجال الطاقة جدد البلدان في سنة 2020 العقد الذي يسمح للجزائر بتزويد تركيا بالغاز الطبيعي المميع إلى غاية 2024 مما يجعل الجزائر الممون الأول بالغاز الطبيعي المميع لتركيا والممون الرابع بغاز البترول المميع، من جهة أخرى تخص الشراكة بين مجمع سونا طراك والشركة التركية RENAISSANCE انجاز مركب بترو-كيماوي لإنتاج البر وبيلان والبوليبروبيلان (PDH-PP) بمدينة جيهان[1].

[1] **وكالة الأنباء الجزائرية**، الجزائر – تركيا– شراكة اقتصادية في تطور مستمر،مقال، شارع الإخوة بوعدوا بئر مراد رايس، 1960– الجزائر، 2017.

المطلب الثالث: الشراكة الأورو–جزائرية

تدخل الشراكة الجزائرية–الأوروبية ضمن ما يعرف بالشراكة الاورو متوسطية والذي أطلق في برشلونة سنة 1995، لكن دخول الاتفاق حيز التنفيذ كان في سنة 2005، كما كان مفترضا الوصول على منطقة تبادل الحر مع حلول سنة 2010 لكن هذا لم يحصل لعدة عوامل جعلت الجزائر تخوض مفاوضات تمديد التفكيك الجمركي وبالتالي تأجيل إقامة منطقة التبادل الحر.

1. مفاوضات ومضمون اتفاق الشراكة

أولا: المفاوضات الجزائرية الأوروبية

بعد مؤتمر برشلونة الذي وضع اللبنة الأولى لاتفاق الشراكة خاضت الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ مارس 1997 عدة جولات من المفاوضات بخصوص الشراكة وجرت أول جولة يومي 4 و5 مارس 1997 ببروكسل في ظل تباين كبير في مواقف وتصورات الطرفين بخصوص الخطوط العريضة للجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي يفرضها حجم الجالية الجزائرية الكبير الموجود في أوروبا.

ارتكز المحور السياسي والأمني حسب التصور الجزائري على تكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، بينما شدد الجانب الأوروبي على احترام مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ومن الناحية الاقتصادية، حرصت الجزائر على رفض الربط بين إلزامية النمو الاقتصادي وبين إنشاء منطقة للتبادل الحر وذلك حتى تضمن تحقيق التوازن في المبادلات الجزائرية، بينما كان يرى الطرف الأوروبي حتمية الإسراع أولا في الإصلاحات الاقتصادية وفي مقدمتها إتمام إعادة هيكلة المؤسسات واستكمال مسار عملية الخصخصة بالجزائر.

أما الجانب الاجتماعي فقد تضمن حسب التصور الجزائري وضعية اليد العاملة الجزائرية في أوروبا والتمسك بضرورة ضمان حقوق أفراد الجالية الجزائرية وحفظ كرامتها، فيما مثلت الهجرة غير الشرعية من شمال إفريقيا عند الجانب الأوروبي نقطة أساسية ينبغي حسمها نظرا لما قد ينطوي على تفاقمها من مخاطر.

تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في عام 2002 ثم دخل حيز التنفيذ عام 2005، على أساس أن يتم تحقيق منطقة التبادل الحر وإلغاء كل الرسوم الجمركية مع مطلع سنة2017 [1].

ثانيا: مضمون اتفاق الشركة

يعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كغيره من الاتفاقيات وقعتها بلدان الحوض المتوسط في ظل مشروع الشراكة الاورو متوسطية، فبعدها وقعت كل من تونس، إسرائيل، المغرب، السلطة الفلسطينية، الأردن، ومصر اتفاق الشراكة مع الأوروبيين، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة، الذي يختلف عن اتفاقية التعاون المبرمة بين الطرفين في أفريل 1976، حيث شمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية، وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة.

من ناحية بنود اتفاق الشراكة الأوروجزائري فقد احتوى على تسعة (9) أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات، ومؤكدة بـ110 مادة.

أما من ناحية الإجراءات المرافقة لتفعيل اتفاق الشراكة فقد تمحور على جوانب عديدة ومتشبعة، لكن الجانب الأهم كان الملف الاقتصادي وهذا بغية تحقيق الأهداف المشتركة والوصول بهذه الاتفاقية لإقامة منطقة تبادل حر في غضون 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ومن أجل ذلك فقد تم وضع إجراءات انتقالية بهدف التخفيف من الآثار المباشرة على الدخول في منطقة التبادل الحر، خصوص أن الاقتصاد الجزائري في طور البناء.

إن التنقل الحر للسلع، وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12 سنة، وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثلاث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة، وفق ما يلي:

- **القائمة الأولى:** تضم السلع الوسيطة والمنتوجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...الخ، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. ويمثل استيراد هذه المواد 25% من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات للإنتاج.
- **القائمة الثانية:** تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات ما عدا الكهرومنزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار. وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى

[1] بو زكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهدة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012–2013، ص ص 138 139,

5 سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيد، بمعدل تخفيض 20% كل سنة، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

- **القائمة الثالثة:** تشمل هذه القائمة على المنتوجات الجاهزة (سلع الاستهلاك). وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيد وعلى مدى 10 سنوات، بمعدل تخفيض 10% كل سنة. وتمثل هذه القائمة 40% من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي[1].

2. **أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

بعد أن وقع كل من إسرائيل وفلسطين والأردن وتونس والمغرب ومصر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر لتنهي مفاوضاتها التي بدأت مع الاتحاد يوم 04 مارس 1997 بتوقيع عقد الشراكة. وقبل أن نبحث في المحتوى الاقتصادي لعقد الشراكة هذا علينا أن نذكر مجموعة من النقاط المساعدة والتي ستوضح الصورة أكثر: تضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 مجموعة من المستجدات أبرزت الإستراتيجية الجديدة له اتجاه المنطقة المتوسطية، والتي تهدف أساسا إلى تعزيز موقعه التنافسي الدولي في المنطقة. وبالتالي فإن هذه الإستراتيجية تمحورت حول محورين أساسيين.

المحور الأول: يخص التعاون المقترح في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المحور الثاني: تفضيل الشراكة كوسيلة للتطبيق الميداني لهذا التعاون وينص إعلان برشلونة على ضرورة بناء تدريجي لمنطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الإثنى عشر الأخرى.

لكن هل حقيقة تفكر دول الاتحاد في إحداث هذا التوازن بينها وبين دول متوسطية قدراتها التنافسية جد ضعيفة مقارنة مع قدرات دول الاتحاد

والحقيقة التي لا يمكن أن تخفى على أحد هو أن الاتحاد من خلال هذه الميكانيزمات إنما يبحث عن تحقيق ما يلي:

- مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية لاكتساب أسواق دول متوسطية تتميز اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية.
- توسيع السوق الأوروبية بما يسمح بتصريف المنتجات الأوروبية إلى أسواق عالمية جديدة خاصة إذا كانت متوسطية واقتصادياتها ضعيفة، والشيء الذي يؤكد ذلك، هو أن أوروبا تنجز حاليا أحسن نتائجها التجارية مع دول جنوب المتوسط حيث حققت فائضا تجاريا سنة 98 مع هذه الدول قدر بـ19 مليار دولار. وبالتالي فإن طموحات الاتحاد الأوروبي لا تقف عند هذا الحد فمن مصلحته أن ترفع

[1] بو زكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 142-150.

القيود عن صادراته إلى الدول المتوسطية الأخرى (وهذا الأمر متبادل أي أن يرفع قيوده عن صادرات هذه الدول هو أيضا).

- احتوى الاتفاق على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أور ومتوسطية، والمتمثلة في حرية تدفق السلع ورؤوس الأموال وكذا المنافسة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي وعند الحديث عن رفع الحماية فإن الاتفاق يعني رفعها كليا عن الاقتصاد الوطني من خلال الآليات التي تضع الإنتاج الجزائري في منافسة حقيقة، لكن هذا لن يتم دفعة واحدة بل أن هناك مرحلة تدريجية لتأهيل الإنتاج الوطني ورفع الحماية قدرت بحوالي 5 إلى 6 سنوات بعد التوقيع على الاتفاق، ومن المفترض أن يصبح الاقتصاد الجزائري مطلق الحرية مع الاتحاد الأوروبي في حدود سنة 2009 أو 2010.
- الالتزام المباشر والمحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي، يضاف إلى ذلك غياب اقتراحات ملموسة في مجال الاستثمار المباشر باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، واكتفى الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائر[1].

3. واقع الشراكة الأورو–جزائرية

سجلت المبادلات التجارية للجزائر سنة 2010 ما يقارب 97 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 14,5% عن سنة 2009، والتي قدرت بـ14 مليار دولار.

بلغت المبادلات في عام 2009، 83 مليار دولار مقابل 118 مليار دولار عام 2008، بانخفاض حدد بـ29,6% وذلك بسبب تراجع الصادرات الناتج عن الانخفاض الكبير لعائدات المحروقات، وتخضع العلاقات الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق الشراكة الموقع في الواحد والعشرين أفريل 2002 فانسيا الاسبانية والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005 لإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين.

فمن ناحية التبادل التجاري يمثل الاتحاد الأوروبي منطقة متميزة بالنسبة للجزائر، باعتبارها تمثل منذ عام 2000 ما يزيد في المتوسط عن 50% من إجمالي مبادلات الجزائر، وحسب تقرير أعدته الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، فإن حجم التجارة بين الطرفين بلغ في 2010، 45,4 مليار دولار أكثر من عشرين مليار دولار من الواردات و28 مليار دولار من الصادرات.

[1] بو دلال علي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار المباشر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي– الحصيلة والنتائج**–، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 2، أفريل 2017، ص ص 146 147.

وبخصوص الواردات وحسب التصنيف الجغرافي فإن أوروبا تهيمن على واردات الجزائر، بما يمثل نسبة 60% من مجمل الواردات الجزائرية، من بينها 89% من دول الاتحاد الأوروبي، و11% من الدول الأوروبية خارج الاتحاد، ويبين الاتجاه العام لارتفاع الواردات الجزائرية من الاتحاد المشار إليه بالنسبة للعام الماضي تسجيل قيمة 20,6 مليار دولار اي بانخفاض خفيف يقدر بـ0,5% مقارنة مع سنة 2009، ومع ذلك فإن حجم الواردات يبرز تحكم أفضل في الرقابة على الواردات الجزائرية للعامين المتتاليين 2010، 2009[1].

وعليه تشهد العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار برنامج التعاون والشراكة الذي يجمع بينهما تزايدا وتطورا ملحوظين خاصة بعدما تقرر توسيع هذا الاتفاق ليشمل عدة ميادين مختلفة واستطاع الطرفان تطوير مسار الشراكة باعتماد الجزائر أدوات عمل تدخل ضمن السياسة الأوروبية للجوار وهذا بما يتماشى مع برنامج دعم اتفاق الشراكة.

ويعد برنامج دعم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار مشروع تعاون مع إنشاء منطقة للتبادل الحر الذي شرع فيه منذ سنة 2007 وبدأ تطبيقه بصفة رسمية في سنة 2009 من ضمن أهم المشاريع التي أقامتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

وأوضح في هذا السياق مدير برنامج دعم اتفاق الشراكة أن هذا المشروع الذي تقدر قيمته بـ40 مليون أورو يرمي إلى توفير كل أنواع الدعم التقني والمعرفي للإدارة والمؤسسة الجزائرية حتى تتمكن من اكتساب الخبرة والقيام بمهامها المنوطة بها في هذا الاتفاق.

وقد انتهجت الجزائر في إطار برنامج الشراكة أدوات تندرج ضمن سياسة الجوار الأوروبية من بينها التوأمة المؤسساتية وتبادل المعلومات والدعم التقني" تايكس"، وعن أهم المشاريع التي تم تحقيقها خلال المرحلة الأولى من برنامج الشراكة قال عبد العزيز قند " مدير عام بوزارة الصناعة " " تمكننا من التوصل إلى تحقيق خمس توأمات مؤسساتية منها التوأمة التي تمت بين مصلحة الضرائب الجزائرية ومثيلتها الفرنسية والثانية بين مديرية المنافسة على مستوى وزارة التجارة ومجلس المنافسة مع مثيلتها في فرنسا وألمانيا وايطاليا إلى جانب التوأمة التي كانت بين المؤسسة الجزائرية للمياه مع مؤسسة مثيلة لها من بلجيكا، في حين تتعلق التوأمة الرابعة بالإشهاد على المطابقة بين مؤسسات من وزارة الصناعة مع مؤسسات من فرنسا وألمانيا والتوأمة الخامسة تخص الوكالة الجزائرية للصناعة التقليدية مع مثيلات لها من اسبانيا"، وفي إطار نفس البرنامج أكد المسؤول على انجاز 40 عملية تبادل خبرة والدعم التقني "تايكس" حيث استفاد عدد من الإطارات الجزائرية من دورات تكوينية ورحلات دراسة لمؤسسات اوروبية للوقوف على طريقة تسيير الإدارات وكيفية التعامل مع المشاكل اليومية.==أما المرحلة الثانية من برنامج

[1] بو زكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص 151.

دعم الشراكة فيوجد هناك 10 مشاريع قيد الدراسة بعضها وصلت إلى مرحلة متقدمة من الإنجاز منها مشروع التوأمة للمركز الوطني لتنمية الصيد البحري وكذا توأمة وزارة النقل فيما يخص أمن الطيران المدني إضافة إلى توأمة وزارة الفلاحة فيما يخص العلامات التمييزية للجودة لبعض المنتوجات[1].

[1] بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 157–159.

خلاصة الفصل:

يشكل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من ابرز اهتمامات الشركة الجزائرية القطرية للصلب، ومن أهم أهداف تشكيل التكتل، فالمركب يقوم بعدة مبادرات خاصة تنظيمية ومؤسساتية لتحسين مناخ الأعمال في المنطقة.

أدت هذه المبادرات إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة نحو التصدير وزيادته للاستفادة من المزايا التي تتيحها هذه المنطقة، وإمكانية النمو والتوسع، كما تشير إلى حاجتها لتحسين البنى التحتية، تبسيط القوانين والتشريعات، تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار والتي نتج عنها إنشاء منطقة صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أكثر والدخول في تكامل اقتصادي أوسع، كما تساهم في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية عند إدراجها في أولويات البرنامج الاقتصادية.

ويبقى في الأخير أن وجود سوق متكاملة وانتهاج سياسة منفتحة على الخارج وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة تعد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فالاتفاقات التجارية تشجع التدفقات الاستثمارية سواء بين الدول الأعضاء أو من خارج الاتفاقية.

خاتمـة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الأنشطة الاقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية التالية في ظل النظام الرأسمالي، وقد تزايد في السنين الأخيرة الاهتمام به في مختلف الدول وخاصة العربية، ذلك أن الشركة الجزائرية القطرية للصلب تحسن من بيئة الاستثمار وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجهها كما أن معظم دول العالم تتنافس وتبحث بجد عن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه بأصوله المادية الملموسة وأصوله غير الملموسة يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متمثلة في تأثيره على النمو الاقتصادي كما يمكن أن يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في بناء القدرات الوطنية من خلال إدخال التقنية الحديثة وفتح فرص العمل أمام مواطني البلد المضيف للاستثمار .

وقد حاولنا في بحثنا هذا إبراز دور التكامل بين الدول في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر فيها مستهدين في ذلك بحالة الشراكة الجزائرية القطرية للصلب، ولقد استندنا على جملة من النتائج والفرضيات والتي حاولنا اختبارها ضمن محتوى الدراسة.

النتائج:

- التكامل الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية بالنسبة للدول النامية في العالم المعاصر فرضته العولمة الاقتصادية فإما الدخول فيه وإما التهميش والإقصاء، فعلى الدول النامية أن تختار السبيل الأمثل للدخول في العولمة الاقتصادية للاستفادة من مزاياها وتفادي نتائجها السلبية أو التخفيف من حدتها.
- يختلف التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية في متطلباته وآلياته وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجموعة، فأصبح الأمر يتطلب التشخيص الدقيق لهذه الظروف على مستوى كل دولة خاصة في ظل الظروف الراهنة، وإعادة النظر في المناهج الخاصة بالتكامل الاقتصادي التقليدي، لذا تولدت أفكار التكتلات الاقتصادية الجديدة.
- تحقيق أهداف التكامل في الدول النامية يعتمد على الإرادة السياسية القوية والمستدامة، كما أن الإقليمية الجديدة تحتاج إلى تقوية اقتصاديات الدول النامية ذاتها، مع تأسيس إطار قانوني ينظم الأنشطة الاقتصادية وإصلاح الهياكل المالية وفتح الأسواق وتحسين الأداء الحكومي وغيرها.
- الشراكة الجزائرية القطرية في تطور مستمر، ذلك راجع إلى تحرير تجارتها البينية وإزالة كافة القيود وتحرير رؤوس الأموال وكذا المحافظة على استقرارها الاقتصادي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر تمويل المشروعات التنموية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق الرقي والنمو الاقتصادي.

- يمتاز المناخ الاستثماري في الجزائر بمقومات متنوعة تعمل على جذب المستثمرين إليه، وبالتالي المساهمة في تحسين الإنتاج الوطني والتنمية المحلية.
- تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى جذب وتمكين الاستثمارات الأجنبية التي تساهم ايجابيا في تنمية الاقتصاد الوطني والتنمية.
- تعتبر تجربة التكامل الاقتصادي بين الشراكة الجزائرية القطرية للصلب تجربة رائدة على الساحة العربية وأكثرها نجاحا مقارنة بالتجارب والمحاولات الأخرى.

اختبار فرضيات البحث:

- إن تنامي ظاهرة الإقليمية، من خلال إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية باختلاف صورها بالإضافة إلى الزيادة المعتبرة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، يشكل اليوم أهم معالم الاقتصاد العالمي في العصر الحديث.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية الحديثة حيث يعد بمثابة المحرك الأساسي للتنمية حيث يتيح الوصول إلى التكنولوجيا واختراق الأسواق العالمية و يكون مصحوبا بفنون إنتاجية حديثة ويوفر العديد من المزايا الأخرى مما أدى بالدول إلى التسابق فيما بينها لتقديم الحوافز، المزايا ، التسهيلات ، الإعفاءات الضريبية ، وتطوير بنيتها الأساسية وذلك لجذب الاستثمار والتكنولوجيا كونه محرك مهم للتنمية الاقتصادية وهذا ما يثبت الفرضية الثانية.

- يؤدي تشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى ظهور عدة آثار، منها زيادة المنافسة في إطار التكتل، أثر اتساع السوق، انخفاض أو زوال مختلف الحواجز أمام حركة المبادلات وانتقال عوامل الإنتاج زيادة التنسيق ما بين الدول الأعضاء في المجالات النقدية والمالية، وغيرها، تمثل هذه الظروف مناخا ملائما لنشاط الشركات الأجنبية، التي تبحث عن أفضل المناطق للاستثمار وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة.

- يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول المتجانسة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وينطوي على إزالة العقبات والعراقيل الجمركية مما يفسح المجال للمستثمرين للاستثمار في منطقة التكامل لملائمة المناخ الاستثماري وإزالة العراقيل الجمركية، هذا ما يزيد من نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تفعيله وهو ما يثبت الفرضية الرابعة.

التوصيات المقترحة :

بعد عرض نتائج الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات هي:

– على الدول العربية إعطاء أهمية أكبر للتكامل الاقتصادي لتحصيل المكاسب و المزايا الاقتصادية التي يعود بها التكامل على الدول الأعضاء، لما للتكامل الاقتصادي من صمام أمان يكسب الدول مناعة ويمنحها القدرة على مواجهة الصعاب والرقي باقتصادها.

– لكون الاستثمار الأجنبي المباشر محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية ، فعلى الدول العربية أن تبذل أقصى المجهودات لجذبه للنهوض باقتصادها.

– من اجل تحسين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر يتوجب على الحكومة الجزائرية بناء قاعدة اقتصادية واضحة وهادفة وكذا تحقيق التنمية على المدى البعيد.

– تتوفر الشركة الجزائرية القطرية للصلب على عدة مقومات تجعلها تحقق نجاحا مهما في مسيرة التكامل، فيجب توفر رغبة قوية للوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة.

آفاق البحث :

يبقى هذا الموضوع مفتوحا لدراسات وبحوث أخرى تكون أكثر عمقا وتفصيلا، وذلك من خلال:

– دراسة تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية .

– إلى أي مدى يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية في الدول المضيفة؟.

– دراسة واقع وآفاق التجارة البينية للشراكة الجزائرية القطرية للصلب.

قائمة المراجع

الكتب

1-حسين فرج الحويج، التكامل الاقتصادي الإقليمي والصناعة البيتروكيماوية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن- عمان-.

2- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار المباشر في عصر العولمة، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر، 2007.

3- رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية، د ط،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د س.

4- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية لتكتل الاقتصادي العربي، ط1، مكتبة مدبولى، القاهرة، 2002.

5- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

6- سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009 .

7- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، ط 1، دار الحامد لنشر والتوزيع ، عمان – الاردن-، 2011.

8- عاطف وليم أندراوس، الاتحاد الجمركي بين واقع النظام التجاري الدولي ونزعات التكامل الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

9- عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

10- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط 1، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

11- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط1، دار الحامد، عمان، 2007.

12- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية الإسلامية، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

المقالات

13- وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر- تركيا- شراكة اقتصادية في تطور مستمر،مقال، شارع الإخوة بوعدوا بئر مراد رايس، 1960- الجزائر، 2017.

الرسائل الجامعية

14- السي عفيف البشير، عوامل جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2015-2016.

15- بن داودية وهيبة، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف-، 2004-2005.

16- بورطال سرهودة، آليات تأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة دور اتفاقية التبادل الحرفي شمال أمريكا النافتا-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-، 2020-2021.

17- بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتوررالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2012-2013.

18- بيري نورة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية- دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب 1976-2014-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي من مهيدي، أم البواقي، 2015-2016.

19- جابر سطحي، دور الاستثمار المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017-2018.

20- جبران بلحول وبلقيس بداوي، مؤشرات الحوكمة وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المغرب العربي في الفترة1996-2017، مذكرة لإستكمال ماجستير الأكاديمي، الثور الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية-تخصص: اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2018-2019.

21- حاتم المع، دورات التكتل الاقتصادي للدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2017.

22- حلام زواوية، جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1980-2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017-2018.

23- حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

24- سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.

25- سعدية هلال، حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2015.

26- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2014-2015.

27- صياذ شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2012-2013.

28- عبد الحليم الحمزة، دور التكامل الاقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012.

29- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر والتحديات التنمية في ظل تطورات العلمية الراهنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.

30- قادري محمد، السياسة المالية وانعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-

تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

31- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص: مالية دولية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

32- مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار المباشر في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس سيدس بلعباس، 2019-2020.

33- مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنضمة العالمية للتجارة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

34- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة علوم بحوث عمليات، جامعة سانت كليمينتس، د ب،2012.

35- أسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007.

36- بو زكري جمال، الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهتدة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013.

37- بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي للدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تجارة دولية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-، 2008-2009.

38- زين الدين حماشي، انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة رابطة دول الجنوب شرق أسيا – الأسيان-)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف-،2011-2012.

39- شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية نخصص علاقات دولية، كلية العوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

40- عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة(دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

41- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية(دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع التخطيط –، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

42- العرشي عبد الصمد، دور السياسة الجبائية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2017.

43- غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخارجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة الدكتوراه في العلوم تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

44- بن نابي عمر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد، مستغانم، 2019-2020.

45- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي(دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي، كلية العوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، 2013-2014.

46- وسيلة بوراص، مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشرة، أطروحة لنيل الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف1، 2020.

المجلات

47- بن البار امحمد، تحليل وقياس الأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 18، العدد 3، الجزائر، 2019.

48- بن مريم محمد و بن نافلة قدور، أثر المتغيرات الحقيقة والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ، العدد 17، 2017.

49- دينة أحمد عمر، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، العدد 29، 2007.

50- زغدار أحمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 3، 2004.

51- طالم صالح، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الإتحاد الأوروبي، المعيار، المركز الجامعي، العدد 16، تيسمسيلت، ديسمبر 2016.

52- عبد الرحمان روابح ومحمد علي الجودي، قياس مدى ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال الشراكة في الجزائر بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2018، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 2، الجلفة، 2021.

53- علي عماد محمد أزهر، دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الإستراتيجية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الأردن، المجلد 6، العدد 1، 2021.

54- محمد بن مريم وآخرون، دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 2، 2020.

55- محمد مراس، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد 2، جوان 2015.

56- نسيمة طويل، التكامل الدولي: دراسة في المفاهيم والمقاربات النظرية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

57- بو دلال علي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار المباشر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي- الحصيلة والنتائج-، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 2، أفريل 2017.

58 -جمال الدين العاقر، عبد الوهاب شمام، دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، مجلد ب، عدد 41، الجزائر 2014.

59- الحواس كعبوش، أفاق الشراكة الجزائرية(الصين): نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12(1)، العدد 16، جوان 2021

60- مجدوب بحوصي، عمار عريس، دور التكامل الاقتصادي في توفير عوامل الجدب البينية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر(تجربة الاتحاد الأوروبي)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، المجلد 3، العدد 2، 2017.

61- مدني بن شهرة، دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وأفاق (المجال الصناعي نموذجا)، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد 1، جوان 2017.

المحاضرات

62 - ل.بن يوب، محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم التجارية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2015-2016.

التقارير

63-السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي(القوميسا)، تقرير سنوي 2020.

المواقع الإلكتروني

64- www .comisa.int.

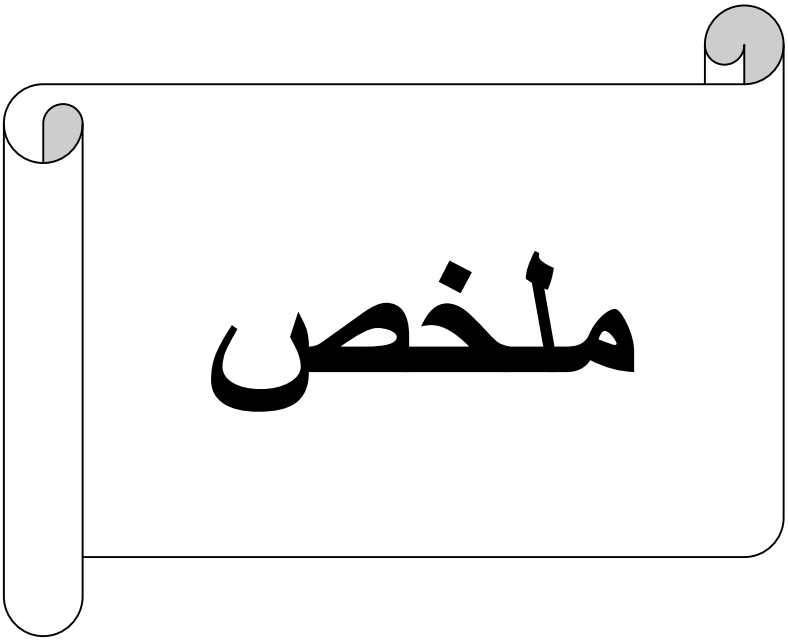
ملخص

ملخص

أخد التكامل الاقتصادي في الآونة الأخيرة نشاطا واسعا في أنحاء العالم نتيجة التحرير المالي وما فرضته العولمة، ويختلف مصطلح التكامل الاقتصادي من مفكر اقتصادي إلى آخر، فمنهم من أطلق عليه الاندماج، والآخر بالتعاون، ومنهم من استعمل التكتل.

فالتكامل الاقتصادي يؤدي إلى خلق بيئة من التكتلات الاقتصادية نظرا للمزايا التي تحملها هاته الأخيرة من اتساع حجم السوق والتوسع في حجم الإنتاج وخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي، هذا ما أدى بالدول التي تتوفر فيها المقومات المتجانسة إلى الاتحاد في شكل تكتلات اقتصادية، ومن أهم ما يرتكز عليه قيام تكتل اقتصادي هو تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر كونه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ووجود ارتباط قوي بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو والتنمية الاقتصادية ودرجة النمو الاقتصادي للدول، تسعى بذلك إليه كل الدول جاهدة منها المتقدمة لفرض سيطرتها على الأسواق، والدول النامية أو الناشئة لزيادة قدرتها التنافسية، فضلا عن أن الاستثمارات الأجنبية مصدر من مصادر تمويل المشروعات التنموية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق الرقي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي.

Summary:

Economic integration has recently become widely active around the world as a result of financial liberalization and the imposition of globalization. The term "economic integration" varies from one economic thinker to another, namely, the so-called integration, the other in cooperation and the use of the bloc.

Economic integration creates an environment of economic conglomerates owing to the advantages of the latter from expanding market size, expanding production, creating an environment conducive to economic development and driving economic growth. uniting in the form of economic conglomerates, One of the most important underpinnings of an economic bloc is the activation of FDI as the primary driver of economic growth and a strong correlation between investment rates, growth rates, economic development and the degree of economic growth of States. In doing so, all developed countries strive to exert control over markets, Developing or emerging countries to increase their competitiveness, as well as foreign investments, are sources of financing for development projects and access to technology for economic growth and development.

Keywords: economic integration, FDI, economic growth.

الملاحق

الملحق رقم (01): أنواع المنتجات الصناعية لمركب بلارة

ENG

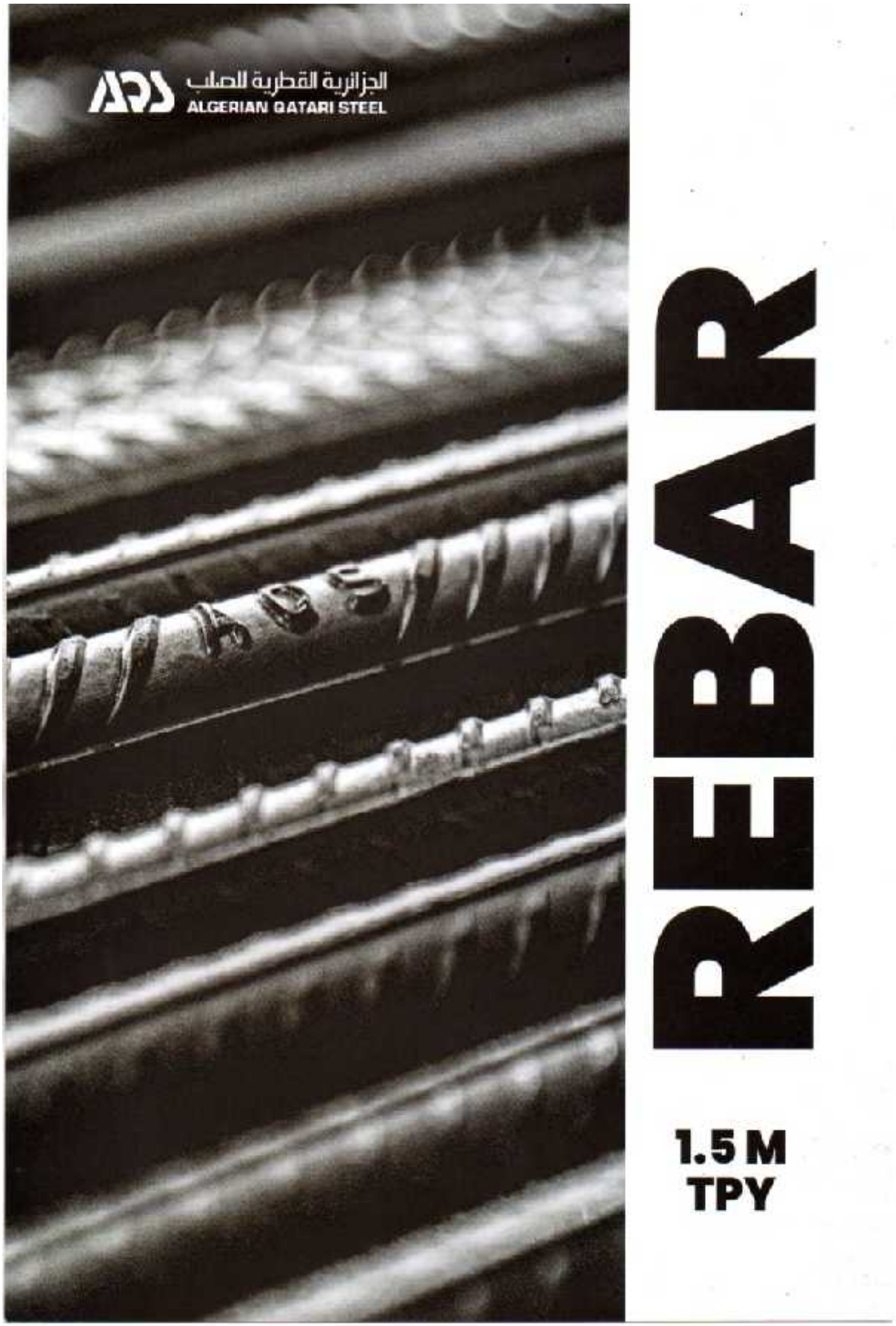
الجزائرية القطرية الصلب
ALGERIAN QATARI STEEL
REBAR
1.5 M
TPY

1. Produced Sizes

AQS produces deformed reinforcing steel bars in bundles from size Ø 8 mm to Ø 40 mm.

Diameter (mm)	8	10	12	14	16	20	25	32	40

Special sizes inside the range can be produced according to customer needs.

2. Rebar Length

Reinforcing steel bars are produced in standards length of 12m (+100mm), sizes from 14mm to 40mm feasible for 18m as well.

3. Bundle Weight

AQS Steel produces bundles with uniform number of bars per bundle size-wise. Weight of each bundle is approx. 2.0 tons for standard bar length of 12 m. Bundles can be weighted 3 tons according to customer request.

4.Bundle Packaging

Compact packaging with 5 double ties of 7mm wire for standard length of 12m.

Reinforcing steel bars are produced according to the following standards.	ISO 6935 / 2019 CS2: 2012 ASTM A615M	BS 4449 / 2016 EN -10080:2015 NF A35

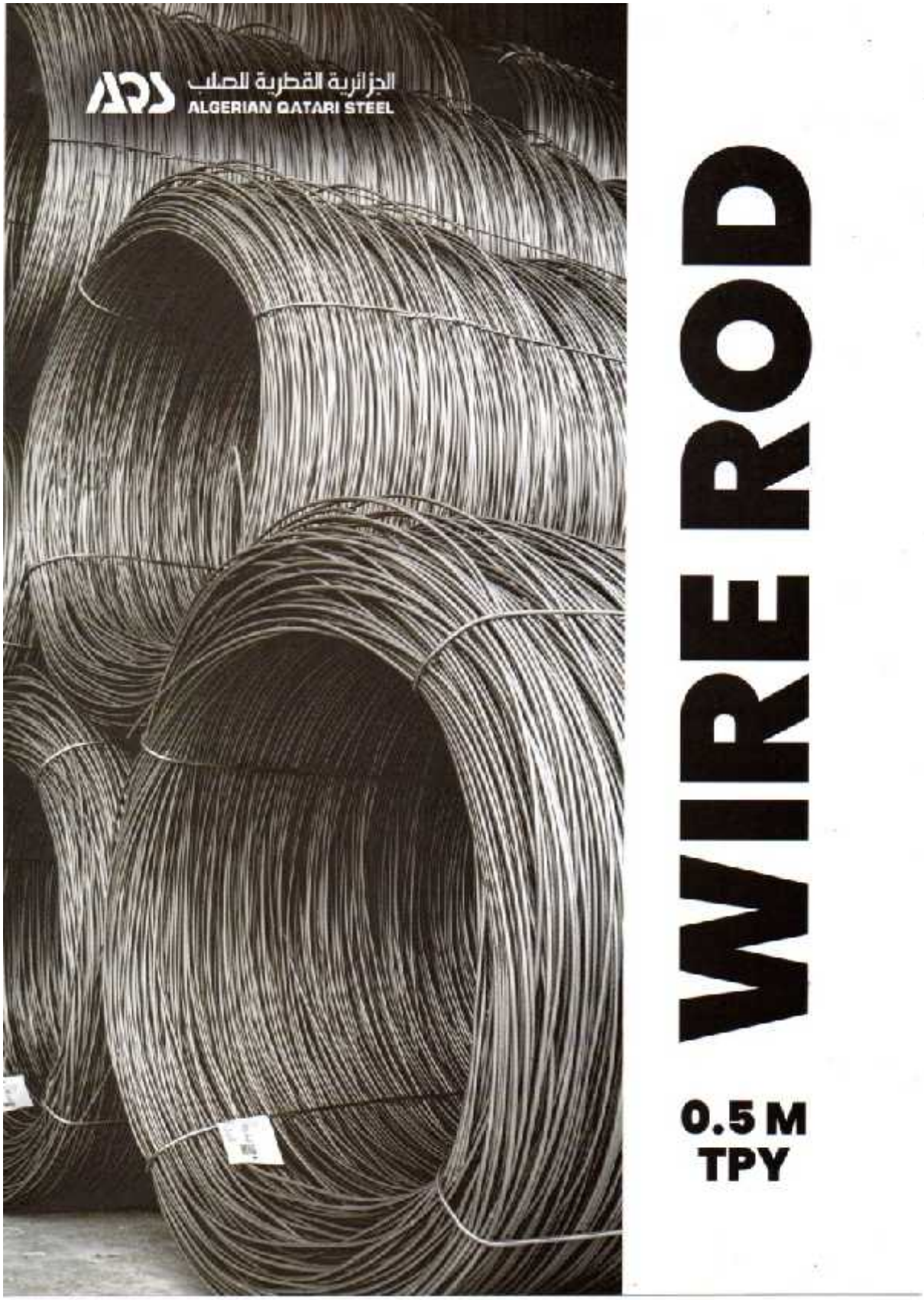
الجزائرية القطرية للصلب
ALGERIAN QATARI STEEL
WIRE ROD
0.5 M
TPY

WIRE ROD

wire rod from size Ø 5.5 mm to size Ø 14 mm as follows:

Diameter (mm)	5.5	6	6.5	7	8
	9	10	11	12	14

REBAR IN COIL

Deformed reinforcing steel bars in coil form are available as follows:

Diameter (mm)	5.5	6	8
	9	10	14

Any special size from Ø 5.5 mm to Ø 14.0 mm can be produced with 0.5 mm increment in diameter according to customer request.

COIL WEIGHT

About 2.0 tons.

COIL DIMENSIONS

Inner diameter: 800–850 mm. Outer diameter: 1,200–1,250 mm.

Coil height: 2,000 mm maximum (varies with produced size).

COIL PACKAGING

Compact packaging with 4 ties of 7 mm wire. Ties are single or double according to size, destination, and customer request.

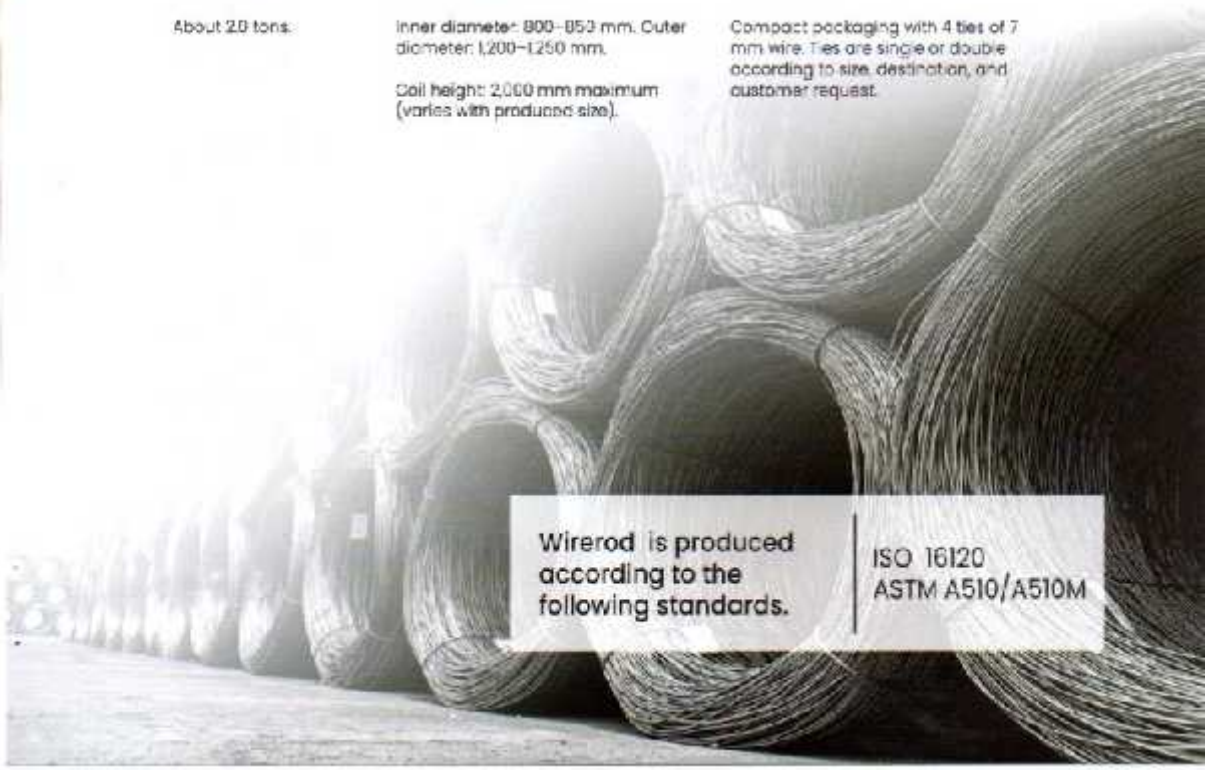

Wirerod is produced according to the following standards.

ISO 16120
ASTM A510/A510M

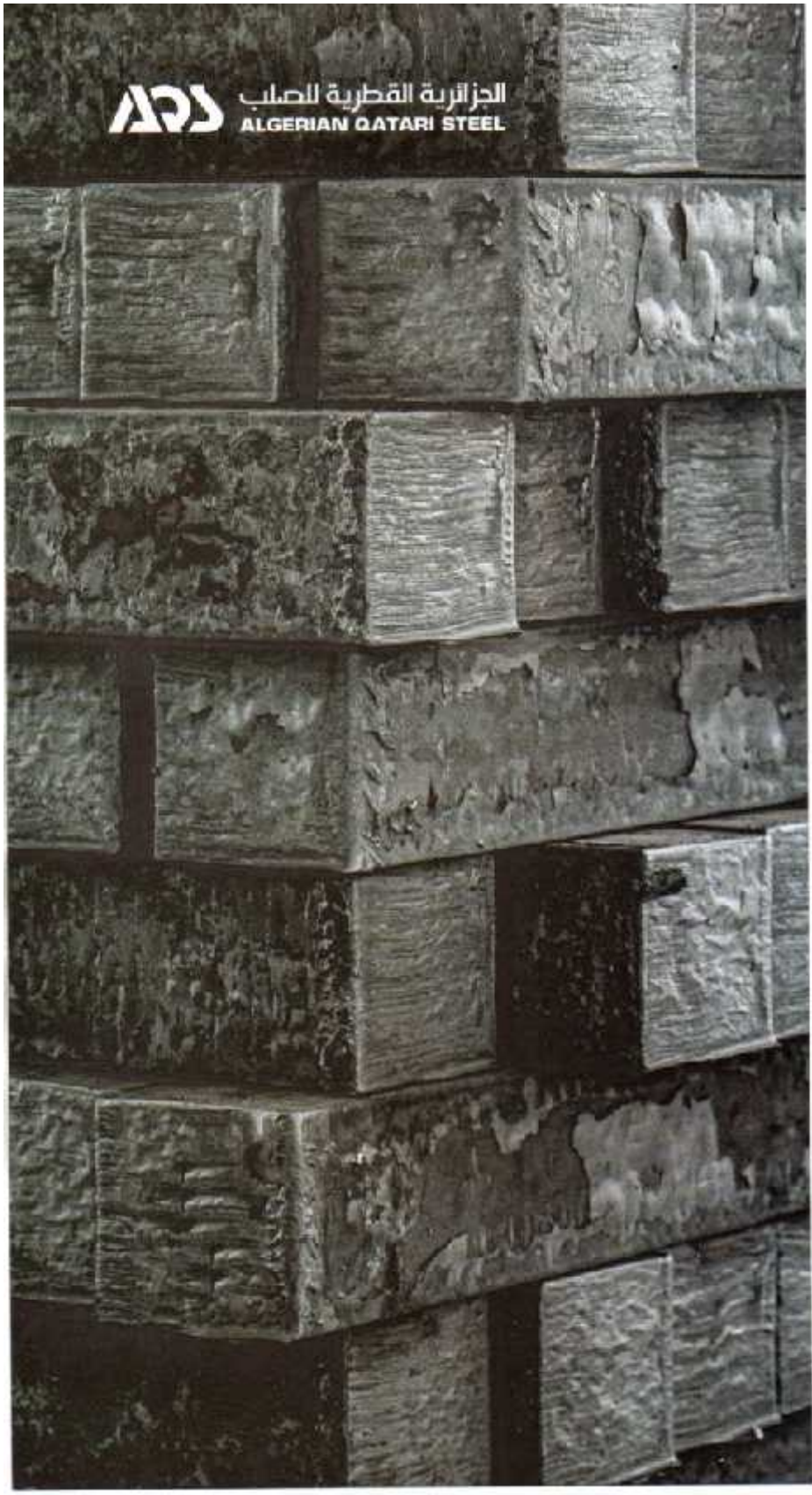

BILLET

Chemical Composition

Element	C%	Si%	Mn%	P%	S%	Cu%	Ni%	Cr%	Mo%	V%	Pb%	N-PPM	C-eq	Liquidus Temp
Min	0.19	0,15	0,60	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	
Max	0.22	0,30	0,80	0.045	0.030	0,20	0,15	0,25	0,10	0,001	0.25	120	0.48	1518 °C
Aim	0.20	0.20	0.70	<0.035	<0.020	0.10	0.08	0.10	0.01	0.0005	<0.005	<80	0.35	

Trace Elements: Al<0.05% Max, As<0.003% Max

General notes

- Grade B500WR
- Client Reference: General
- CEQ= C+Mn/6+ (Cr+V+Mo)/5+ (Cu+Ni)/15
- Designed For Rolling High Adherance Round Steel concrete.

Geometric Characteristics:

- Length: 12mtr ±30mm
- Rhombicidity: D1-D2= 8 mm Max
- Section = 150mm*150mm
- Twist: ≤0.8°/m (8°max on 12 mtr billet length)
- Camber: ≤ 5mm/m
- Side dimensions: +/- 2.0%
- Face Bulging/Depressions for perfectics and rimming steel substituted: ≤2.5%

Billet Macrography:

- Free from internal defects.

Billet surface

- Free from surface defects

Manufacturing Process

Electric Arc furnace	Ladle	Ladle furnace	Continious casting
Free from slag during tapping	Pre-heating a T>1000°C	Middle of the purge Argon/nitrogen: temperature :20-40°c	Open casting with ladle to Tundish shrouding

All billets are identifiable using permanent indicating
1) Heat number 2) grade. 3) billet number for each heat.

The Billet product by AQS meets the requirements NA8634/2015 & ISO 6935-2/2015.

DRI

Physical Dimention

Charge-teristics	Over Size (+mm)	Average size (0.20-18mm)	Under size (-0.5-3mm)	Bulk Density (t/m³)
Max (%)	5.0	-	5	1.90
Min (%)	-	90%	-	1.60
Target	-	95%	4	-

Chemical composition of Product

Element	T.Fe%	M.Fe%	Met%	C%	Si%	P%	Gangue	Others (Mn%/Cr%/Ni%/Cu%)
Min (%)	88.00	84.00	94.00	1.50	-	-	4.5	-
Max (%)	-	-	-	2.50	0.05	-	4.5	2.5
Target	-	-	95.00	2.00	<0.03	<0.05	4	-

Other Definition	Physical Appearance	Form: Pellets Colors: Gray

Gangue= SiO_2 + MgO + CaO + $Al2O_3$

Basicity B2= CaO / SiO_2

Basicity B4= CaO + MgO / SiC_2 + $Al2O_3$

Chemical Behavior Strongly Metalization can be Reoxidized on Exothermic Reaction with water.

Production Process

The production of reduced iron involves reduction of iron oxide at 900 - 1000 oC to release Oxygen and obtain the derivative of T.Fe ($Fe2O_3 + H_2 \rightarrow Fe + H2O$) / ($Fe2O_3 + CO \rightarrow Fe + CO_2$). On leaving the furnace, Transferred to silos of passivation, and stored in spicific area away from humidity.

Use of Reduced Iron

The direct reduced iron is a major metalic feedstock to the electrical arc furnace in the steel making industry, in different application of this last as follows.

- Flat steel Making.
- Commercial long product steel making.
- Special Steel Making.

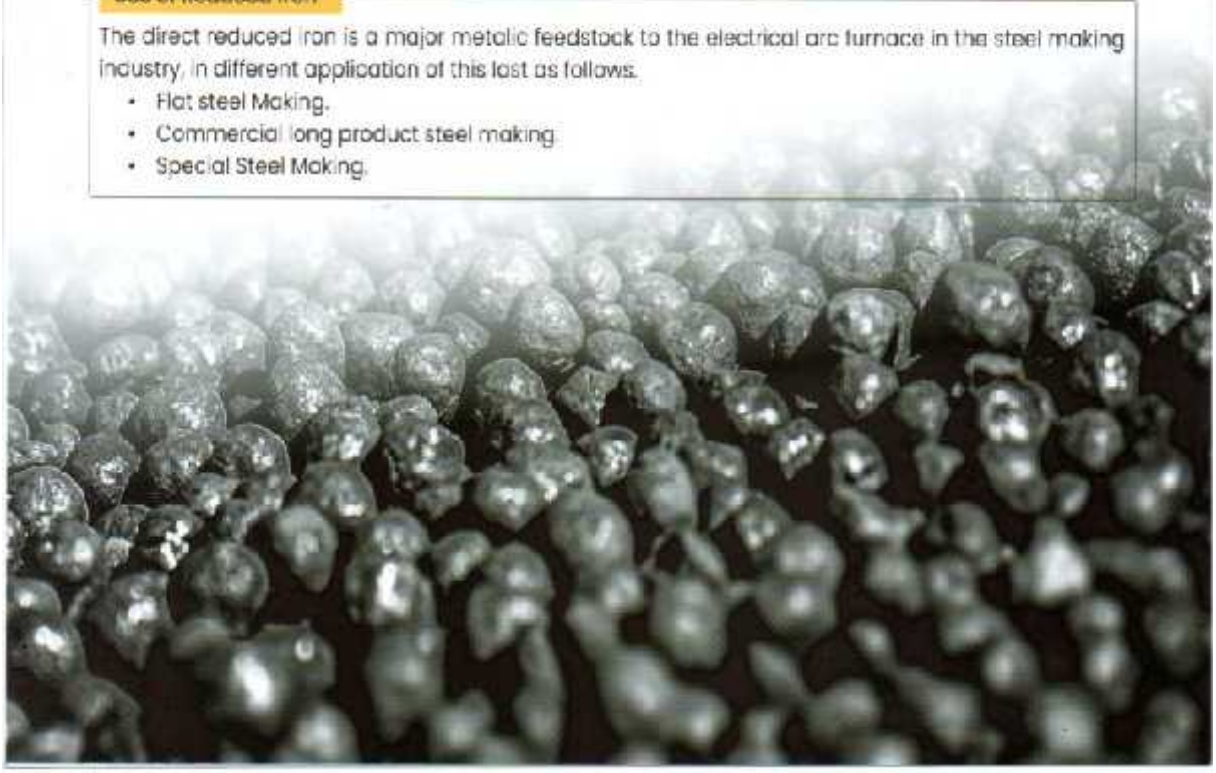

LIME & DOLOLIME

AQS LCP produce high-grade Calcined lime and Dololime for captive consumption with a combined annual production capacity of 280.000 metric tons both.

Both high grade Lime and Dololime are used extensively as a flux in the refining of the steel.

In the Electric Arc Furnace, Lime is particularly useful in removing phosphorous, Sulphur, silica, and a unsignificant amount of manganese.

Lime & Dololime are also used to perform other critical functions such as fine-tuning steel chemistry, lowering oxygen content, reducing the inclusions trapped by the slag.

LIME SPECS

Spec	Range
CaO	94% Min
MgO	1.5% Max
LOI	5% Max
SiO_2	2% Max
CO_2	5% Max
H2O	0.5% Max
Bulk Density	1 T/M³

DOLOLIME SPECS

Spec	Range
CaO	57% - 60%
MgO	35% - 40%
SiO_2	2.4%
S	0.2% Max
CO_2	5% Max
H2O	0.5% Max
Bulk Density	1 T/M³

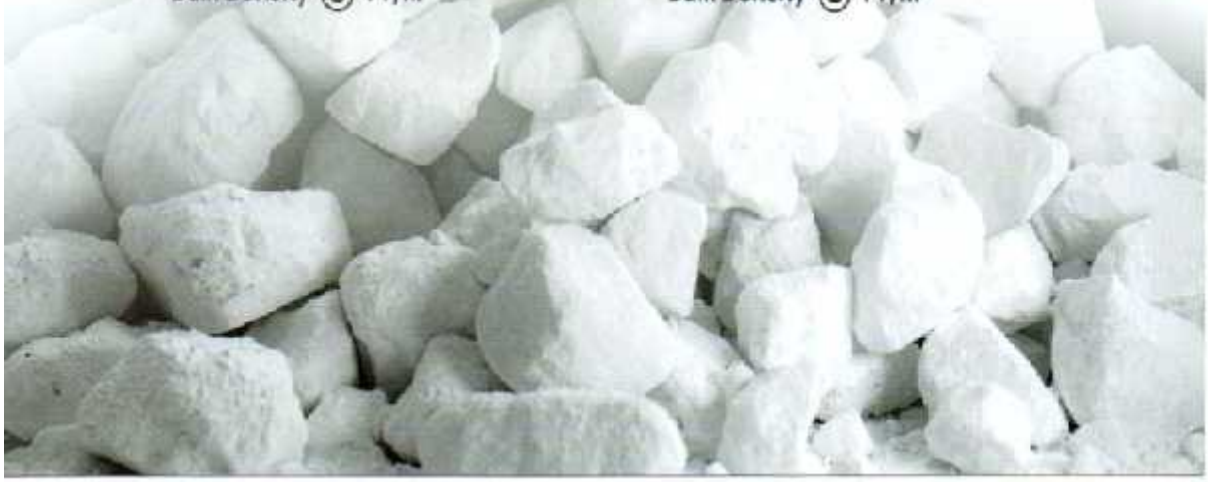

الجزائرية القطرية للصلب
ALGERIAN QATARI STEEL

ALGERIAN QATARI STEEL
Sous-Produits

La Dolomite

La Chaux Vive

La Calamine

Poudre de fer réduit

Laitier d'acier

Boue de fer rédult

Poussière FTP

Gaz industriels

Contactez-nous

local.sales@aqs.dz
export.sales@aqs.dz
marketing@aqs.dz

+213 560 273 945
+213 561 904 366
+213 560 365 766

www.aqs.dz

CHAUX VIVE & DOLOMITE

AQS produit de la chaux et de la dolomie Calciné de haute qualité d'une capacité de production annuelle combinée de 280.000 tonnes.

Les deux produits de haute qualité sont utilisés dans le raffinage de l'acier.

Dans le four à arc électrique, la chaux est particulièrement utile pour éliminer le phosphore, le soufre, la silice, et une quantité non significatif de manganèse.

La chaux et la dolomie sont également utilisés pour exécuter d'autres fonctions critiques telles que la chimie de l'acier réglage fin, en abaissant la teneur en oxygène, ce qui réduit les inclusions piégées par le laitier, réglage de la température de l'acier, l'élimination des impuretés supplémentaires, et la prévention de la réabsorption des impuretés de scories.

Specification de la chaux vive

Spec	Range
CaO	94% Min
MgO	1.5% Max
LOI	5% Max
SiO_2	2% max
CO_2	5% Max
H_2O	0.5% Max
densité apparente	1 T/M³

Dimension physique

CARACTÉRISTIQUES	MIN	MAX	OBJECTIF
-60.0+20.0mm	60.0	/	70.0
-20.0+5.0mm	/	40.0	/

Specification de la Dolomite

Spec	Range
CaO	60-57%
MgO	40-%35 %
SiO_2	2.4%
S	0.2% Max
CO_2	5% Max
H_2O	0.5% Max
densité apparente	1 T/M³

Dimension physique

CARACTÉRISTIQUES	MIN	MAX	OBJECTIF
+60.0mm	85.0	/	90.0
-60.0+5.0mm	/	15.0	10.0

Contactez-nous

local.sales@aqs.dz
export.sales@aqs.dz
marketing@aqs.dz

+213 560 273 945
+213 561 904 366
+213 560 365 766

الجزائرية القطرية للصلب
ALGERIAN QATARI STEEL